جـــامعة يحـــي فـــارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: علوم مالية

بعنوان:

العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1980-2014)

من إعداد الطالب:
جلول شويرب

إشراف الأستاذ/ الدكتور:
موراد تهتان

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ عبد القادر خليل	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
د/ موراد تهتان	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د/ جلول بن عناية	أستاذ محاضر(أ)	جامعة خميس مليانة	عضوا ممتحنا
د/ محي الدين حمداني	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017



شـــــكـــر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، سيد الخلق أجمعين وعلى صحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى **جميع أساتذة** كلية العلوم الاقتصادية – جامعة المدية – على ما قدموه لنا من أنوار أضاءت لنا درب مشوارنا الدراسي، فلهم مني فائق التقدير والعرفان، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور **" تهتان موراد"** على عونه ومساعدته لنا ونصائحه والإرشادات التي قدمها لنا طوال فترة إنجاز هذا البحث،

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل.

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي التوفيق.

الإهـــــــداء

احمد الله العلي العظيم الذي رزقني العقل ووهبني التفكير وسهل لي السبل لإنجاز هذا العمل وبعده، لا يسعني في هذا المقام الكريم إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من كان سندا لي في إنجاز هذا العمل وعلى رأسهم : المرأة التي لم تكفيني كلمات الحب أهديك كل باقات الزهور، أهديك شعرا يبقى أسطورة عبر العصور ولن اكتفي وان فرشت الأرض والبحور، يا من وهبتني الحياة . لك يا "امي".

وإلى الذي رباني على الفضيلة ومكارم الأخلاق ومنحني القوة والصبر "أبي"

-أطال الله في عمرهما وحفظهما لي-

وإلى كل الاخوة والاخوات وخاصة إلى التوأمان تقوى ومحمد

وإلى كل الأحباب والاصدقاء.

أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المحددة لحجم الانفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة الزمنية الممتدة من1980إلى2014، حيث تم بناء نموذج قياسي بالاعتماد على 12 متغيرا تمثل أهم المؤشـــرات الاقتصادية الكلية بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، فأفرزت النتائج ستة متغيرات رئيسية فسرت مجتمعة حوالي 99 % من تغيرات الانفاق العام (الجباية البترولية، الجباية العادية، رصيد الميزانية، معدل سعر الصرف، الصادرات وعمق النظام المالي)، وتوصلت الدراسة إلى أن الجباية البترولية هي المحدد الاساسي للإنفاق العام في الجزائر، ما يوحي الاعتماد الكبير على الريع البترولي في تمويل الموازنة العامة، ونقـــص مســـاهمة الضـــرائب والصادرات في تغطية الاعباء العامة، مما يجعل ايراداتها غير مستقرة ومرتبطة بأسعار البترول وينعكس ذلك على ميزانيتها العامة الامر الذي يحول دون قيام الدولة بدورها بفعالية وتحقيق معدل نمو اقتصادي جيـــد، كمـــا ان تغيرات معدل سعر الصرف وتدهور قيم العملة له اثر سلبي على الاقتصاد من خلال تضخيم المبالغ المالية المنفقة دون زيادة حقيقية في السلع والخدمات المقدمة للمجتمع وزيادة رفاهته. وللنهوض بالاقتصاد يتوجب تنويـــع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الإيرادات البترولية التي تتحكم فيها عوامل خارجية، وعلى الدولة تحفيز استثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع منتجة لتوفير موارد مالية جديدة اكثر استقرارا، وضرورة المحافظـــة على استقرار العملة المحلية، والعمل على تطوير النظام المالي الذي من شأنه استيعاب المدخرات لتمويل بـــرامج التنمية الاقتصادية وتغطية عجز ميزانية الحكومة في ظل تجنب الاستدانة الخارجية.

الكلمات المفتاح: الإنفاق العام، الاقتصاد الجزائري، نموذج قياسي، الجباية البترولية، معدل التضخم.

Abstract :

This study aims to identify the most important determinants of the size of public expenditure at the level of the Algerian economy for the time period stretching from 1980 to 2014.The study was built on an econometric model based on a standard form of 12 variables representing the most important macroeconomic indicators by applying ordinary least squares. The results yielded six major variants that explained together about 99% of the changes in public spending (petroleum fiscal, ordinary tascation, budget balance, exchange rate, exports and the depth of the financial system). The study also found that the petroleum levy is the primary determinant of public spending suggesting heavy reliance on oil rents in the financing of the general budget, and the lack of contribution of taxes and exports in the coverage of public charges, making its revenues unstable and linked to oil prices which affects its general budget and prevents the establishment of the state role effectively and the achievement of a good rate of economic growth. In addition, the exchange rate changes and the deterioration of the currency exert a negative impact on the economy by inflating the amount of money spent without a real increase in the goods and services provided to the community and its well-being. To develop its economy, the State must diversify its sources of revenue and not rely on oil revenues, which are controlled by external factors. It has to stimulate the investment of financial surpluses in productive projects to provide new financial resources that are more stable. The State needs to maintain the stability of the local currency, and work on the development of the financial system that would accommodate savings to finance economic development programs and to cover the government's budget deficit under avoiding foreign borrowing.

Key words: public expenditure, the Algerian economy, econometric model, petroleum fiscal, inflation rate.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	ص
شكر وتقدير. الإهداء. ملخص. فهرس المحتويات. قائمة الجداول. قائمة الأشكال. قائمة الملاحق.	I-III V - VII
مقدمة.	أ/ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام.	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر المالي	03
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام.....	03
المطلب الثاني: تطور الفكر المالي للإنفاق العام.....	07
المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام.....	10
المبحث الثاني: صور ومبررات الإنفاق العام وتقسيماته المختلفة.	13
المطلب الأول: صور الإنفاق العام.....	13
المطلب الثاني: مبررات الإنفاق العام.....	15
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام.....	16
المبحث الثالث: الأثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام	24
المطلب الأول : الأثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام.....	24
المطلب الثاني : الأثار الاقتصادية الغير مباشرة للإنفاق العام.....	29
المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس اثار الإنفاق العام.....	34

خلاصة.....	37
الفصل الثاني: حدود وأدبيات الإنفاق العام	
تمهيد.....	39
المبحث الأول: أولويات وحجم الإنفاق العام	40
المطلب الأول: تحديد أولويات الإنفاق العام.....	40
المطلب الثاني: تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل.....	42
المطلب الثالث: تقدير الإنفاق العام، تخطيطه والتنبؤ به.....	44
المبحث الثاني: حدود الإنفاق العام	49
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام.....	49
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة زيادة حجم الإنفاق العام.....	60
المطلب الثالث: أسباب زيادة الإنفاق العام.....	66
المبحث الثالث: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة	75
المطلب الأول: الدراسات الوطنية.....	75
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	78
المطلب الثالث: مناقشة الابحاث والدراسات العلمية السابقة.....	84
خلاصة.....	85
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأهم محددات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1980-2014)	
تمهيد.....	87
المبحث الأول: تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر	88
المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق العام.....	88
المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق الجاري.....	91
المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق الاستثماري.....	93

المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة	95
المطلب الأول: تحليل جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.....	95
المطلب الثاني :دراسة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة.....	102
المطلب الثالث :دراسة السببية بين الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة.....	104
المبحث الثالث: نمذجة أهم محددات الانفاق العام في الجزائر	105
المطلب الأول: تقديم المتغيرات ودراسة استقراريه السلاسل الزمنية	105
المطلب الثاني : تقدير نموذج الانفاق العام.....	112
المطلب الثالث: تقدير نموذجي الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري	124
خلاصة.....	133
خاتمة.....	135
قائمة المراجع.....	141
الملاحق.....	150

قائمة الجداول و الأشكال والملاحق

1/ قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنتي 2015 و2016 حسب كل دائرة وزارية.	22
2-1	توزيع نفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2015 و 2016 حسب القطاعات.	23
3-1	تطور هيكل الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة 2010-2014.	32
4-1	تطور الدخل القومي والإنفاق العام في الجزائر خلال سنتي 2013-2014	35
5-1	تطور الإنفاق العام وعدد السكان لمجموعة من الدول العربية خلال سنة 2014	36
1-2	النماذج الرياضية المعبرة على التوجهات المختلفة لعلاقة واجنر	62
1-3	تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر للفترة (1980-2014)	88
2-3	العلاقة الارتباطية بين الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة	102
3-3	العلاقة بين الإنفاق العام ومحدداته.	103
4-3	نتائج اختبار السببية لجرانجر.	104
5-3	دراسة استقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات باستخدام اختبار DF و ADF	109
6-3	نتائج دراسة استقراريه متغيرات الدراسة	111
7-3	مقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار بدلالة الانفاق العام	112
8-3	نتائج التقدير الأولي لنموذج الانفاق العام.	114
9-3	نتائج تقدير أحسن نموذج للإنفاق العام.	117
10-3	اختبار Breusch-Godfrey لأحسن نموذج من الدرجة الأولى.	119
11-3	اختبار Breusch-Godfrey لأحسن نموذج من الدرجة الثانية.	120
12-3	نتائج اختبار ARCH	121
13-3	نتائج اختبار WHITE	121
14-3	نتائج اختبار Ramsey reset Test	123
15-3	نتائج تقدير أحسن نموذج للإنفاق الجاري.	126
16-3	اختبارات جودة أحسن نموذج مقدر للإنفاق الجاري	127
17-3	نتائج تقدير أحسن نموذج للإنفاق الاستثماري.	130
18-3	اختبارات جودة أحسن نموذج مقدر للإنفاق الاستثماري	131

2/ قائمة الاشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.	12
2-1	اثر الإنفاق على الصحة والتعليم على الإنتاج القومي	25
3-1	مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل	30
4-1	الأثار الاقتصادية للإنفاق العام	33
1-2	منحنى BARS	43
2-2	عمليات تخطيط النفقات	48
3-2	حدود وحجم الإنفاق العام في النظم السياسي	51
4-2	بيان العبء الضريبي الأمثل وعلاقته بالمقدرة التكيفية للدخل القومي	53
5-2	العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام	60
6-2	قانون Wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	62
7-2	أسباب زيادة الإنفاق العام	74
1-3	اتجاهات نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)	89
2-3	تطور نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)	92
3-3	تطور نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)	93
4-3	تطور نسبتي الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)	94
5-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة الانفاق العام	95
6-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة الجباية البترولية	96
7-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة الجباية العادية	96
8-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة رصيد الميزانية	97
9-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة المديونية الخارجية	97
10-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي	98
11-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة معدل التضخم	98
12-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة معدل سعر الصرف	99
13-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة معدل البطالة	99

14-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة عدد السكان	99
15-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة الصادرات	100
16-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة الواردات	100
17-3	الخصائص الاحصائية لسلسلة عمق النظام المالي	101
18-3	القيم الحقيقية والقيم المقدرة لنموذج الانفاق العام	118
19-3	اختبار داربن واتسون للارتباط الذاتي للأخطاء	119
20-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر(J.B)	120
21-3	القيم الحقيقية والقيم المقدرة لنموذج الانفاق الجاري	127
22-3	القيم الحقيقية والقيم المقدرة لنموذج الانفاق الاستثماري	131

3/ قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول معطيات الدراسة.	150
02	مصفوفة معاملات الارتباط البسيط	152
03	نتائج اختبار السببية	153
04	الشكل الانتشاري بين الانفاق العام والمتغيرات المستقلة	154
05	نتائج طريقة **stepwise** لاختيار احسن نموذج للإنفاق العام	155
06	حساب المحدد	156
07	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات احسن نموذج مقدر للإنفاق العام	157
08	مقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار بدلالة الانفاق الجاري.	158
09	نتائج التقدير الأولي للنموذج الانفاق الجاري	159
10	نتائج طريقة **stapwise** لاختيار احسن نموذج للإنفاق الجاري	160
11	اختبارات جودة نموذج الانفاق الجاري	161
12	مقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار بدلالة الانفاق الاستثماري	163
13	نتائج التقدير الأولي لنموذج الانفاق الاستثماري	164
14	اختبارات جودة نموذج الانفاق الاستثماري	165

مقدمـــــة

مقدمة:

يعّد الإنفاق العام من أكثر المواضيع التي تناولها كتاب المالية العامة، حيث كان محل جدال خاصة تلك المتعلقة بأهميته ودوره في النشاط الاقتصادي، وكانوا يرون أن الإنفاق غير منتج ولا يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة ومن واجب الدولة تخفيضه، وفي ظل أزمة الكساد الكبير(1929-1933) برز الفكر الكيتري الذي رأى أن السبيل الوحيد للخروج من حالة الكساد هو تحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام، وبذلك كسب الإنفاق العام مكانة هامة في الاقتصاد وزالت تلك النظرة الكلاسيكية الضيقة، كما تناولته عدة دراسات بعد ذلك إلى أن أصبح من بين أدوات السياسة المالية في الوقت المعاصر، ومن أهم السياسات الاقتصادية وأداة هامة بيد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهمها دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل إقصاد عالمي غير مستقر ومعرض لتأثير كبير للصدمات الاقتصادية والمالية التي أصبحت تهدد أكبر الأنظمة الاقتصادية في العالم، ولعل خير مثال على ذلك الأزمة المالية لسنة 2008.

ومن أجل تحقيق أهداف المجتمع وتوفير متطلبات الحياة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعكس بدرجة كبيرة مدى فعالية الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتطوره، فزيادة دور الدولة وزيادة المهام الملقاة على عاتقها من خلال قيامها بالاستثمار في البنية التحتية وتوفير مختلف الخدمات الضرورية للمجتمع استجابة للضغوط الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، يتطلب منها توفير موارد مالية ضخمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن حجم الموارد المالية يختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة نفسها، مما يلزم على الدولة توفيرها بالحجم المناسب لتغطية نفقاتها المختلفة وتنفيذ ميزانيتها السنوية، وأمام هذا التذبذب يستوجب على الدولة تحديد العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام لضمان استمرارية تغطية الإيرادات العامة لأوجه الإنفاق المختلفة والتي تعرف زيادة من سنة إلى أخرى، كما أن النظرية الاقتصادية ترجع تذبذب الإنفاق العام إلى عدة عوامل ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها كل دولة ومن الصعب تحديدها نظريا.

وعلى ضوء هذا العرض فإن الإنفاق العام يرتبط بعوامل عديدة تؤثر فيه، ويمكن تحديدها باللجوء إلى الدراسة القياسية لمؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد، ومن هنا سعت هذه الدراسة لمحاولة معرفة أهم محددات حجم الإنفاق العام في الجزائر.

أ. طرح الإشكالية:

تعّد مشكلة تذبذب حجم الإنفاق العام في الجزائر من بين المشاكل الاقتصادية الجديرة بالاهتمام، ومرد هذه المشكلة هو وجود متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تختلف باختلاف طبيعة وبنية وظروف الاقتصاد ولها تأثير على حجمه، وقصد تحديد العوامل المؤثرة والمفسرة لحجم الإنفاق العام في الجزائر يمكن طرح السؤال الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي :

– ما هي أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1980–2014) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

– ما هي محددات الإنفاق العام حسب مختلف النظريات الاقتصادية ؟

– ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات المفسرة له في الجزائر ؟

– هل يمكن اعتبار الجباية البترولية المحدد الرئيسي والوحيد لحجم الإنفاق العام في الجزائر؟ أم هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر فيه ؟

– ما مدى تأثير معدل التضخم على حجم الإنفاق العام في الجزائر ؟

– هل يخضع تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر إلى تأثيرات اجتماعية ؟

ب. فرضيات البحث:

يرتكز هذا البحث على الفرضيات التالية :

– يوجد علاقة خطية بين الإنفاق العام والمتغيرات المفسرة له في الجزائر.

– كلما زادت الجباية البترولية زاد حجم الإنفاق العام في الجزائر وهي محدده الأساسي.

– يؤثر معدل التضخم طرديا على حجم الإنفاق العام في الجزائر.

ت. دوافع اختيار البحث:

هناك عدة دوافع لاختيارنا هذا الموضوع من بينها:

– الانفاق العام أحد العناصر الاساسية في الطلب الكلي، والمحرك الأساسي لدعم النمو والتنمية الاقتصادية للبلد.

– أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي الذي أصبح كسياسة اقتصادية تنتهجها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ومحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ونتيجة تذبذب حجم هذا الاخير في ظل الظروف

الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الجزائر والمناداة بسياسة الترشيد، هذا ما دفعني للبحث في أهم العوامل المؤثرة فيه.

- ارتباط إشكالية البحث مع تخصص الباحث وميولاته البحثية.

ث. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- استعراض محددات الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية.
- الوقوف على أهم محددات حجم الإنفاق العام في الجزائر.
- دراسة وتحليل واقع الإنفاق العام في الجزائر.
- محاولة إيجاد نموذج للإنفاق العام في الجزائر.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لعلاقة الانفاق العام بمحدداته، الأمر الذي يساعد على توفير توجهات لمعدي السياسات الاقتصادية.

ج. أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها انطلاقا من الدور الذي يلعبه الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يكتسي البحث مكانة هامه ضمن مختلف البحوث الأكاديمية في هذا المجال، كل ذلك لمعرفة أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن تطبيقها والاستفادة منها، ويمكننا من اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة، وبغية تقديم معلومات وتوصيات يمكن الاستفادة منها لدى الجهات المختصة، ومن شأنها أن تساعد في رسم مضامين السياسة الإنفاقية المستقبلية والحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

ح. حدود الدراسة :

سيقتصر موضوع دراسة الإنفاق العام من منظور كلي من خلال دراسة علاقة الإنفاق العام مع مختلف المتغيرات المفسرة له، كما تركز هذه الدراسة على حالة الجزائر وما عرفته من تطور في حجم الإنفاق العام خلال فترة الدراسة التي تمتد من سنة 1980 إلى غاية 2014.

ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي وجود عوامل كثيرة تؤثر على الإنفاق العام من الصعب تحديدها، مع وجود تداخل بين العوامل الاقتصادية والعوامل المالية ومن الصعب تحديد تأثيرها بدقة، وكذلك عدم توفر الاحصائيات الخاصة بالعوامل السياسية خلال كامل فترة الدراسة والمتمثلة في: درجة الفساد الإداري، نفقات الحملات الانتخابية، الاختلاسات المالية.

خ. منهجية الدراسة وادواتها :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي بقصد وصف وتفسير تطور الانفاق العام للوصول إلى أسبابه والعوامل المتحكمة فيه، وهذا بهدف استيعاب الإطار النظري الخاص بهذه الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي وأدواته بهدف تحديد وقياس العوامل المؤثرة في حجم الانفاق العام في الجزائر، ومحاولة بناء نموذج إحصائي قياسي يظهر العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في الإنفاق العام ومجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الجباية العادية، الجباية البترولية، معدل التضخم، معدل البطالة، معدل سعر الصرف، المديونية الخارجية، رصيد الميزانية العامة، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، عدد السكان، عمق النظام المالي)، وبالاعتماد كذلك على عدد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال، وتم الاستعانة بكل من برنامج spss.20- Eviews.9.

د. هيكل البحث :

من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: خصص الفصل الأول كإطار مفاهيمي للإنفاق العام تم عرض مختلف التعاريف المتعلقة بالإنفاق العام وتطوره في الفكر المالي وأهم تقسيماته، كما تناول صور ومبررات الإنفاق العام، وكذلك الأثار الاقتصادية له.

الفصل الثاني: سنعرض من خلاله العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام وأهم النظريات الاقتصادية والابحاث والدراسات العلمية السابقة التي حاولت تفسير الإنفاق العام وتحديد مختلف العوامل المفسرة له، وذلك بهدف حصر وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه.

الفصل الثالث: هدف هذا الفصل هو بناء نموذج قياسي لمحددات الإنفاق العام في الجزائر، حيث سنقوم بداية بتحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر، ثم نتطرق إلى عرض أهم الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات

الدراسة، وصولا إلى بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين حجم الإنفاق العام والعوامل المحددة له في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإنفاق العام

تمهيد:

يعّد موضوع الإنفاق العام من أكثر المواضيع التي تناولها الفكر المالي باعتباره أداة هامة بيد الدولة تستعملها لترتيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة وعلاقته مع الخارج، حيث تطور مفهومه مع تطور الفكر المالي وزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادية، مما فرض على الدول زيادة الإنفاق العام لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتتعدد صور الإنفاق التي تنفقها الدولة للإشباع الحاجات العامة للمجتمع، كما أن لهذه الصور من الإنفاق مبررات من طرف الدولة تفرضها الظروف والواقع الاقتصادي التي تمر به الدولة، كما تعددت تقسيماته لدى كتاب المالية وفق لعدة معايير اقتصادية واجتماعية ...إلخ، وله اثار متنوعة على مختلف المجاميع الاقتصادية.

وبأخذ ما تقدم عرضه بعين الاعتبار وبهدف الإلمام بالإطار النظري للإنفاق العام، فإننا سوف نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

المبحث الاول : مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر المالي.

المبحث الثاني: صور ومبررات الإنفاق العام وتقسيماته المختلفة.

المبحث الثالث: الأثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام.

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر المالي

تقوم الدولة بوظائف عديدة من خلال التدخل في النشاط الاقتصادي بهدف توجيهه وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وللقيام بذلك تلجأ إلى الإنفاق العام الذي عرف عدة تعاريف من طرف علماء المالية العامة مع زيادة الحاجات العامة، كما تطورت النظرة إلى الإنفاق العام مع تطور الفكر المالي بداية من الفكر الكلاسيكي الذي ينادي بعدم تدخل الدولة، ليأتي بعد ذلك الفكر الكيتزي الذي نادى بضرورة تدخل الدولة لترتيب الحياة الاقتصادية، وتعددت اشكال تدخل الدولة في الوقت المعاصر وزادت اهتمامات الدولة بالنشاط الاقتصادي وأصبح لها دور هام في إحداث التوازن في المجتمع ككل، ومع وتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وزيادة حجم الانفاق العام وضعت هناك عدة ضوابط وجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بصرف النفقة العامة .

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

هناك عدة تعاريف للإنفاق العام[1] عبر تطور الفكر الاقتصادي وحتى في الفكر الإسلامي سنتناول بعضها، وعليه سوف نعرض تعريف الإنفاق العام لغة ثم اصطلاحا ومن ثم نستخلص أهم خصائصه، كما سنسرد أهم مراحل تطوره في الفكر المالي والقواعد الأساسية في ضبط حجمه.

أولا– تعريف الإنفاق العام

1– لغـــة:

– **الإنفاق:** مصدر أنفق وهو بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير[2]، وتطلق النفقة ويراد بها صرف المال وهلاكه وذهابه ويقال أنفق المال أي صرفه [3]ومنه قوله تعالى: (**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا** (100))[4]، ومن معانيها أيضا: الرواج والإخراج يقال :" نفق البيع أي خرج من يد البائع إلى يد المشتري "[5].

– **العام:** جمع عامة وتعني الشامل وهو خلاف الخاص[6].

2– اصطلاحا: ثمة تعريفات عديدة وضعت لتحديد مفهوم الإنفاق العام، إذ يعرف الإنفاق العام بأنه" مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام"[7].

---

[1] للإنفاق العام عدة مصطلحات منها: النفقة العامة، الإنفاق الحكومي، المال العام.

[2] **قاموس المعاني**، قاموس الكتروني عربي– عربي، متاح على الموقع: < http://www.almaany.com/ >، تاريخ الاطلاع 2015/11/12،ساعة 22:00.

[3] خالد عبد العظيم ابو غابه، حسني محمد جاد الرب، **الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص05.

[4] سورة الإسراء، من الأية 100.

[5] خالد عبد العظيم ابو غابه، حسني محمد جاد الرب، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[6] **قاموس المعاني**، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[7] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، بيروت، 2009، ص25 .

ويذهب آخرون إلى تعريف النفقة العامة بأنها " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"[1]؛ أو أنه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة ".[2]

وثمة تعريف ثالث ينظر له بأنه " مبلغ نقدي أو قدر عيني قابل للتقويم النقدي يتم إنفاقه عن طريق الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها لإشباع حاجة عامة "[3]؛ أو بعبارة أخرى هو" جزء من الإنفاق القومي ويتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامة بدوره المطلوب في الاقتصاد"[4].

أما موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية فأنها تعرف الإنفاق العام على أنه "ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات (متضمنة الإنفاق الرأسمالي)، الإعانات subsidies والمنح grants والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد".[5]

ويعرف الإنفاق العام في المالية العامة الإسلامية بأنه عبارة عن" مبلغ وقدر من المال نقدا كان هذا القدر من المال أو اشياء عينية داخل في الذمة المالية للدولة يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجة عامة وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية"[6].

كما تعرف النفقات العامة في ظل الفكر المالي الحديث "بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام".[7]

وأخيرا يمكن إعطاء تعريف للإنفاق العام بأنه تلك المبالغ المالية التي تقوم الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بصرفها لتوفير السلع والخدمات العامة لمواطنيها بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع.

ثانيا– عناصر الإنفاق العام:

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أركان الإنفاق العام في ثلاث عناصر يتعين توفرها مجتمعة هي :

– مبلغ نقدي؛

– يقوم بإنفاقه شخص عام؛

– الهدف منه تحقيق منفعة عامة.

---

[1] يونس أحمد البطريق واخرون، **المالية العامة – الضرائب والنفقات العامة**– دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص169.

[2] خالد عبد العظيم ابو غابه، حسني محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص09.

[3] عاطف وليد اندراوس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 100.

[4] سلامي الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990–2009)، **العلوم الاقتصادية**، المجلد 9، العدد 36، 2014، ص94. متاح على:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=91870 ، تاريخ الاطلاع :2016/03/25.

[5] عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص685.

[6] عبد الله حاسن الجابري، سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز واثارها الاقتصادية – دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث ، **مجلة جامعة ام القري للعلوم الشرعية واللغة العربية**، السعودية، العدد 25، المجلد 15، 2002 ص645، متاح على الموقع: https://uqu.edu.sa/page/ar/1027 ،تاريخ الاطلاع : 2015/11/15.

[7] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار البيارق، عمان، 1998، ص187.

وسنتناول بالدراسة كل عنصر فيما يلي:

1- مبلغ نقدي: تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تقوم بها وتنفيذ برامج الإنفاق العام المخططة من طرف الحكومة، وكذلك لمنح المساعدات والإعانات المختلفة اقتصاديه واجتماعية وثقافية وغيرها، حيث كل الصور السابقة من الإنفاق العام يجب " أن تتخذ الشكل النقدي للنفقة حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة، ويترتب عن ذلك أن الوسائل الغير النقدية، التي تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات، أو لمنح مساعدات لا تعتبر من قبيل النفقات العامة، ومثال ذلك المزايا العينية كالسكن المجاني، والمزايا النقدية كالإعفاء من الضرائب، والمزايا الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة، التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد"[1].

غير أنه في بعض الأحوال قد يأخذ الإنفاق العام في العصر الحديث شكلا عينيا لا يترتب عليه أي مدفوعات نقدية مثل الدعم العيني للسلع التموينية التي توزعها الحكومة على الفقراء، أو تقديم إعانات عينية لضحايا الكوارث الطبيعية داخل الوطن وخارجه، وقد يأخذ الإنفاق العام شكلا عينيا كجزء من تنفيذ بروتوكولات تجارية مع دول العالم الخارجي حينما تحصل الدولة أو إحدى هيئاتها على السلع والخدمات بشكل عيني مقابل تصدير سلع وخدمات أخرى بدون إجراء اي تحويلات نقدية [2]. غير أن ذلك يحدث في الحالات الاستثنائية التي قد يتعذر على الدولة الحصول على احتياجاتها كاملة عن طريق الإنفاق النقدي، مثل أوقات الحروب والأزمات الحادة؛ كما قد تعد بعض الوسائل غير نقدية من قبل النفقات العامة[3]، إلى أن ذلك استثناءات لا يجب تعميمها.

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي:[4]

- إن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدي إلى الانحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.
- الإنفاق النقدي يساعد ما يفرضه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، حتى يضمن حسن استخدامها وفق الأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة، كما أن هناك صعوبة في الرقابة على الإنفاق العيني نظرا لصعوبة تقييمه.
- يتميز الانفاق العيني بمنح بعض المزايا العينية التي تؤدي إلى الاختلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في

[1] محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلا، **المالية العامة**، دون طبعة، دار العلوم، عنابة، الجزائر،2003، ص23.

[2] عاطف وليد اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص101.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص26.

[4] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص57.

الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.

2- ينفقه شخص عام: لكي تعد النفقة عامة يشترط أن تصدر عن شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد إذا ما كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك "الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين"[1].

فكافة المبالغ التي تنفقها الدولة لممارستها وقيامها بنشاطاتها ومهامها العامة وبقوة سيادتها وسلطتها الأمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة عند قيامها بنشاط اقتصادي مثل المشاريع الإنتاجية التي يباشرها الأفراد، فقد ثار خلاف نظري حول طبيعتها.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي نتطرق لهما فيما يلي:[2]

أ- المعيار القانوني(المعنوي): يرتكز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص المنفق بغض النظر عن الطبيعة والهدف من النفقة، وبذلك يعتبر الإنفاق عاما إن صدر من أشخاص القانون العام، وإن كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعتبر خاصة أيا كان الهدف منها.

ب- المعيار الوظيفي: ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق.[3]

وبناء على ذلك، تعتبر النفقة عامة اذ كان الشخص المنفق مزود بالوسائل التي يعطيها القانون الإداري لأشخاص القانون العام، أما إذا قام بتصرف بهذه الأموال وانفقها عن طريق الأفراد العاديين، فان النفقة تعتبر نفقة خاصة.

3- هدفه تحقيق منفعة عامة: ينبغي أن يكون الغرض أو الهدف من الإنفاق العام هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة؛ وعلى هذا الأساس لا تعتبر النفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على فرد أو فئة معينة بذاتها ويقوم هذا الشرط على ثلاث دعائم هي[4]:

- تبرير النفقة العامة بتوجيهها لتلبية الحاجات العامة التي تتول الدولة أو أحد الأشخاص العامة إشباعها.
- تبرير النفقة المراد تحقيقها وفق ما نظمته الأحكام التشريعية والتنظيمية.
- المساواة بين المواطنين في النفع العام.

وتختلف الحاجات العامة باختلاف العصور واختلاف الدول الخاضعة للمؤثرات السياسية والقانونية والاجتماعية وهي عناصر أساسية لتمييزها ومن المتفق عليه بين كتاب المالية أن هناك حاجات عامة يعد

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عتمان، **مبادئ المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص277.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009 ،ص.ص54-55.

الإنفاق عليها إنفاقا عاما أهمها:[1]

– الحاجات التي تستدعي طبيعتها ومقتضياتها الحياة الاجتماعية أن تقوم الدولة بإشباعها ولا يمكن أن تتخلى عنها وإلا أخلت بواجبها وأهمها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء؛

– حاجات تقوم الهيئات العامة بقضائها لكي تتيح إشباعها لعامة الناس لأهميتها الأساسية لحياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والأخلاقية وذلك إذا كان ترك تلك الحاجات إلى الجهود الخاصة أو القطاع الخاص يحرم منه عامة الناس لارتفاع تكاليفه كالتعليم ووسائل المواصلات؛

– حاجات ذات نفع عام غير مباشرة كإعانة الفقراء وتقرير معاش العجزة والمسنين والأرامل واليتامى والعاطلين عن العمل، تطبيقا لمبدأ التضامن الاجتماعي؛

– تطور الأفكار بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح كثير من كتاب المالية ورجال السياسة يرون أن توفير العمل المتصل لكل فرد في المجتمع يعد من الوظائف الأساسية للدولة.

المطلب الثاني: تطور الفكر المالي للإنفاق العام

مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسعها في كافة مجالات الحياة الاقتصادية، بدأ الاهتمام أكثر بالإنفاق العام الذي عرف تطورا كبيرا مع تطور الفكري المالي، ولعل أهم المحطات التاريخية التي تعبر عن تطوره تنطلق من الفكر الكلاسيكي مرورا بالفكر الكينزي ووصولا إلى الفكر المعاصر.

أولا– الفكر الكلاسيكي:

ينطلق الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال نظرية أدم سميث (دعه يعمل دعه يمر) وبإمكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادية المتمثلة أساسا في تحديد أنواع وكميات السلع التي تنتج وتحديد طرق إنتاجها وكيفية توزيعها على الأفراد عن طريق ألية السوق حسب قانون ساي للمنافذ الذي يستند على أن" المنتجات تتبادل مع المنتجات أي أن الإنتاج هو الذي يخلق المنافذ للإنتاج، وأن العرض يخلق الطلب المساوي له وأن ثمن العرض الكلي يساوي ثمن الطلب الكلي وهذا التساوي ضروري ودائم، الأمر الذي يعني تصور حدوث أزمة إفراط إنتاج عامة وإذا حدثت أزمة جزئية ومؤقتة لا تلبث أن تزول من خلال حركات الأثمان"[2]، ويرونا أن هذه المشاكل تحل تلقائيا وبدون تدخل من الدولة لأن الاقتصاد يعتبر نظام طبيعي يؤدي التدخل فيه إلى عرقلته، كما يؤدي تدخل الحكومة إلى إضعاف حافز الأفراد الخاص نحو الأرباح والإنتاج، وعلى هذا الأساس فالفكر الكلاسيكي يقوم على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في الاستثمار وإشباع الحاجات العامة التي لا يقوم القطاع الخاص بالاستثمار فيها وإشباعها مثل (الأمن و

[1] محمد على جاسم، النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع الإشارة إلى تجارب منتخبة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد المجلد 21، العدد 82، 2015، ص 334.

[2] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.ص107-108.

الدفاع والعدالة)، وترتب على هذه النظرة بروز عدة مبادئ في الفكر الاقتصادي تتمثل فيما يلي[1]:

1- أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما: لأن النفقات العامة يترتب عليها تحول موارد اقتصادية قيمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومي الغير منتج ولذا فزيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى هدر موارد مالية كبيرة وحرمان القطاع الخاص من الاستفادة منها وتحقيق عوائد مالية وكذا تخفيض رفاهية أفراد المجتمع.

2- أولية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة: وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول وعدم تخفيض من رفاهية الأفراد نقوم بتحديد حجم الإنفاق العام ثم نبحث عن مختلف مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات لأجل تحقيق هدفين هما:

أ- لا نحصل على إيرادات عامة أكبر من النفقات العامة حتى لا تبدد؛

ب- عدم وجود عجز في الموازنة العامة من خلال تحصيل إيرادات عامة أقل من النفقات العامة المقدرة حتى تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية لأفراد المجتمع.

3- **حيادية النفقة العامة:** يقصد بالنفقة المحايدة " تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية"[2].

وبالتالي يرى الكلاسيك أن الانفاق العام لا تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة أو المراكز النسبية لأصحاب الدخول المختلفة في المجتمع، ويتضمن هذا بدوره إهمال الجانب الوظيفي للنفقة العامة فلا يمكن تخصيص نفقة لنشاط اقتصادي معين أو لفئة معينة من أفراد المجتمع.

4- **توازن الموازنة العامة سنويا:** حيث لا يجب تحصيل موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام للقيام بوظائفها الأساسية للدولة (كالأمن، الدفاع والعدالة).

5- الإنفاق الحكومي بطبيعته إنفاق غير منتج: كانوا ينظرون للإنفاق العام أنه غير منتج ويعتبر إهدار للأموال العامة فهو يخصص للاستهلاك ولا يزيد في الثروة.[3]

مما سبق يمكن القول أن الإنفاق العام لم يكن له اهمية في الفكر الكلاسيكي لكونهم يؤمنون بفلسفة الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في المجالات التي لا يقوم القطاع الخاص للاستثمار فيها كالأمن والعدالة كما يعتبرون الإنفاق العام غير منتج اقتصاديا، وأن تمويله يعتبر إهدارا للمال العام فينبغي ان يكون عند اقل مستواه حتى يتاح اكبر قدر من الموارد لاستخدام القطاع الخاص وعدم تخصيص أي نفقة عامة لنشاط معين وتحقيق بذلك أكبر مستوى من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

---

[1] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص36.

[2] علي سيف المرزوقي، الياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الأمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص617.

[3] عاطف وليد اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص108.

ثانيا– الفكر الكينزي: تحول الفكر الاقتصادي بعد أزمة الكساد العالمي في ثلاثينات القرن العشرين تحولا كبيرا بعد ما فشل النظام الاقتصادي الحر في علاج أزمة الكساد العالمي 1929، وقد تبلور على ذلك صدور مؤلف جون مينارد كينز الشهير (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود في عام 1933)،[1]حيث وضح إمكانية تحقيق التوازن الاقتصاد القومي عند مستويات دون مستوى العمالة الكاملة، وتوسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها توسعا كبيرا وتغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا، [2]حيث لم تعد النفقة العامة غير منتجة بالضرورة وإنما أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال ما يعرف بمضاعف الإنفاق العام[3]، كما أن ليس أفضل النفقات أقلها حجما وإنما يتوقف الأمر على الأثار الاقتصادية التي تترتب على هذا الإنفاق؛ و لم تعد فكرة توازن الموازنة العامة سنويا قابلة للتطبيق ووجود عجز أو فائض أمر طبيعي تفرضه الظروف الاقتصادية، كما لم تعد النفقات العامة محايدة كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي وأصبحت تؤثر في النشاط الاقتصادي.

وانطلاقا مما سبق فإن الإنفاق العام في ظل الفكر الكينزي أصبح له أهمية كبيرة من خلال معالجة أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وفي زيادة الطلب الكلي وتوزيع الدخل والثروة في المجتمع، فليس أفضل النفقات أقلها حجما وإنما في الأثار الاقتصادية التي تترتب عليها، كما أن الإنفاق العام ليس بالضرورة أقل إنتاجية من القطاع الخاص وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام لا يخفض مستويات رفاهية أفراد المجتمع.

ثالثا– الفكر المعاصر:

أصبح الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي المعاصر له أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتزايد بصورة ملحوظة بداية من حقبة الستينات من القرن العشرين من خلال إنشاء المرافق العامة والمشروعات الإنتاجية العامة، كما يلاحظ اقتراب الفكر المعاصر من الفكر الكلاسيكي من خلال التركيز على الحافز الخاص في المجال الاقتصادي دون أن يقلل من أهمية القطاع الحكومي في إشباع الحاجات العامة[4]، كما أكد الفكر المعاصر ضرورة مراعات منافع وتكاليف الأنشطة الاقتصادية العامة مما يؤدي إلى زيادة رفاهية أفراد المجتمع[5].

ولذلك أصبح الفكر المعاصر ينظر إلى النفقة أنها منتجة أو إيجابية في النشاط الاقتصادي ويقصد بالنفقة الإيجابية" تلك النفقة التي تهدف إلى إحداث آثار أخرى اقتصادية واجتماعية إلى جانب آثارها المالية، وقد أصبحت النفقات العامة أكثر وسائل الدولة أهمية لتحقيق الأهداف المختلفة، وخاصة في الميدان الاقتصادي

[1] عاطف وليد اندراوس، المرجع السابق، ص11.

[2] عاطف وليد اندراوس، المرجع السابق، ص110.

[3] سوف نتطرق لمضاعف الإنفاق العام بالتفضيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

[4] الحاجات العامة هي الحاجات التي لا يرغب أو لا يستطيع القطاع الخاص اشباعها لأفراد المجتمع أو لا يستطيع توفيرها بصورة مثلى كالأمن والعدالة.

[5] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص57.

وتعددت أشكال تدخل الدولة في هذا الميدان، سواء بمنح الإعانات أو بالقيام ببعض المشروعات، أو بسيطرة كاملة على الاقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة"[1].

وزادت اهتمامات الدولة بالنشاط الاقتصادي وأصبح لها دور هام في إحداث التوازن بين أهداف المجتمع ككل من خلال تفعيل الجوانب التالية[2]:

- ضرورة رفع مستوى المعيشة وتحقيق معدل نمو اقتصادي متزايد؛
- تطوير المجتمع والاقتصاد القومي ليتكيف ويتماشى ويعيش الثورة التكنولوجية والثورة المعلوماتية أي يعيش عصر العولمة بكل تداعياته وتحدياته؛
- الحد من البطالة وتحقيق أكبر مستوى ممكن من التشغيل والتوظيف ورفع مستوى العمالة وقدراتها ومهاراتها وبالتالي زيادة الاستثمار في الموارد البشرية بشكل مستمر؛
- الخروج من الكساد والحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية أو الوطنية وتحقيق الاستقرار النقدي؛
- العمل على إحداث التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي.

المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام

تطور مفهوم الانفاق العام بتطور الفكر المالي حيث اكتسب مكانة هامة في الفكر المعاصر وأصبح له دور كبير في الحياة الاقتصادية من خلال إشباع الحاجات العامة لأفرادها وتحقيق الأهداف الاقتصادية واجتماعية المسطرة، وهذا يتطلب وضع ضوابط حتى يؤدي الإنفاق العام أثاره المرجوة، ويتم هذا بضوابط منها ضابط المنفعة وضابط الاقتصاد في النفقة وضابط التخصيص، مع وجود كذلك أدوات للرقابة تضمن توجيه الإنفاق العام لتحقيق المنفعة العامة، وبذلك يمكن الوصول إلى الحجم الأمثل للإنفاق العام.

أولا– ضابط المنفعة العامة:

يقصد بالمنفعة العامة "ما يتطلب تحقيقه بواسطة الإنفاق العام في قطاع معين كقطاع التعليم، الصحة، النقل وغيره، وبتطبيق معيار المنفعة العامة كضابط للإنفاق العام يجب ان تتساوى هذه المنفعة مع التضحية التي يتحملها الأفراد بسببها"[3]، فلا يمكن تبرير أي وجه من الإنفاق العام إلى ما يترتب عليه من نفع عام على المجتمع، وبهذا على الدولة التدخل بسياسة الإنفاق العام في المجالات التي من شأنها تحقيق منافع لأفرادها كرفع مستويات الدخل وبتالي زيادة مستويات الاستهلاك التي تؤدي إلى تحسن المستوى الصحي وزيادة كفاءة وانتاجية العامل الذي يعود ايجابيا على الانتاج.

---

[1] علي سيف المرزوقي، إلياس نجمة، مرجع سبق ذكره، ص617.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.ص38– 39 .

[3] بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص67.

ومع عدم وجود معيار قاطع يحدد ويقيس المنفعة في الإنفاق العام، تم الاتفاق على مؤشرات عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي:[1]

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد؛
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛
- عدد الوحدات السكنية المخصصة للمواطنين؛
- مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.

ثانيا – ضابط الاقتصاد في الإنفاق:

يعني ضابط الاقتصاد في الإنفاق " استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات"[2]، بمعنى يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف من شأنه أن يؤدي إلى إهدار المال العام، كما على الدولة تسيير المرافق العامة والمصالح العامة بأقل التكاليف مع مراعات الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة أي نفقات عامة إلى إذا كانت ضرورية وبالقدر اللازم لأجل تحقيق المنفعة العامة لأفرادها والأهداف المرجوة منها.

وهنا يأتي دور الرقابة المالية التي تجسد حقيقة مبدأ الاقتصاد في الإنفاق بصوره المختلفة سابقة وأنية ولاحقة لتجنب مواطن الخلل وإصلاحها في حال وقوعها وهذا ما هو منوط بالأجهزة والهيئات الرقابية داخلية كانت أو خارجية[3].

ثالثا – ضابط التخصيص:

يعني ضابط التخصيص أن أي مبلغ مالي لا ينفق إلى إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع فلا يسمح بصرف أي مبلغ إلى إذا كان في وجه وارد في ميزانية الدولة وفي حدود الاعتمادات المخصصة له لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة.

وتظهر أهمية ضابط التخصيص في أنه ضروري لتحقيق الضابطين السابقتين، وتأكد على استمرارية تحقيقهما من خلال النشاط المالي للدولة، وضرورة احترام الإجراءات والقوانين السارية عند صرف النفقة العامة.

وتعد هذه القاعدة مظهرا من مظاهر الاختلاف بين النفقة العامة عن النفقة الخاصة التي لا تحتاج إلى موافقة مسبقة للسلطة الوصية على صرف أي مبلغ مالي بل تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق فقط.

ولتحقيق ضوابط الإنفاق الثلاثة السابقة الذكر تشرف الدولة بما لها من صلاحيات قانونية على استخدام مختلف وسائل الرقابة لإجبار المؤسسات الحكومية على التقيد بهذه الضوابط عند القيام بالإنفاق العام والتي

---

[1] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006،ص71.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص68.

تعرف بالرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية[1]:

1- الرقابة الإدارية:

تعتبر المرحلة الأولى من مراحل الرقابة المالية للتأكد من وجود ضوابط الإنفاق العام وعادة ما تشرف عليها وزارة المالية، وتشمل الرقابة الإدارية التأكد من أن الصرف في المؤسسات الحكومية يتم ضمن الاعتماد المالي المخصص وضمن الأبواب المعتمدة وأن أوامر الصرف تصدر من جهة تمتلك صلاحية الصرف التي يمنحها القانون، وعادة ما تتم الرقابة الإدارية قبل تنفيذ الإنفاق العام.

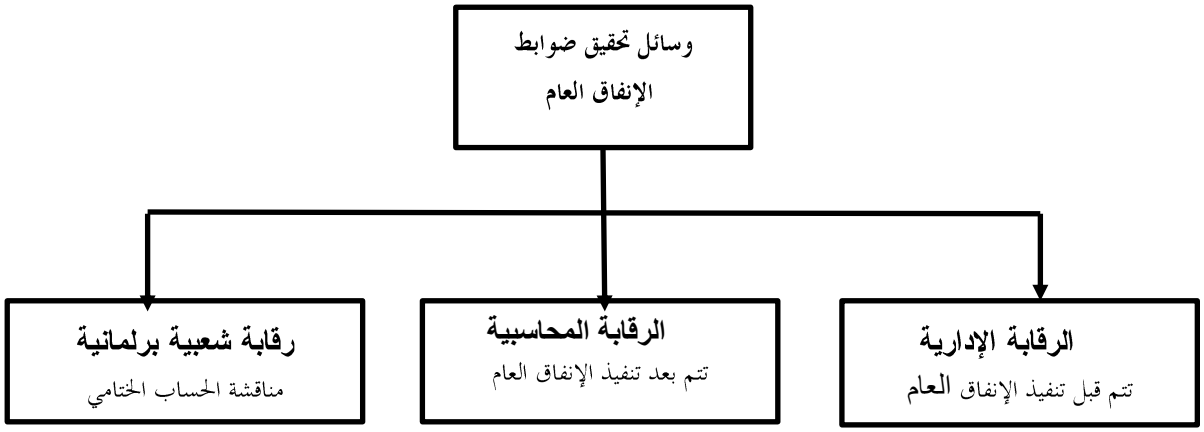
2- الرقابة المحاسبية المستقلة:

وهي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة المالية يقوم بها محاسبون مستقلون للتأكد من أن إجراءات الإنفاق العام تمت كما ينبغي وضمن السياقات المعتمدة للعملية المالية للحكومة وعادة ما تتم بعد عملية تنفيذ الإنفاق العام، حيث يقوم المحاسبون المستقلون بإعداد تقارير مالية عن أي تجاوزات في صرف النفقة العامة وتقديمها إلى الجهات المختصة ولهم صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة في أي سجلات يطلبونها.

3- الرقابة الشعبية (البرلمانية):

وهي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها مناقشة الحساب الختامي الذي تعده وزارة المالية في نهاية كل سنة مالية، وبعد التأكد أن النفقات العامة توفرت فيها كامل العناصر (أركان) الأساسية للنفقة وتحقيق كافة ضوابط الإنفاق العام يتم المصادقة على الحساب الختامي لغرض التهيؤ لمناقشة الميزانية العامة للعام القادم.

الشكل رقم(1-1): وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام



المصدر : نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[1] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص.ص42-43.

المبحث الثاني: صور ومبررات الإنفاق العام وتقسيماته المختلفة

مع تطور الفكر المالي عرف الإنفاق العام اهتماما متزايدا مع تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية لتوفير السلع والخدمات العامة وإشباع الحاجات العامة للمواطنين، ولعملية الإنفاق ضوابط يجب توفرها (المنفعة، الاقتصاد والتخصيص)، ويتخذ الإنفاق العام عدة صور وله مجموعة من المبررات، ففي الفكر الكلاسيكي وفي ضل الدولة الحارسة لم يكن أمر تقسيم الإنفاق العام يثير اهتمام الباحثين الاقتصاديين، حيث كان الإنفاق العام محدود وموجه للقيام بأنشطة معينة تقوم بها الدولة كالأمن والدفاع والعدالة، ومع تطور الفكر المالي المعاصر وتطور دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة برزت أهمية تقسيم الإنفاق العام نظرا لتنوعه وتعدد واختلاف أثاره، ومن ثم ظهرت الحاجة لتقسيم الإنفاق العام على مبادئ واضحة ومنطقية، إلى أنه لا يوجد تقسيم موحد تتبعه جميع الدول فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: صور الإنفاق العام

نقصد بصور الانفاق العام مصروفات ومجالات الانفاق المتعددة حسب درجة تدخل الدولة وحجمها الاقتصادي، والتي تعرف صور مختلفة من أهمها:

أولا– الأجور والرواتب والدفوعات التقاعدية:

تعرف الأجور والرواتب بأنها" المبالغ التي تقدمها الدولة للعاملين لديها مقابل حصولها على خدماتهم"،[1] وعلى الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات والتي يمكن توضيحها فما يلي[2]:

- تحديد الرواتب والأجور في ضوء تكاليف المعيشة؛
- مراعاة طبيعة العمل عند تحديد الراتب مع أخذ المؤهل العلمي والفني؛
- تحديد الرواتب والأجور بصورة مناسبة للحصول على خدمات العاملين ذوي الخبـــرة الواسعة لمنافسة القطـــاع الخاص؛
- الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأجور والرواتب و المعيشية السائدة في البلدان المجاورة؛
- تنظم الرواتب والأجور بموجب قانون عام يعرف بقانون الخدمة المدني لتنظيم رواتب الموظفين وشروط الترقية.

كما تعرف الدفوعات التقاعدية بأنها المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية (شهريا) إلى الأفراد الذين سبق لهم أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2011 ، ص68.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الاولى، دار الميسر، عمان، 2007، ص49.

فتحيلهم الدولة إلى التقاعد[1].

ثانيا– القيام بمشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة:

تقوم الدولة بشراء الأدوات والمعدات والآلات لتحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة للأفراد، كما تقوم بتنفيذ الأشغال العامة ومختلف المشاريع المسطرة لحسن سير المصالح العامة وتوفير المتطلبات الأساسية لحياة الأفراد.

ثالثا– الإعانات:

هي" نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من غير أن تحصل على مقابل"[2].

وتقسم الإعانات إلى نوعين:

1– الإعانات الداخلية: وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها ...الخ[3]، ومن أشكال هذه الإعانات نذكر[4] :

أ– الإعانات الاقتصادية: تقدم للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية لتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

– تقديم المنتجات والخدمات بأسعار مناسبة للمواطنين؛

– تشجيع المؤسسات الوطنية على الإنتاج ودعم لمركزها التنافسي أمام المؤسسات الأجنبية؛

– تخفيض أسعار بعض السلع لتدعيم القدرة الشرائية للمستهلك؛

– توطين بعض الصناعات في مناطق محددة.

ب– **الإعانات الاجتماعية:** هي تلك المبالغ المالية التي تقدها الدولة لبعض فئات المجتمع لتحقيق أهداف اجتماعية مثل إعانات البطالة ودور اليتامى والعجزة والإعانات المقدمة للجمعيات الخيرية والعلمية والاجتماعية.

2– الإعانات الخارجية: هي" مبالغ تقدمها الدولة لدول أو أحزاب أو منظمات أو صحف وأشخاص في الخارج "،[5] وتقدم هذه الإعانات لأغراض متعددة سياسية، اقتصادية واجتماعية...الخ.

رابعا– أقساط الدين العام وفوائده : وتتمثل في القروض العامة التي تلجأ لها الدولة عادة في حالة حصول عجز في ميزانيتها العامة ولتغطية نفقاتها المسطرة، التي تشكل عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما يتطلب من تحمل قيمة الفوائد السنوية وتسديد المبلغ الأصلي المقترض[6].

---

[1] محمد طاقة ، هدى العزاوي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص71.

[3] محمد طاقة ، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص51.

[4] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[5] سعيد علي العبيدي، المرجع السابق، ص.ص71–72.

[6] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص51.

المطلب الثاني: مبررات الإنفاق العام

تختلف نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من بلد إلى اخر، حيث يتوقف مستوى الإنفاق العام على ما يقرره المجتمع أنه المزيج الأمثل له وعلى تصوره لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي وجود عجز في السوق يجبر الدولة على التدخل لتنظيمه، كما أن وجود مخاطرة في الاستثمار في المشاريع العامة وكبر حجمها يقع عائق يحول دون الاستثمار فيها من قبل القطاع الخاص وهو ما يبرر القيام بتلك المشاريع من طرف القطاع العام، ويمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيما يلي:

أولا – إخفاق السوق:

هي الحالة التي تعجز فيها الأسواق الخاصة على توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة أو توفير حجم الإنتاج الأمثل لمتطلبات المجتمع مما يبرز أهمية تدخل الدولة لتوفير السلعة بالحجم الكافي والسعر المناسب، ويترتب عن إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية نوضحها فيما يلي[1] :

1– السلع العامة: تتميز السلع العامة بخاصيتين أساسيتين هما : الاستهلاك اللاتنافسي وبدرجة أقل عمومية الاستهلاك، وتعني خاصية الاستهلاك اللاتنافسي أن استهلاك فرد معين لا يؤثر أو ينقص من كمية استهلاك فرد أخر، أما خاصية عمومية الاستهلاك تعني أن السلع متوفرة للجميع ولا تقتصر على فئة معينة من المستهلكين، ونتيجة هذه الخاصيتين لا يستطيع السوق توفير هذه السلع بشكل كافي وسليم ولعزوف القطاع الخاص على إنتاج السلع العامة يبرز ضرورة تدخل الدولة لتوفيرها لأفراد المجتمع مثل (الأمن، العدالة).

2–التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي: هي تلك التأثيرات الجانبية عن النشاط الاقتصادي[2] سواء كانت مفيدة أم ضارة والخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر، حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضفيها على المجتمع، ويطلق على السلع التي يترتب على استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية.

ففي حالة التأثيرات الإيجابية على النشاط الاقتصادي ينخفض الإنتاج السوقي و تزيد المنفعة الحدية عن التكلفة الحدية فتقوم الحكومة بإجراءات تصحيحية عن طريق منح إعانات الاستهلاك والإنتاج، أما في حالة التأثيرات السلبية على النشاط الاقتصادي يزيد الإنتاج في السوق وتزيد التكلفة الحدية الاجتماعية للإنتاج على حساب المنفعة الحدية مما يستلزم على الحكومة فرض ضرائب تعويضية.

3–الإحتكار الطبيعي: وهو حالة سيطرت شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج للشركة تتسم بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج وفي ضل هذه الظروف تقوم الشركة بإنتاج كمية قليلة من السلع وبسعر مرتفع والتوسع في الإنتاج يؤدي بالشركة إلى تحقيق خسائر بدلا من تحقيق أرباح إضافية مما يبرز تدخل الدولة لتوفير السلع للجمهور بمنح إعانات للمحتكر أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة وتحمل

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص.ص 104-106.

[2] من امثلة الأثار الإيجابية للنشاط الاقتصادي: التعليم والتكنولوجيا، أما الأثار السلبية للنشاط الاقتصادي نذكر منها : الانبعاث الكيماوي.

الخسائر المباشرة.

ثانيا – مخاطرة أو حجم المشروع العام : قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تتميز بها بعض المشاريع العامة تدخل الدولة للاستثمار فيها لضخامة تكاليف إنتاجها وطول فترة تحصيل أرباحها، كما أن وجود مخاطر في الاستثمار للقطاع الخاص نتيجة التباين في تطور سوق رأس المال والتأمين من بلد لأخر واحتمال تحقيق خسائر مالية إلى عزوف الخواص في الاستثمار في هذه المشاريع، وقد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي للاستثمار في هذه المشاريع وتوفير السلع والخدمات بالشكل الكافي.[1]

ثالثا– تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي:

يتطلب تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية زيادة حجم الإنفاق العام وهذا تنفيذا للبرامج التنموية المسطرة، فالإنفاق على رأس المال الاجتماعي بشقيه المادي والبشري من شأنه تخفيض تكاليف المستثمرين، ومن ثم زيادة قدرتهم على الاستثمار، كما أن زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وبرامج التعليم والتدريب يساهم في خلق جو ملائم للاستثمار ومن ثم تحسن مستويات التنمية، أما الاستقرار الاقتصادي فيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام لعلاج الكساد الناشئ عن قصور الطلب الكلى، وعلاج التضخم الناشئ عن اختناقات جانب العرض[2].

رابعا– تحقيق عدالة توزيع الدخول:

من أهم مبررات الإنفاق العام التي تهدف لها الدولة هو ما تطرق له العالم الانجليزي كيتر حيث" أوضح كيتر أن إعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من أهم أدوات علاج الفجوة الانكماشية وتحقيق النمو الاقتصادي، نظرا لما يزيد من دوره في تحقيق أهداف المجتمع، وخاصة هذه الفئات تتسم بارتفاع ميلها الحدي والمتوسط للاستهلاك"[3]، وتعتبر عملية تحقيق عدالة توزيع الدخول من اهم مبررات الانفاق العام لكونه له دور كبير في تقليل الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع.

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام

قد أسهم علماء المالية العامة في تقسيمات متعددة للإنفاق العام وفقا لمعايير مختلفة، اقتصادية، إدارية، مالية وسياسية إلى أنه يمكن جمع هذه التقسيمات في نوعين أساسيين، أولهما تقسيمات علمية أو اقتصادية وثانيهما تقسيمات وضعية فرضها الواقع العملي بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية لكل دولة، وحتى داخل الدولة نفسها من ميزانية مالية لأخرى، هذا ما سنتناوله في هذا المطلب بالإضافة إلى عرض تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[2] يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة – **الضرائب والنفقات العامة**– مرجع سبق ذكره، ص246.

[3] يونس أحمد البطريق وآخرون، المرجع السابق، ص249.

أولا– التقسيمات العلمية (النظرية) للإنفاق العام:

يقسم علماء المالية العامة الإنفاق العام وفق التقسيمات العلمية إلى نقاط عديدة وفقا لمعايير متنوعة، من أهمها:

1– **معيار الهدف:** وتندرج تقسيمات الإنفاق العام وفق معيار الهدف من الإنفاق إلى:[1]

أ– نفقات الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية: وهي التي تنفق على الصحة والتعليم والسياحة ودعم الأسر الفقيرة ونحو ذلك.

ب– النفقات الحكومية: وهي تلك النفقات التي تستخدم لديمومة عمل الجهاز الحكومي من رواتب وأجور العاملين في الدولة، وشراء الأجهزة والمعدات والأدوات لجميع الدوائر والمؤسسات الحكومية...إلخ.

ج– الإنفاق على خدمات الدين العام: وذلك بتسديد أقساط الديون العامة والفوائد المترتبة عليها حسب الفترة الزمنية المتفق عليها.

د– نفقات الدفاع والأمن الداخلي.

2– معيار الدورية: يقسم الإنفاق العام حسب معار الدورية إلى (الإنفاق العادي والإنفاق غير عادي).

أ – الإنفاق العادي: هو ذلك الإنفاق الذي يتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ضمن مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ولا يعني التكرار هنا ثبات مقدار إنفاق كل سنة، ولكن تكرار نوعه في كل ميزانية حتى لو اختلف مقداره أو حجمه مثل مرتبات العاملين، ونفقات الأدوات اللازمة لسير الإدارة العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها .

ب – الإنفاق الغير العادي (الاستثنائي): فهو ذلك" الإنفاق الذي لا يتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة اليه، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أو نفقات الحرب...إلخ"[2]؛ وهناك عدة معايير للتفرقة بين الإنفاق العادي والغير العادي هي[3]:

– **الانتظام والدورية:** فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا تمويل الحروب ومواجهة الكوارث.

– **طول فترة الإنفاق:** فإذا كانت النفقة سنوية فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

– **معيار توليد الدخل:** فإذا كانت النفقة تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء الى الإقراض للقيام بالمشروعات العامة التي تعطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض.

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2008، ص.ص 123–124.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990–2004**، اطروحة دكتورة دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص166.

– **معيار الإنتاجية:** فإذا كانت غير منتجة اي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة فتؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية، مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.

– **معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني:** تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمي بالجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية، أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية[1].

3– معيار أثاره الاقتصادية: وتشمل وفق هذا المعيار على الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي.

أ – الإنفاق الحقيقي: وهو تلك المبالغ المالية التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة الى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية[2].

ب – الإنفاق التحويلي: لا يؤثر مباشرة على الإنتاج القومي وإنما يستهدف إعادة توزيع الدخل القومي، وهو على ثلاثة ضروب[3]:

– **نفقات تحويلية اجتماعية:** وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية.

– **نفقات تحويلية اقتصادية:** إذا كانت النفقات التحويلية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن اجتماعي فإن النفقات التحويلية الاقتصادية تهدف الى تحقيق توازن اقتصادي، ومن أمثلتها إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.

– **نفقات تحويلية مالية:** وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

4– معيار الشمولية: تقسم إلى نفقات وطنية ونفقات محلية كالاتي:

أ – **النفقات الوطنية (المركزية):** هي تلك النفقات التي "ترد في الميزانية العامة للدولة وتتول الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل: نفقات الدفاع الوطني والقضاء والأمن فهي ذات طابع وطني"[4].

ب – **النفقات المحلية (اللامركزية):** فهي "تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري (لواء، محافظة، بلدية...إلخ) ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية، ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية، حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم"[5].

---

[1] دراوسي مسعود، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] اعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص41.

[4] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص79.

[5] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص125.

ثانيا– التقسيمات الوضعية (العملية) للإنفاق العام:

من الناحية الوضعية تختلف كل دولة في المعيار الذي تتبعه في تقسيم الإنفاق العام وذلك لاعتبارات عديدة تتماشى وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي تمر بها الدولة، لعل أهم هذه التقسيمات هي:

1– التقسيم الإداري: ويستند هذا التقسيم الإداري إلى تقسيمات الإدارات العمومية للدولة التي تقوم بعملية الإنفاق العام ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة مثل الوزرات والهيئات والمؤسسات العامة؛ وبعد إعداد مشروع قانون الميزانية والتصويت عليه من البرلمان تعتمد كل وزارة في تنفيذ النفقات التي خصصت لها، ويكون التقسيم داخل كل وحدة وزارية وفقا لمستحقات الموظفين والإقتناءات والأشغال...إلخ.

كما يمكن أن يضاف إلى هذا التقسيم في الميزانية العامة النفقات المرصدة في الميزانية الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة وتتبين هنا النفقات السنوية من النفقات البرامجية التي تتعدى السنة بغرض تطبيق مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية [1].

2– التقسيم الوظيفي: تم اعتماد هذا التقسيم في تقرير **لجنة هوفر** المجتمعة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947[2]، ويستند هذا التقسيم على المهام والوظائف الموكلة للدولة وجهة النفقات التي تصرفها والوظائف التي تؤديها، والهدف منه هو مقارنة مصاريف الإدارات العامة ومدى إنتاجيتها مع مصاريف وإنتاجية المؤسسات الخاصة، وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة؛ حيث أن اعتماد التقسيم الوظيفي له عدة مزايا وعيوب نذكر منها [3]:

أ– المزايا:

– معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة،

– التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة،

– المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة.

ب – **العيوب:**

– الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها، وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة.

3– التقسيم الاقتصادي: وهو تقسيم "يبنى على أسس اقتصادية إذ تتحدد نوعية النفقة والقسم الذي تندرج فيه حسب الأثر أو الهدف الاقتصادي الذي تؤديه هذه النفقة اتجاه الاقتصاد الوطني أو الحياة الاقتصادية للأشخاص المعنوية العامة والخاصة "[4]، وهذا التقسيم مبني على أساس مدى إنتاجية النفقة العامة حيث يتم الفصل بين النفقة المنتجة والنفقة الغير منتجة.

---

[1] بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 59-60.

[2] بن داود ابراهيم، المرجع السابق، ص60.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص126.

[4] بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص60.

وقد قسم فقهاء المالية العامة النفقات من حيث وجهتها الاقتصادية إلى:[1]

أ- نفقات التسيير: وهي الموجهة لتسيير الأجهزة الإدارية ومختلف المصالح العامة وتدخل ضمنها نفقات مستخدمي الإدارات ومعظم النفقات الضرورية.

ب- **نفقات التجهيز والإنشاء:** وهي في منطقها تتسم بكونها منتجة وتزيد في معدل الدخل القومي بخلاف نفقات التسيير.

ت- **نفقات التوزيع:** وهي التي تؤدي إلى تحويل قسم من الدخل القومي من فئة إلى أخرى بإعادة توزيع الثروة بواسطة المساعدات الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف مستوياتها.

ثالثا- تقسيمات المشرع الجزائري للإنفاق العام

يقسم الإنفاق العام في الجزائر إلى:

1- التقسيم الإداري: حسب **المادة 20** من القانون **17/84** تقسم النفقات حسب التقسيم الإداري إلى:[2]

أ – حسب الدوائر الوزارية: توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير .

ب – حسب طبيعة الاعتمادات: تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.

2- التقسيم الوظيفي: يقسم الإنفاق العام وفق التقسيم الوظيفي بتجميع الإنفاق العام حسب الوظائف الكبرى للدولة، وفي هذا السياق تقسم الوظائف إلى أربعة مجموعات هي[3] :

أ – الخدمات العامة: وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع.

ب – الخدمات الاجتماعية والجماعية: وتضم التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي والخدمات الجماعية (تعمير، سكن، ترفيه...إلخ).

ج – الخدمات الاقتصادية: وتتضمن أساسا الفلاحة، الصناعة، النقل.

د – نفقات غير قابلة للتخصيص: وتتضمن فائدة الدين العام، رد القروض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها.

3- التقسيم الاقتصادي: يقسم المشرع الجزائري الإنفاق العام حسب المعيار الاقتصادي إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أ – نفقات التسيير: وهي النفقات المخصصة لتسيير واستمرار نشاطات مختلف الهيئات والمرافق العامة وتظهر في الجدول "ب"، وطبقا للقانون 17/84 في نص المادة 24 الموضح في الجريدة الرسمية تجمع نفقات التسيير

---

[1] بن داود ابراهيم، المرجع السابق، ص.ص 60-61.

[2] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84 ، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/10، المادة:20، ص 1042.

[3] جمال يرقي، **اشكالية العجز في ميزانية البلدية – دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية المدية**، اطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 198.

في أربعة أبواب هي:[1]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

وسوف نتطرق إلى كل باب بشيء من التفصيل كما يلي:[2]

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- ديون عامة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الداخلي؛
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية والتي تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها من المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...إلخ.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والخدمات وغيرها، وتضم:

المستخدمين مرتبات العمل، المستخدمين منح ومعاشات، المستخدمين النفقات العمومية، معدات تسيير المصالح، إشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة...إلخ.

الباب الرابع: التدخلات العمومي وتتعلق بنفاق التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف اصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة كعملياتها على النشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن، وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية) ؛
- النشاط الدولي (مساهمات من الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛

[1] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/10، المادة:24، ص 1042.

[2] جمال يرقي، مرجع سبق ذكره، ص.ص198- 199.

- إسهامات اجتماعية مثل (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

والجدول الاتي يبين هيكل ميزانية التسيير لسنتي 2015و2016 حسب كل دائرة وزارية.

جدول رقم (1-1): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنتي2015 و2016 حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب). الوحدة (دج)

ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية		ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية	
الدوائر الوزارية	**المبالغ (دج)**	**الدوائر الوزارية**	**المبالغ (دج)**
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000	رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح رئيس الحكومة	3.618.099.000	مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000	الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	549.809.342.000	الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30.573.877.000
العدالة	74.707.836.000	الشؤون المغاربية ، الاتحاد الإفريقي و ج .د .ع.	للبيـــان
المالية	92.615.093.000	العدالة	73.431.991.000
الطاقة	44.010.067.000	المالية	95.399.378.000
الصناعة والمناجم	5.314.058.000	الطاقة	44.793.741.000
الفلاحة والتنمية الريفية	255.101.097.000	الصناعة والمناجم	5.349.818.000
المجاهدين	252.333.450.000	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.500.459.000	المجاهدين	248.645.702.000
التجارة	24.276.345.000	الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
النقل	12.549.139.000	التجارة	20.527.754.000
الموارد المائية	21.144.492.000	النقل	11.218.880.000
الأشغال العمومية	19.930.760.000	الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
السكن والعمران والمدينة	22.600.480.000	الإشغال العمومية	19.085.089.000
التربية الوطنية	746.643.907.000	السكن والعمران والمدينة	21.302.786.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000	التربية الوطنية	764.052.396.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000	التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000
العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي	234.882.131.000	التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
التهيئة العمرانية والبئة	2.550.261.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
الثقافة	25.789.795.000	التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعات التقليدية	4.117.881.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.653.688.000	الثقافة	19.056.672.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000	العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الشباب	14.158.870.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.407.269.000
الرياضة	26.282.691.000	الشباب والرياضة	37.181.458.000
الإتصال	18.871.461.000	الإتصال	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال	3.985.130.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.875.224.000
السياحة والصناعات التقليدية	3.429.022.000	**المجموع الفرعي**	4.359.144.400.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.404.748.000	**التكاليف المشتركة**	448.187.600.000
المجموع الفرعي	**4.436.059.221.000**	**المجموع العام**	**4.807.332.000.000**
التكاليف المشتركة	536.219.273.000		
المجموع العام	**4.972.278.494.000**		

المصدر: - الجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 14- 10**، الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن لقانون المالية 2015، ص 47.

- الجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 15- 18**، الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن لقانون المالية 2016، ص 37.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان النسبة الاكبر من الانفاق الجاري في سنة 2015 تذهب الى الانفاق على الدفاع الوطني ومع انخفاض الانفاق الجاري في سنة 2016 إلا أن الانفاق على الدفاع الوطني لم ينخفض بل ارتفع.

ب – نفقات الاستثمار: تتمثل نفقات الاستثمار أو التجهيز في النفقات ذات الطابع الاستثماري ويتم التقسيم في الجزائر حسب القطاعات وفق المخطط الإنمائي السنوي وتظهر بالجدول "ج" طبقا لقانون المالية السنوي في المادة 35من القانون 17/84 وتوزع وفق ما يلي:[1]

– **العناوين:** وهي ضمن ثلاثة عناوين (أبواب) وتشمل كل من:

– الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال.

– **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

ولتوضيح توزيع نفقات التجهير في الجزائر نستعرض هذه الأخيرة حسب كل قطاع الذي يضم بدوره عدة وزرات لكل من سنة 2015 -2016 في الجدول التالي:

جدول رقم (1–2): توزيع نفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2015 و 2016 حسب القطاعات (الجدول ج). **الوحدة (ألف د.ج)**

القطاعات	سنة **2015** (بالألف د.ج)		سنة **2016** (بالألف د.ج)	
	رخص البرامج	اعتمادات الدفع	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري	209.437.700	315.957.500	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200	14.904.700	36.223.667
المنشآة القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين	227.829.040	250.809.500	78.644.800	159.757.147
المنشآة القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.366.500	207.589.800	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	234.307.880	293.678.000	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3.615.071.730	2.802.093.730	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	741.891.200	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	464.600.000	1.083.691.200	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930	1.894.204.327	3.176.848.243

المصدر: – الجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 14– 10**، الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن لقانون المالية 2015، ص 48.

– الجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 15– 18**، الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن لقانون المالية 2016، ص 38.

[1] جمال يرقي، المرجع السابق، ص203.

أهم ما يلاحظ بالجدول السابق هو زيادة المبالغ المالية المخصصة لدعم الحصول على السكن عام 2016 عما كانت عليه عام 2015، في حين انخفضت اعتمادات الدفع لمخططات البلدية للتنمية من 100 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 60 مليار دينار جزائري سنة 2016، كما انخفضت اعتمادات الدفع لميزانية التجهيز بـــ 708 مليار و936مليون و 687 ألف دينار جزائري.

المبحث الثالث: الأثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام

كان الفكر الكلاسيكي يرى أن الإنفاق العام مبلغ مالي يختفي حالة إنفاقه وليس له أي أثار اقتصادية أو اجتماعية، ومع تطور الفكر المالي تبين أنه يشكل أداة هامة في يد الدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية وله أثار اقتصادية عديدة، كما أن لسياسة الإنفاق العام مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها من قبل الحكومة والتي تولد مجموعة من الأثار المرغوبة وغير المرغوبة على الاقتصاد والمجتمع ككل، فقد يكون التأثير مباشرا على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية أو غير مباشرا عن طريق ما يعرف بالمضاعف والمعجل.

المطلب الأول : الأثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع ككل، فالأثار الاقتصادية المباشرة أو ما تعرف بالأثار الأولية للإنفاق العام هي تلك الأثار التي تترتب على المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج القومي والاستهلاك القومي والادخار القومي و العمالة والدخل القومي، ومن ناحية أخرى هناك تأثير مباشر للإنفاق العام على توزيع الدخل بالإضافة إلى تأثير على معدلات النمو الاقتصادي وغيرها، كما هناك تأثير غير مباشر للإنفاق العام من خلال مبدأ المضاعف والمعجل؛ وتتوقف الأثار الاقتصادية للإنفاق العام على عدة عوامل منها:[1]
طبيعة هذه النفقة؛ هدف النفقة؛ طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها؛ الوضع الاقتصادي السائد.

أولا– أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي :

درجة تأثير الإنفاق العام على الإنتاج القومي تتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من النواحي التالية[2] :

– زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية، في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له اثرا إيجابيا على الإنتاج أو الناتج القومي .

– أن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبب في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، من خلال التعليم والصحة، والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.

[1] محمد طاقة ، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص196.

– يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام، فإن تأثيره يتوقف على مدى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية أو حرية فإن الأثر سيكون ايجابي أما العكس يحدث أثرا سلبيا (لو كان الجهاز المصرفي غير مرن أو ضعيف المرونة).

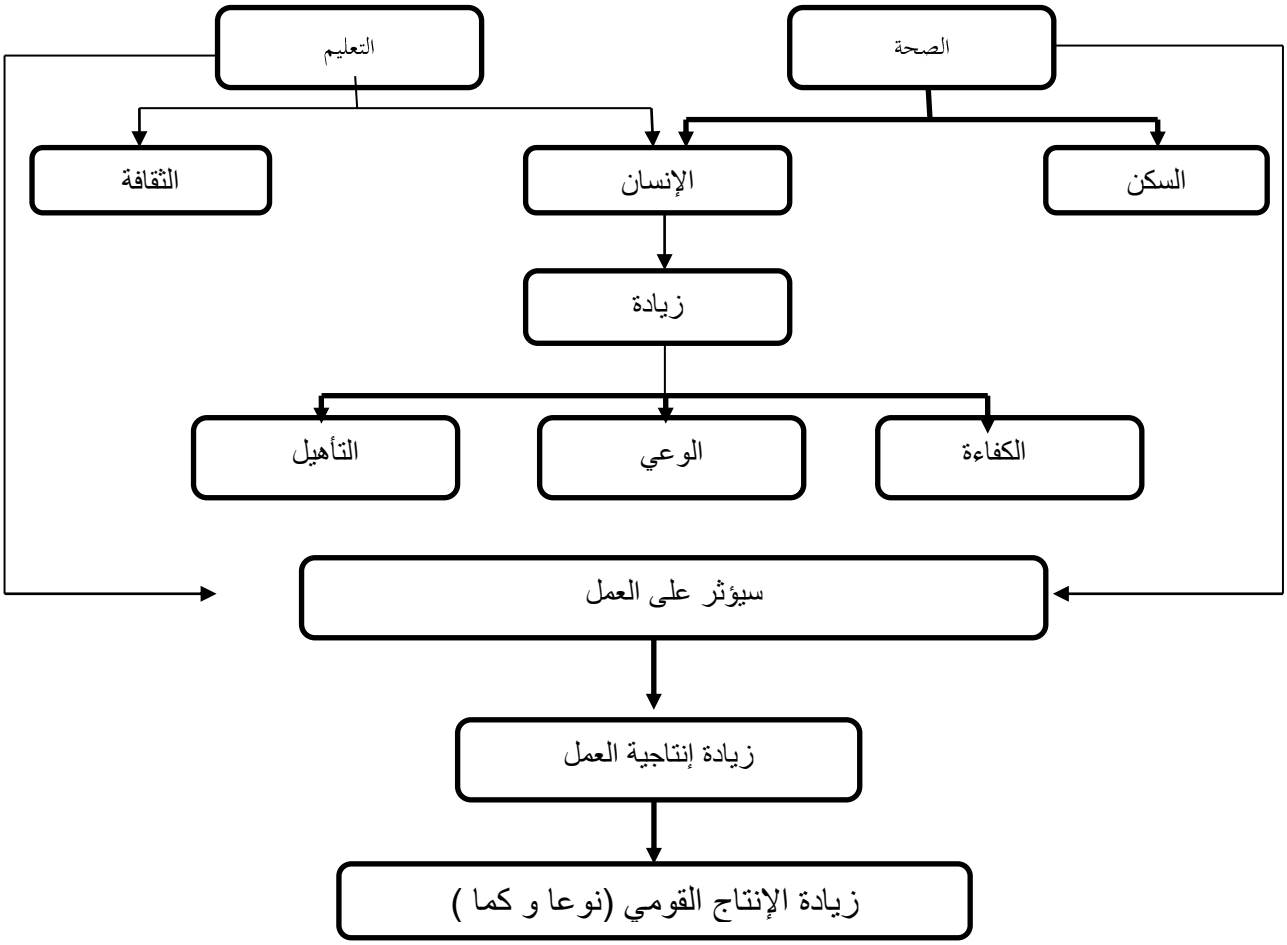
وللوقوف على تأثير الإنفاق العام على الإنتاج القومي يتطلب الأمر دراسة أثر الأنواع الرئيسية لهذا الإنفاق والتي منها:

1– أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي: تقوم الحكومة بتقديم إعانات اجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية وتتخذ هذه الإعانات شكلين هما[1]:

– **إعانات نقدية:** تكون بشكل نفقات نقدية ومن صورها إعانات البطالة (الضمان الاجتماعي)، إعانات دور العجزة والمبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية والعلمية.

– **إعانات عينية:** في شكل سلع وخدمات، ويعد الإنفاق على الصحة والتعليم من أكثر الإعانات الاجتماعية العينية شيوعا، ويظهر أثرها على النشاط الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال الشكل الاتي:

الشكل (1–2):أثر الإنفاق على الصحة والتعليم على الإنتاج القومي



المصدر : محمد طاقة ، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص63.

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص63.

من خلال الشكل (1-2) يتضح تأثير نفقات التعليم على الإنتاج الوطني من خلال تحسين نوعية العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية وهذا ما يؤدي زيادة الإنتاج القومي، كما أن النفقات الصحية تساهم في زيادة قدرة ورغبة العنصر البشري على العمل وأداء عمله بصورة أفضل وتقليل الساعات الضائعة الناتجة عن تعرض العامل لأمراض مختلفة.

2- **أثر الإعانات الاقتصادية على الإنتاج:** تقدم هذه الإعانات إما بصورة مباشرة والتي تأخذ شكل نقدي لتدعيم المنتجون وتوسيع مشاريعهم الاستثمارية أو شكل عيني المتمثلة في تجهيز المشروعات بالأجهزة اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي، وإما بصورة غير مباشرة بشكل تخفيضات و إعفاءات ضريبية لتشجيع المستثمرون على الإنتاج والاستمرار في المشروع والتي تساهم في التوزيع المتوازن للمشاريع قطاعيا وجغرافيا[1]، وتشمل هذه الإعانات عدة مجالات منها:

- إعانات الصادرات التي تشجع على التصدير وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- الإعانات المقدمة لمعالجة أسعار الصرف وتأثيراته على المنتجين.
- الإعانات التي تمنح لتغطية بعض المشروعات ذات النفع العام في حالة التضخم.

3- أثر النفقات العسكرية على الإنتاج: تحتل النفقات العسكرية نسبة معتبرة من حجم الإنفاق العام في معظم دول العالم والتي أصبحت تمثل عبئا على الموازنة العامة، كما أن إمكانية التحكم فيها صعبة نتيجة خروج هذه النفقات على المجال الاقتصادي لترتبط بالمجال السياسي والاستراتيجي.

وقد صنف الفكر المالي التقليدي النفقات العسكرية ضمن النفقات الغير المنتجة، في حين يميل الفكر المالي الحديث بتصنيفها من النفقات المنتجة، كما أنه يميز بين الأثار التوسعية والانكماشية للإنفاق العسكري، فالأثار التوسعية للإنفاق العسكري على حجم الإنتاج القومي تبرز من خلال أن هذه النفقات تأسس صناعات معينة ومنشأة حيوية كالمطارات والسدود التي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج[2]، كما أنه يتولد على الإنفاق العسكري في أغلب الأحيان تقدم علمي في الإنتاج نتيجة استقطاب العلماء ورجال الصناعة وتوفير لهم كامل الإمكانيات للبحث، مما يؤدي إلى ضهور اختراعات عديدة كالطاقة الذرية واستخداماتها في صناعة الأدوية على سبيل المثال، وكذلك توفر الأمن داخل البلد يخلق بيئة مستقرة مشجعة على العمل وجذب الاستثمارات فيساهم هذا في خلق دخول جديدة الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب فتعمل المؤسسات الإنتاجية على زيادة الإنتاج؛ وتتمثل الأثار الانكماشية على حجم الإنتاج القومي في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المادية) إلى إشباع الأغراض العسكرية أو الحربية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع عناصر الإنتاج من جهة اخرى[3].

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، المرجع السابق، ص.ص64-65.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، المرجع السابق، ص.ص65-66.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص75.

ثانيا– أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي في صورة مباشرة من خلال الزيادة الأولية في الطلب على الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام، وتظهر أثاره المباشرة على الاستهلاك القومي من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو من خلال ما توزعه الدولة للأفراد من دخول ومرتبات والذي يخصص نسبة كبير منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

1– نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقدمه الدولة من شراء سلع أو خدمات لازمة لسير المرافق العامة، ومنها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزرات ...إلخ[1].

كما أنه عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم فهي تزيد الاستهلاك القومي وعندما تشتري سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك القومي[2].

2– نفقات الاستهلاك الخاص بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين)، حيث أن الجزء الأكبر للدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات[3].

كما أنه عندما تعطى دخولا في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك أنه إذا قامت الحكومة بإعطاء إعانات بطالة وغيرها، أو إعطاء دعم عيني فهي تزيد من الاستهلاك الوطني ، مع اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك[4].

ومن جهة أخرى فإنه" لا يخفى كذلك أثر النفقات العامة التي تقدمها الدولة في صورة إعانات اجتماعية عينية لصالح بعض الفئات أو بعض الطبقات الفقيرة أو إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك"[5].

وتحتل نسبة نفقات الاستهلاك الخاص بدخول الأفراد نسبة كبيرة من الانفاق العام في الدول النامية نتيجة ضعف تسيير المرافق العامة وزيادة الوظائف في القطاع الحكومي وزيادة المعاشات وانتشار البطالة والفقر في المجتمع.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص87.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] محارزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص104.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[5] عادل احمد حشيش، مصطفى رشيد شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ،1998،ص177.

ثالثا– أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل الوطني:

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي "الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه، وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج"[1]؛ ويؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين[2]:

1- تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة؛

2- استفادة الطبقة الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها؛

ولكي يحدث الأثر ينبغي ان يكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل القومي، وقد يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشر أو غير مباشر من خلال التالي: [3]

أ– الطريقة المباشرة:

وذلك عن طريق منح المساعدات والإعانات النقدية مباشرة لبعض الأفراد والفئات الاجتماعية لزيادة القدرة الشرائية لديهم.

ب- **الطريقة غير مباشرة:**

وذلك عن طريق منح إعانات للوحدات الإنتاجية مقابل تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر تكلفتها، وكذلك من خلال ما يحصل عليه بعض الأفراد من خدمات تؤديها الهيئات العامة بدون مقابل أو بسعر أقل من سعر تكلفتها.

أضف إلى ذلك أن التأثير يكون غير مباشر من خلال رفع المستوى العام للأسعار، ويكون ذلك في حالة الإنفاق العام الذي يتم تمويله من قبل الدولة عن طريق خلق عجز في ميزانيتها تقابله الدولة بالاقتراض من البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقد المعروضة للتداول.

فإذا زادت كمية النقود بمعدل يزيد على معدل زيادة كمية المعروضة من السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية، يؤدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا قد يصل إلى حد التضخم نتيجة لزيادة الطلب.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] محمد صغير بعلي، يسري ابو العلا، مرجع سبق ذكره، ص.ص 40-41.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص106.

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية الغير مباشرة للإنفاق العام

بالإضافة للأثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام يوجد كذلك أثار اقتصادية غير مباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فيحدث الإنفاق العام أثارا غير مباشرة على الاستهلاك من خلال ما يعرف بأثر المضاعف (الاستهلاك المولد)، كما يؤثر الإنفاق العام بطريقة غير مباشرة على الإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع (الاستثمار المولد).

أولا– أثر المضاعف :

ترجع فكرة المضاعف إلى الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كيتر التي تهدف إلى بيان أثر الاستثمار المستقل على الدخل القومي وتوصل إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي بمقدار الضعف وهذا ما يعرف بمضاعف الاستثمار، حيث انصرفت جهود كيتر فقط إلى بيان أثر الاستثمار المستقل على الدخل القومي، غير أن الفكر الاقتصادي بعده اتجه إلى توسيع مفهوم المضاعف ليشمل المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام وأصبح للإنفاق الحكومي دور كبير في زيادة الدخل القومي عن طريق ما يسمى مضاعف الإنفاق الحكومي.

ويعرف مضاعف الإنفاق الحكومي على أنه المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي، التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي، من خلال ما تمارسه هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، حيث يزداد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه[1]؛ ويمكن حساب مضاعف الإنفاق الحكومي من خلال العلاقة التالية[2]:

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في اللاستهلاك}} \quad \cdots\cdots (1)$$

كما أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس؛ أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[3].

ثانيا– أثر المعجل أو المسارع:

يعبر عن مصطلح المعجل في التحليل الاقتصادي إلى أثر التغير في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية مما يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج ودخول

---

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص101.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص100.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص77.

منتجين جدد في السوق وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر وتختلف من اقتصاد لأخر، كما أنه يجب توفر فرضيتين أساسيتين لعمل المعجل هما[1] :

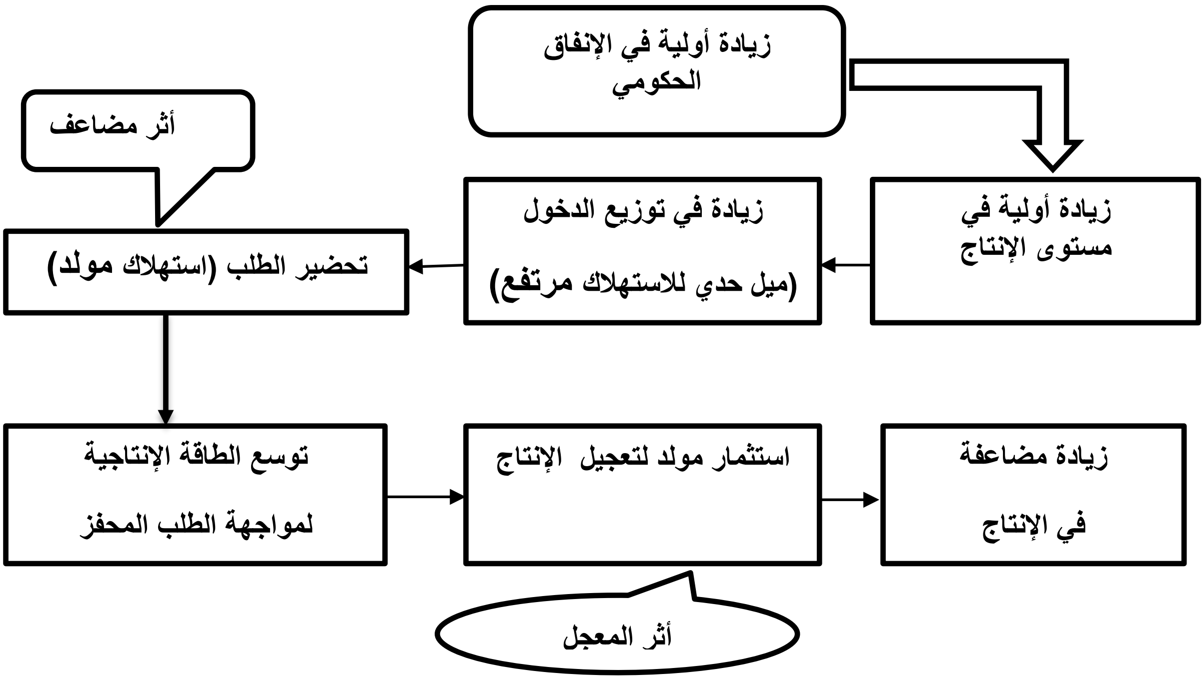
- عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة؛
- نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة.

ويمكن حساب المعجل رياضيا بالعلاقة التالية [2]:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الإستثمار}}{\text{التغير في الإستهلاك}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

ويحدث تفاعل كل من المضاعف والمعجل نتيجة الإنفاق الحكومي المباشر أثارا متتالية على الدخل القومي، وهذا يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي تفوق الزيادة في الإنفاق الحكومي، ويرى كيتر أن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع،[3] وهذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-3): مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل



المصدر: نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص66.

---

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص178.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص101.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 149.

من خلال المخطط التوضيحي لأثر المضاعف والمعجل فإن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي وخاصة الاستثماري يؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج وهذا ما يولد زيادة في الدخول ومن ثم زيادة في توزيع الدخول، ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يزيد الطلب مما يشجع المنتجون على زيادة الإنتاج كمرحة أولى باستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة (اثر المضاعف) وتعجيل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية لمواجهة الطلب (أثر المعجل) مما ينتج عنه زيادة مضاعفة في الإنتاج.

ومن الضروري الإشارة إلى أن لإنفاق الأفراد (الإنفاق المستحب) دور تكميلي مع دور الإنفاق الحكومي في سعيه لتقليل حدة التفاوت بين الأفراد وحل الكثير من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وذلك عن طريق ما يلي:[1]

– تأمين السيولة النقدية في الاقتصاد بعيدا عن الاكتناز فالنقد لا بد أن يكون له دور في النشاط الاقتصادي لا أن يكون معطلا.

– تجنب الأزمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات الرأسمالية بشكل خاص والتي تجعل الكثير من أفرادها في حالة الفقر المدقع على الرغم من مظاهر الغنى والرفاه الموجودة فيها.

– تيسير الحالة الاجتماعية للفقراء والكثير من المشاريع الاجتماعية من خلال الإنفاق على مستوى الأفراد والمجتمعات الصغيرة.

ثالثا– الإنفاق العام كسياسة اقتصادية:

أصبح في الوقت الراهن ينظر إلى الإنفاق العام كسياسة اقتصادية أساسية في معظم الاقتصاديات لتحقيق التوازن الاقتصادي وأهم من ذلك تحقيق الاستقرار المالي ومعالجة الأزمات المالية، ومن أدوات سياسة الإنفاق العام هي:[2]

1– تخفيض أو زيادة الإنفاق العام : أصبح سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تنتهجها معظم الدول للعمل على الاستقرار في النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات الاقتصادية، والتي يمكن أن تكون توسعية أو انكماشية حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، كما أن لزيادة الإنفاق العام حدود لا يمكن تجاوزها وإلا كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد كارتفاع المستوى العام للأسعار وبلوغ معدلات مرتفعة من التضخم، وزيادة على ذلك محدودية مصادر تمويل الإنفاق العام وعدم قدرة الدولة على تغطيته.

وفي كثير من الأحيان تكون زيادة الإنفاق العام لا إرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالأزمات الاقتصادية والمالية، الحروب، الكوارث الطبيعية والأوبئة التي من الصعب جدا التحكم في حجمها وقد تؤدي الى إنهيار اقتصاديات بأكملها.

2– إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام : وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومة، فعادة ما تتم

[1] ربيع قاسم نجيل، جواد كاظم حميد، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد20، 2008، ص 55.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005، ص. ص190-191.

هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة؛
- نفقات الأمن والدفاع؛
- نفقات الخدمات الاجتماعية؛
- نفقات الشؤون الاقتصادية؛
- نفقات أخرى.

ويتم التعبير على هيكل الإنفاق العام بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام وتتغير هذه النسب حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة ، وحسب رغبة السلطات العمومية وأهداف المسطرة من جهة أخرى، ويمكن استعراض هيكل الإنفاق العام في الدول العربية ما بين سنوات 2010-2014 في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): تطور هيكل الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة 2010- 2014.

الوحدة %

	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق الجاري	71.2	75.7	77.7	76.0	72.9
الإنفاق الرأسمالي	28.4	24.2	22.3	23.8	26.9
صافي الإقراض الحكومي	0.4	0.1	0.0	0.2	0.2
الإنفاق العام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، 2015، ص 456، تاريخ الإطلاع:2016/03/12.

يلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق الجاري يحتل النسبة الأكبر من الإنفاق العام في الدول العربية حيث يفوق نسبة 70% خلال الفترة (2010-2014) وهذا ما يعكس سياسة الدول العربية في تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين نتيجة ضعف القدرة الشرائية لمعظم الدول العربية، وكذلك لإرضاء المطالب الاجتماعية وتخفيف من الضغوطات الجماهرية المتزايدة لتفادي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

أما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي فان نسبته منخفضه وهي دون 30% وهذا نتيجة لسياسة الأنظمة الحاكمة، في حين نسبة صافي الإقراض الحكومي قليلة جدا لا تتعدى 0.4 %.

كما أن لسياسة الإنفاق العام مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها من قبل الحكومة والتي تولد مجموعة من الأثار المرغوبة وغير المرغوبة على الاقتصاد والمجتمع ككل، إلى أنه من المفيد جدا التنبيه إلى عدة أمور تتمثل

في الاتي:[1]

– عدم تجانس أشكال الإنفاق العام، وهذا ما يؤدي إلى أن تأثير كل نوع منها قد لا يكون مماثلا بالضرورة لتأثير نوع آخر؛

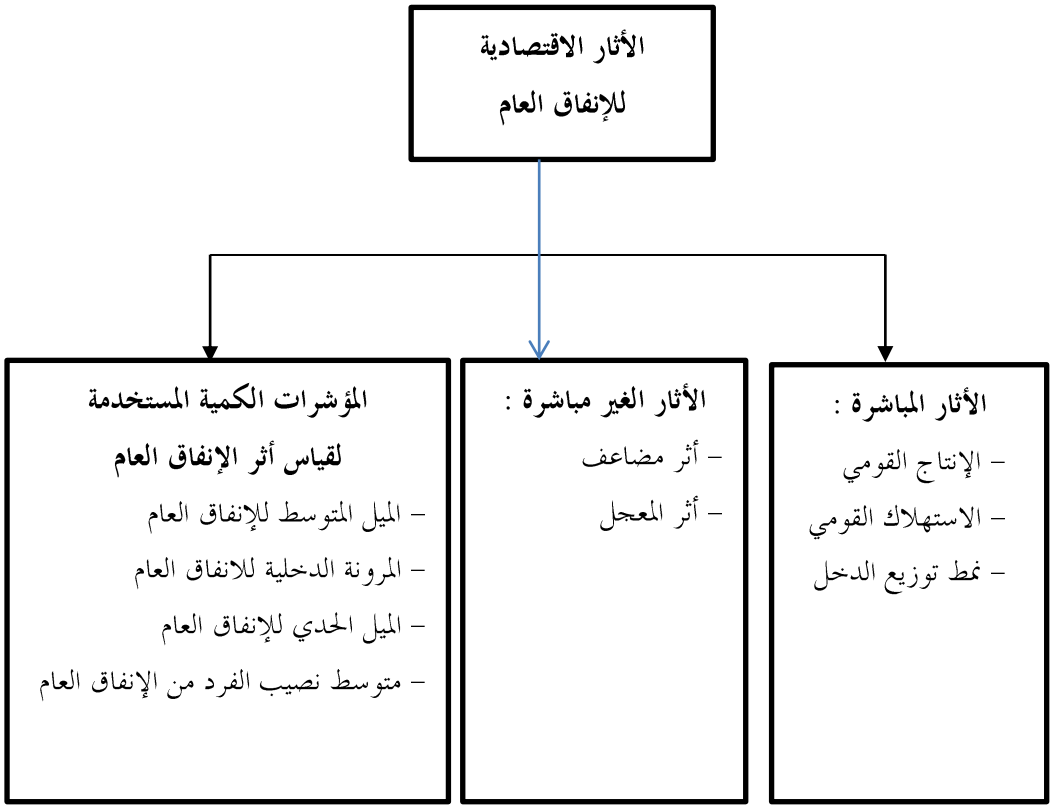
– أن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف تأثيره عند ذلك المجال فحسب، فالإنفاق العسكري لا يتوقف تأثيره على المجال العسكري وإنما يمتد إلى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...إلخ؛

– إن الأثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام ليست حتما هي تلك المرغوبة من قبل السلطات العمومية، فقد تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق هدف معين لتجد نفسها أمام أوضاع غير متوقعة (نتيجة ضعف القدرة على التنبؤ، قلة موثوقية المعلومات...إلخ)؛

– يتوقف حجم التأثير على درجة التجاوب التي يبديها الأعوان الاقتصاديون أمام تصرفات السلطة العمومية، فقد يعبرون على رفضهم لبعض التدابير مما يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة.

ويمكن إجمال الأثار الاقتصادية للإنفاق العام في الشكل التالي:

الشكل رقم(1–4): الأثار الاقتصادية للإنفاق العام



المصدر : نوزاد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص61، بتصرف.

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص.ص195–196.

المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس أثار الإنفاق العام

هناك مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس أثر الإنفاق العام ومن أهمها:

أولا– الميل المتوسط للإنفاق العام:

يتم استخدام هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويمثل النسبة بين الإنفاق العام في سنة معينة على الدخل القومي لنفس السنة ويعبر عليه بالعلاقة التالية:[1]

$$\textbf{الميل المتوسط للإنفاق العام} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل القومي لنفس السنة}} \quad \dots\dots\dots\dots \quad (3)$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% [2]فهذا يعني أن الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للعب دور في التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي؛ وسنحاول إجراء تطبيق هذا المؤشر على حالة الجزائر في سنة 2014 حيث بلغ حجم الإنفاق العام قيمة : 87,301 مليون دولار في حين كان حجم الدخل القومي في نفس السنة : 217,981 مليون دولار[3].

$$\text{الميل المتوسط للإنفاق العام} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة } 2014}{\text{الدخل القومي لنفس السنة}} = 0.4004 = \%40.04$$

قيمة الميل المتوسط للإنفاق العام في الجزائر لعام 2014 تقدر ب 40% وهي دون نسبة 50% هذا يعني أن استخدام الإنفاق العام كأداة مؤثرة على النشاط الاقتصادي محدودة والدولة تسعى لتوسيع القطاع الخاص و تقليل دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي؛ وما ينبغي التنبيه إليه هو أن نتيجة التحليل مرهونة بمدي صحة هذا المؤشر المستخدم.

ثانيا – الميل الحدي للإنفاق العام:

يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة[4]، بمعنى أنه يكشف على معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، ويمكن التعبير عنه باستخدام العلاقة التالية :

$$\text{الميل الحدي للإنفاق العام} = \frac{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في النفقات العامة}}{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ الدخل القومي}} \quad \dots\dots\dots\dots \quad (4)$$

---

[1] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع السابق، ص71.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي**، 2015، ص.ص 386- 392، تاريخ الإطلاع:2016/03/12.

[4] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ويمكن التعبير على الميل الحدي للإنفاق العام بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح[1]، فارتفاع الميل الحدي يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل القومي لأغراض الإنفاق العام، وكما يعبر على تزايد اهتمام الدولة بالحاجات العامة، في حين أن انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل القومي إلى النفقات العامة، وسنحاول إجراء تطبيق على الجزائر خلال سنتي 2013و2014 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(1– 4): تطور الدخل القومي والإنفاق العام في الجزائر خلال سنتي 2013–2014.

السنوات	الدخل القومي (مليون دولار)	الإنفاق العام (مليون دولار)
2013	206,643	78,685
2014	217,981	87,301

المصدر: صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص.ص386-392.

$$\text{الميل الحدي للإنفاق العام} = \frac{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في النفقات العامة}}{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ الدخل القومي}} = 0.7599$$

تعبر هذه القيمة عن ارتفاع الميل الحدي للإنفاق العام في الجزائر بمعنى هناك رغبة للدولة في توجيه الزيادة في الدخل القومي نحو الزيادة في الإنفاق العام وتحسين إشباع الحاجات العامة.

ثالثا– المرونة الدخلية للإنفاق العام:

يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، ويحسب وفق الصيغة التالية[2]:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغيرة النسبي النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الدخل القومي}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

إن القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية يعبر على مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، فإذا كانت القيمة أكبر من الواحد الصحيح فذلك يدل على الاستجابة العالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح.[3]

رابعا– متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام:

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية المقدمة له ويمكن الوصول إليه من خلال العلاقة التالية [4]:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان لنفس السنة}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

[1] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] سعيد على العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص103.

[3] سعيد على العبيدي، المرجع السابق، ص104.

[4] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

ويمكن إجراء مقارنات فيما بين الدول لقياس مستوى الرفاهية الاجتماعية التي يتمتع بها الأفراد داخل البلد، وسنقوم بتطبيق عملي على مجموعة من الدول العربية لسنة 2014 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(1–5): تطور الإنفاق العام وعدد السكان لمجموعة من الدول العربية خلال سنة 2014.

البلد	الإنفاق العام (مليون دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام (دولار لكل فرد)
الجزائر	87,301	38,700	2.2558
المغرب	34,035	33,304	1.0219
الأردن	11,073	6,675	1.6588
الإمارات	94,298	8,625	10.9331
مصر	100,314	86,814	1.15550

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي ،2015، ص 20، تاريخ الإطلاع:2016/03/12.

توضح النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام في الإمارات يفوق بكثير عما هو عليه في الدول الأخرى، فرغم أن مصر لديها أكبر حجم إنفاق إلا أن نصيب الفرد من الإنفاق قليل وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في السكان، الأمر الذي ينعكس سلبيا على مقدار استفادة الفرد من حجم السلع والخدمات العامة وبالتالي تدهور رفاهية المجتمع.

خلاصة:

تطور مفهوم الإنفاق العام مع تطور دور الدولة في رسم السياسات الاقتصادية، فالإنفاق العام هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام فلا تعتبر مصاريف الدولة إنفاقا عاما ما لم تتوفر فيها شروط ثلاثة (مبلغ نقدي، ينفقه شخص عام، هدفه تحقيق نفع عام)، حيث كان ينظر له في الفكر الكلاسيكي بأنه حيادي لا يؤثر في النشاط الاقتصادي وغير منتج، ونتيجة فشل هذا الفكر في تجنب الاختلالات والأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد برز الفكر الكينزي على يد الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز مع أعقاب أزمة الكساد العالمي 1929 الذي أولى أهمية كبيرة للإنفاق العام باعتباره العامل الذي يحفز الطلب الكلي للخروج من حالة الكساد، وازدادت أهمية الإنفاق العام في الوقت المعاصر باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية من خلال تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وأصبح له دور هام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإحداث التوازن في المجتمع ككل؛ ومع زيادة أهميته وضعت عدة ضوابط لترشيده والمتمثلة في ضرورة تحقيقه لأقصى منفعة مع تحمل اقل التكاليف وضرورة منح ترخيص بصرف النفقة؛ أما بالنسبة لصور الإنفاق العام فتتخذ عدة أشكال من بينها (الأجور والمدفوعات التقاعدية ومشتريات الدولة)، كما أنه هناك مبررات للإنفاق قد تكون اقتصادية أو اجتماعية ومن أهمها تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛ وتعد أكثر الطرق المستخدمة لدى كتاب المالية في تقسيم الإنفاق هو ذلك التقسيم الذي يندرج ضمن نوعين أساسيين، التقسيم العلمي الذي يرتكز على عدة معايير مختلفة والتقسيم الوضعي الذي يختلف من دولة لأخرى فمثلا في الجزائر تقسم النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، كما للإنفاق العام آثار اقتصادية كلية تتوزع بين الآثار المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية والآثار الغير مباشرة الناتجة عن مبدأ المضاعف والمعجل.

الفصل الثانـي

حدود وأدبيات الإنفاق العام

تمهيد:

بعد تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي اكتسب الإنفاق العام أهمية كبيرة بالنسبة للدول لما له من أثار مباسرة وغير مباشرة على العديد من المتغيرات الجزئية والكلية للاقتصاد، وأصبحت سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الراهن وذلك لمعالجة الاختلالات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول في ظل محيط اقتصادي غير مستقر، ونتيجة لتذبذبه وارتباطه بعدة عوامل غير مستقرة قامت عدة دراسات بتحديد العوامل المؤثرة فيه وتحديد حجمه الأمثل الذي يختلف حسب ظروف وخصائص كل دولة من حيث نوعه وحجمه، ومع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادية عرف الإنفاق العام زيادة مستمرة من سنة لأخرى، هذا ما لفت انتباه العديد من الاقتصاديين وبرزت عدة نظريات مفسرة لهذه الظاهرة.

بناءا على الطرح السابق ولبلوغ أهداف هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالاتي:

- **المبحث الأول:** أولويات وحجم الإنفاق العام؛
- **المبحث الثاني:** حدود الإنفاق العام؛
- **المبحث الثالث:** مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: أولويات وحجم الإنفاق العام

تخضع عملية إعداد الميزانية العامة إلى عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر فيه بصفة مباشرة على توزيع الاعتمادات المالية لمختلف القطاعات خاصة بالنسبة للدول المتخلفة التي تسيطر عليها النظم السياسية الحاكمة، فتحديد أولويات الإنفاق العام يخضع لاعتبارات سياسية وتوجهات صناع القرار أكثر مما يخضع لتفضيلات المجتمع، كما أن مسألة تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل يخضع لاختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المستخدم للوصول إلى أقصى إنفاق ممكن يعمل في ظله الاقتصاد بشكل جيد، وكذلك تطرح مسألة أسبقية التقدير عند إعداد موازنة الدولة، فهل تقدر النفقات أولا ثم الإيرادات أم العكس، كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديد أولويات الإنفاق العام

تتحدد أولويات الإنفاق العام كما تشير الأدبيات المختلفة من خلال ما يعرف بدالة التفضيل المجتمعية **" Function Social Preferences"** والتي من خلالها تتحدد الأوزان النسبية لبنود الإنفاق المختلفة حسب تفصيلات أفراد المجتمع، ومن هنا يطرح التساؤل عن كيفية إنتقال تفضيلات الأفراد إلى صناع القرار؟ أو الكيفية التي تتشكل بها أولويات الإنفاق العام؟

للإجابة على هذا التساؤل هناك نموذجان يفسران ذلك هما[1]:

أولا- نموذج الديمقراطية النيابية "Representative Democracy": يعتبر البرلمان وأعضاءه همزة الصلة بين أفراد المجتمع وبين وصول تلك التفضيلات إلى صانع القرار، والذي عادة ما يكون معبرا عن الأغلبية في المجلس التشريعي، وهنا تميز الأدبيات بين نوعين من صانع القرار:

1- صانع القرار الانتهازي : وهو الذي يعمل أي شيء من أجل البقاء في السلطة وحتى وإن تم اختياره وفق النظام الانتخابي الديمقراطي؛ وفي هذا السياق فإن هذه النوعية من صناع القرار يوجهون أولويات الإنفاق العام على نحو يخدم مصلحتهم الخاصة وضمان النجاح في الانتخابات، وهنا تُبنى أولويات الإنفاق العام على توجهات صانع القرار وضمان البقاء في السلطة أكثر مما تُبنى على التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع، بمعنى من يحددون توجهات الإنفاق هم من يحددوا نتيجة الانتخابات.

2- صناع القرار أصحاب الاتجاه الإيديولوجي: وفقا للأدبيات الاقتصادية فإن هذه النوع من صناع القرار يوجهون الإنفاق العام بالاتجاه الذي يخدم أولوياتهم الإيديولوجية سواء جاءت عن طريق الانتخاب الحر أم أتت بأي شكل أخر.

---

[1] عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، **أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية**، جامعة القاهرة، مصر، 23-24 ديسمبر2009، ص.ص 5-6، متاح على: http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html ، تاريخ الإطلاع:2016/03/02.

ثانيا– نموذج المخطط الاجتماعي "Social planner": تفترض أن صناع السياسة أو المخطط في هذه الحالة يعرف تفضيلات الأفراد والمجتمع على وجه واضح ويحدد حجم الإنفاق وأولوياته في ضوء معرفة بهذه التفضيلات.

ثالثا– عوامل أخرى: بالإضافة إلى أهمية النوعية التي يمثلها صانع القرار في تحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته، غير أن هناك عوامل أساسية تتواجد سواء في النظم الديمقراطية أو غيرها، تؤثر أيضا على مسار أولويات الإنفاق العام، ومن أهم هذه العوامل ما يلي[1]:

1- أصحاب المصالح (Interest groups): حيث تلعب بعض الفئات المجتمعية أو الاقتصادية دورا كبيرا فى تحديد شكل الإنفاق العام وتحديد أوجه الأولويات، فوجود تكتلات من الشركات الكبرى على سبيل المثال والتي عادة ما تطالب بأوجه مختلفة من الدعم، كدعم الطاقة والمواد الأولية المستوردة تشكل ضغط في تشكيل أولويات الإنفاق عند إعداد موازنة الدولة، وكذلك مطالبة بعض الاتحادات أو النقابات العمالية بقدر أكبر من التحويلات أو مستويات أعلى من الأجور من شأنه تحديد حجم وأولويات الإنفاق العام.

2– برامج الإصلاح الاقتصادي: من العوامل الأخرى التي تؤثر على تحديد أولويات الإنفاق العام العديد من البرامج الإصلاحية والتي تتبناها بصفة خاصة الدول النامية في ضوء ما يعرف ببرنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، ففي ضوء هذه البرامج هناك توجهات واضحة لتخفيض الدعم وترشيده واعادة هيكلة الإنفاق العام على نحو يدعم الدور الاقتصادي للدولة ويقلل من مسؤوليتها الاجتماعية في ظل التوجه نحو آليات السوق.

3– المرحلة التنموية للاقتصاد: يعتبر الوضع الاقتصادي للدولة Economic Realities أمرا هاما في تحديد أولويات الانفاق العام، فالمرحلة التنموية أو وجود الأزمات الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية الدولية كلها عوامل تحدد توجهات الإنفاق العام بصرف النظر عن ما ترفعه النظم السياسية من شعارات حول برامجها الإنفاقية، فالالتزامات الدولية وطبيعة العلاقات بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي هي محددات أساسية في تشكيل هيكل الإنفاق؛ ونذكر على سبيل المثال قضية الدعم والضغوط التي تضعها المؤسسات الدولية (منظمة التجارة الدولية WTO) على هذه القضية تحديدا سواء الدعم الصناعي أو دعم المنتجات الصناعية.

وإن تحديد أولويات الإنفاق العام هو جزء لا يتجزأ من مشكلة إدارة أي برنامج من برامج الإنفاق، ويمكن تحديد أولويات الإنفاق العام في ضوء المعايير التالية[2]:

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمشروع المقترح؛
- مدى تكامل المشروع مع المشروعات الأخرى؛
- مدى توفر الموارد والمعدات والخبرات الفنية والإدارية؛
- ملائمة المشروع من النواحي القانونية والمالية والفنية؛

[1] عبد الله شحاته، المرجع السابق، ص.ص 6-7.

[2] محمد طاقة ، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص37.

– الزيادة الكلية في الدخل القومي والعمالة التي سيحققها المشروع.

المطلب الثاني: تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل

يقصد بحجم الإنفاق العام الأمثل "ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة"[1]، حيث طرحت عدة أراء حول المستوى الذي يحدد حجم الإنفاق العام الأمثل ومن أهمها[2]:

أولا– المنفعة القصوى للمجتمع: إن أهم المبادئ والنظريات التي ترمي إلى بيان الطريق لتحقيق أقصى نفع للمجتمع تتحدد في مبدأ المنفعة القصوى التي تتحدد من خلالها الحد الأمثل للإنفاق العام، ويتحدد المستوى الأمثل للمجتمع من مجموع المستويات الفردية، ويسمح هذا المبدأ نظريا بتحديد حجم الإنفاق العام.

ثانيا– تعادل المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية الاجتماعية: إن حجم الإنفاق العام يتحقق بتساوي المنفعة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية، ويقصد بالمنافع الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على المجتمع نتيجة النشاط الحكومي، أما التكلفة الحدية تبين مقدار ما ضحى به إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بنشاطها، ورغم ان هذا المبدأ الجديد سليم إلا أنه في عدد كبير من المجالات قد يكون من العسير تطبيقه تطبيقا حسابيا دقيقا لصعوبة قياس المنافع الحدية الاجتماعية بصورة دقيقة.

ثالثا – معدل النمو الاقتصادي: وفق التحليل الاقتصادي بين معدل النمو الحقيقي ونسبة الإنفاق العام فإن هناك مستوى أمثل من حجم الإنفاق العام يعظم معدلات النمو الاقتصادي، ومع الاستمرار في تزايد نسبة الإنفاق العام إلى ما بعد الحد الأمثل سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بفعل تراجع إنتاجية القطاع العام وتفاقم مشكلة البطالة المقنعة والمزاحمة السلبية للقطاع الخاص، وقد وجدت الدراسات التطبيقية أن هذا الحجم الأمثل في الأردن مثلا يتحقق عندما يكون نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المدى 10-20%[3] ويعود هذا التراوح في النسبة لاختلاف نوعية القطاع العام من دولة إلى أخرى.

وتشير أحدث الدراسات أن حجم الأمثل للإنفاق العام يتوقف في تحديده على أسس علمية، وكذلك من خلال الدراسات الاقتصادية التطبيقية، حيث نجد أعمال بارو Barro (1989) قد حدد أهم المعايير لصياغة الحد الأمثل لحجم الإنفاق الحكومي والذي يتحدد عندما تصبح إنتاجيته الحدية مساوية للصفر، كما قدم Barro (1989)، Armey (1995)، Rahn(1996)، و Scoully (1998-2003) مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية وعرفت هذه الدراسات بتحديد الحد الأمثل للتدخل الحكومي من خلال تصور

---

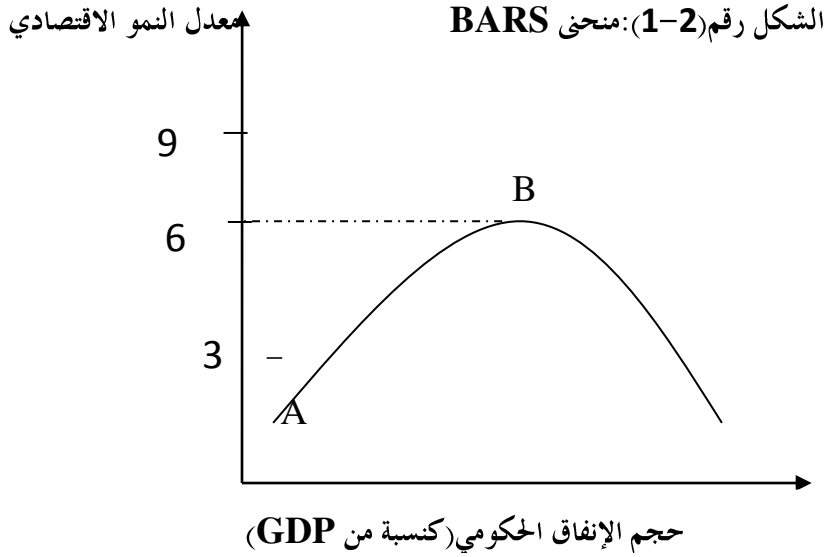
[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص172.

[2] يوسف شباط، مبدأ ترشيد النفقات العامة، ، **الموسوعة العربية**، متاحة على:http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164568 تاريخ الاطلاع يوم :2016/02/29 على الساعة 22:00.

[3] طالب عوض، **تقرير حول: الحلول المطبقة لمواجهة عجز الموازنة غير مجدية**، 2012، ص 2، متاح على: www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=121531 تاريخ الاطلاع :2016/02/26، على الساعة 19:00.

العلاقة بين حجم التدخل والنمو الاقتصادي بمنحنى على شكل مقلوب الحرف U عرف بمنحنى BARS[1] الموضع في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1):منحنى BARS



المصدر: دحماني محمد ادريش، ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقانون واجنر باستعمال مقاربة منهج الحدودARDL، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير**، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد11، 2012، ص6.

من الشكل السابق تظهر العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الممثل في المحور الأفقي ومعدل النمو الاقتصادي الممثل في المحور العمودي، فعل طول القطعة A-B هناك علاقة طردية بين المتغيرين حيث أن زيادة في حجم الإنفاق العام (G/GDP) يؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي حيث يبلغ أعلى مستوى له عند النقطة B في حدود 6%، ويعبر عن الحجم الأمثل للإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أن زياد نفقات إضافية يصاحبه زيادة التدخل الحكومي وما ينجر عنه من أثر الإزاحة على حجم الإنتاج، كما أن زيادة النفقات تصاحبها زيادة مماثلة في الضرائب وهو ما يقلل من رغبة الأفراد في العمل والاستثمار ومن ثم تباطؤ الطلب الكلي مما يخفض النمو الاقتصادي (يتحرك المنحنى بالانخفاض على يمين النقطة B).

مما سبق نستنتج أن هناك حدود لتدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام لا يمكن تجاوزها وإلا أثرت سلبا على النمو الاقتصادي، ولذلك على الدولة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، كما ان دور الدولة يكون اكثر فعالية عندما يكون حجم انفاقها عند الحد الامثل وما يقابله من اقتطاع ضريبي، وهذا من شانه تحقيق معدل نمو جيد.

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدودARDL، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير**، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد11، 2012، ص6.

المطلب الثالث: تقدير الإنفاق العام، تخطيطه والتنبؤ به

تعد عملية تقدير الانفاق العام عملية دورية تتم كل سنة مالية، حيث هناك اختلاف عند كتاب المالية العامة بخصوص تحديد الأسبقية في التقدير، هل يتم تقدير النفقات العامة وعلى أساسها يتم تحديد الموارد المالية (الإيرادات العامة) اللازمة لذلك؟ أم يتم تقدير الإيرادات العامة وفي ضوء النتائج المترتبة على ذلك يتم تقدير النفقات العامة ؟

أولا– تحديد أسبقية التقدير في الفكر المالي:

لقد برز رأيان متناقضان بهذا الخصوص[1] :

1– كتاب المالية التقليديون: يرى كتاب المالية التقليديون (الكلاسيكيون) أن الدولة تضع تقديرات نفقاتها ومن ثم تبحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، معتمدة في ذلك على مالها من سلطات واسعة في الحصول على الإيرادات مما لديها من أملاك ومؤسسات اقتصادية وإمكانياتها في فرض الضرائب وزيادة نسبتها وكذلك الرسوم وغيرها من الإيرادات الأخرى.

2– كتاب المالية المعاصرون: يرى كتاب المالية المعاصرون أنه من غير الممكن أن يتم تقدير النفقات العامة ومن ثم تقدير الإيرادات الضرورية، فبعد اتساع تدخل الدولة في الاقتصاد وتزايد النفقات العامة أصبح من غير الممكن أن تحدد النفقات حجم الإيرادات، كما أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تتحدد بعدة عوامل أهمها :

– ضرورة المحافظة على مستوى معين لمعيشة الأفراد، وعدم إثقالهم بفرض ضرائب؛

– مراعاة الظروف الاقتصادية للدولة وأثر السياسة الإرادية والإنفاقية على الاقتصاد؛

– إعطاء الأسبقية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حسب أسبقيات تضعها الدولة لتنمية المجتمع؛

– التنسيق بين متطلبات الأهداف العامة والإمكانيات المالية للدولة.

ثانيا – تقدير الميزانية العامة: لقد ورد في قانون المالية الجزائري في نص المادة 06 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[2] في حين تنص المادة 3 من القانون رقم 05/88 المؤرخ في 01/12/ 1988 المعدل والمتمم للقانون 17/84 على "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدينة، مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص38–39.

[2] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/07، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، المادة:06، ص1040.

المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال "[1]

1- تقدير الإيرادات العامة: يعد تقدير الإيرادات العامة مسألة صعبة مقارنة بتقدير النفقات العامة، نظرا لارتباطها بالجانب المالي الغير ثابت للدولة وما ينتج عنه من تقلبات مالية لاقتصاديات الدول، وهو ما يؤثر على حجم الإيرادات العامة خاصة في الدول الريعية، ويمكن أن تنقسم الإيرادات العامة من حيث أسس التقدير إلى نوعين هي:[2]

أ- الإيرادات الثابتة : هي تلك الإيرادات التي تتميز بالاستقرار ولا تخضع في الغالب إلى التقلبات ويمكن أن يتم تقديرها مسبقا وبشيء من الدقة، ومن بينها: ريع أملاك الدولة، فوائد الدين العام، الرسوم والعائدات المفروضة على شركات وغيرها؛ ويتم تقديرها اعتمادا على إيرادات سنوات سابقة مع إمكانية الزيادة أو النقصان في كل سنة تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الإيرادات المتقلبة: وهي إيرادات غير ثابتة (متغيرة) لا يمكن التنبؤ بها مستقبلا إلا بصورة تقريبية، وتشكل الجانب الأكبر من إيرادات الدولة ومن بينها : الضرائب على الأجور، ورسوم التصدير وغيرها.

ويحدد المشرع الجزائري موارد الميزانية العامة في **المادة 11** من **قانون 17/84** وتحتوي على[3]:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذلك حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي تنص القوانين على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

---

[1] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 05/88، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخ في 1988/01/12، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm المادة:03، ص54.

[2] محمد خلاص، **عملية تحضير الميزانية العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 1992، ص.ص 96-97 .

[3] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84 ، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/07، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm المادة:11.، ص1041.

وطالما أن تقدير هذه الإيرادات المتقلبة غير مضمونة النتائج لأنه يغلب عليها الطابع التخميني، فالمطلوب هو تحري أقرب الأرقام إلى الحقيقة وذلك بالاعتماد على الأسس العلمية والأساليب الناجعة في عملية التقدير وأهم هذه الأساليب ما يلي[1]:

– **أسلوب التقدير المباشر:** يكون المجال مسموح للحكومة بأن تضع التقديرات الملائمة والمحققة للسياسة العامة في مجال الإنفاق على أن تتحمل مسؤولية هذه التخمينات أمام البرلمان وأمام الرأي العام، ويتطلب هذا الأسلوب دراسات مدققة من طرف خبراء اقتصاديين لمعرفة التطورات الاقتصادية التي قد تحصل مستقبلا.

ويرتبط هذا التقدير ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي العام، ففي حالة الانتعاش ترتفع حصيلة الضرائب، أما في حالة الركود تقل حيوية النشاط الاقتصادي وبالتالي تقل حصيلة الضرائب ويزداد حجم النفقات العامة، الذي يشكل عائقا ويثير صعوبات عديدة على لجان تقدير الإيرادات، لما يتطلب من دراسة وتحليل دقيق للمؤشرات والتغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الاقتصاد بوجه عام[2].

– **أسلوب التقدير الوسطي:** وينطلق هذا الأسلوب من أخذ معدل وسطي من معدلات التحصيل الفعلي خلال سنوات معينة سابقة وذلك بغرض الوصول إلى افتراض قيمة تخمينية للإرادات العامة للسنة المالية القادمة اعتمادا على المعطيات المسطرة والخطط الإنمائية المبرمجة، وما يؤخذ على هذا الأسلوب أن تقديراته ليست بالمطابقة دائما.

– **أسلوب التقدير القياسي:** وهذا الأسلوب يقوم على أسلوب المقارنة والقياس على الإيرادات التي تم تحصيلها في أخر سنة مالية، وتضاف عليها بعض التعديلات انطلاقا من تخمينات يقوم بها خبراء ومختصون بغرض تفادي الأخطاء والعراقيل السابقة وبغرض الاستجابة للتطورات المتوقعة.

2- تقدير النفقات العامة: بعد عملية تقدير الإيرادات العامة تأتي عملية تقدير النفقات العامة، ولضمان الحد الأدنى واللازم لسير المرافق العامة للدولة يتم الاعتماد في التقدير على نفقات السنة السابقة مع إمكانية زيادة النفقات المقترحة لإنجاز البرامج التنموية من طرف الحكومة، وتنقسم النفقات بدورها إلى نفقات ثابتة وأخرى متقلبة.

أ– النفقات الثابتة : وهي التي لا يطرأ عليها تغيير سنوي مثل أقساط الدين العام ومرتبات الموظفين ومعاشات التقاعد، وتعتبر مناقشة هذه النفقات في الكثير من الدول شكلية نظرا لطابعها المتكرر والثابت إذ تكتفي مجرد المراجعة لسجلات ودفاتر الدين العام وجداول المستخدمين لضمان استمرارها[3].

ب– النفقات المتقلبة: وهي تختلف من سنة لأخرى وفي الغالب هي موجهة إلى عمليات الصيانة والترميم، وكذا نفقات الطرق والمشاريع العامة، فهي نفقات مرتبطة بالمحيط الاقتصادي العام وبمدى استقرار المالية، وهو

[1] بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] رحمة زيوش، **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص.ص 110-111 .

[3] بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص71.

ما يجعل أمر تحديد قيمتها وحجمها قائم على مجرد توقعات وتخمينات دون أي تصور واضح ودقيق[1].

ووفقا للمشرع الجزائري فقد ورد في القانون رقم 17/84 في نص المادة 26 "تكون الاعتمادات إما تقييمية، أو وقتية أو حصرية، وينبغي أن تكون هذه الاصناف الثلاثة من الاعتمادات موضوع فصول متميزة"[2]. ومن خلال هذه المادة يوجد ثلاث انواع من الاعتمادات هي :

– **الاعتمادات التقييمية:** يقصد بها "تلك المبالغ المحددة على وجه التقريب، والمتعلقة ببعض المرافق الحديثة الشأن، والتي لم يعرف بعد مقدار المبالغ الضرورية لتسييرها. ويمكن للحكومة تجاوز المبلغ دون الرجوع للسلطة التشريعية"[3].

– **الاعتمادات الوقتية:** وفق نص المادة 30 من القانون 17/84 تطبق الاعتمادات الوقتية على النفقات المخصصة طبقا لقانون أو مرسوم والتي لا يمكن أن يتناسب بدقة مبلغها مع مبلغ التخصيص في الميزانية المنصوص عليها قانون المالية، وتتحدد قائمة الفصول التي تكتسي تخصيصاتها طابع مؤقت في كل سنة وبموجب قانون المالية.

– **الاعتمادات الحصرية:** تتمثل الاعتمادات الحصرية في تلك المبالغ الوارد بها الحد الأقصى لها، ويمكن للحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية مثل دفع الأجور.

ثالثا– تخطيط الإنفاق العام والتنبؤ به:

1– تخطيط الإنفاق العام: إن عملية تخطيط النفقات العامة تستند أساسا على تحليل وتقدير كميات العوامل التي تؤثر على كل قطاع وتشمل العملية على ثلاث خطوات كما يلي[4]:

– العوامل القائمة التي تساهم نحو زيادة النفقات أو التخفيضات في النفقات؛

–تقدير معايير ومقاييس أو أسس standards الخدمة المطلوبة أو الأهداف التي يتطلب تلبيتها حيث يستوجب الأمر أخذها بعين الاعتبار والاهتمام؛

– التكاليف التي يقتضي تحملها لتقديم الخدمات وعامل الوقت المطلوب وشكل تلك التكاليف لاستخدامها في تكوين الموازنة إذ لا بد من حسابها بدقة وإعطاء النتائج السديدة لها بهذا الشأن.

والشكل التالي يوضح عملية تخطيط النفقات العامة كما يلي:

---

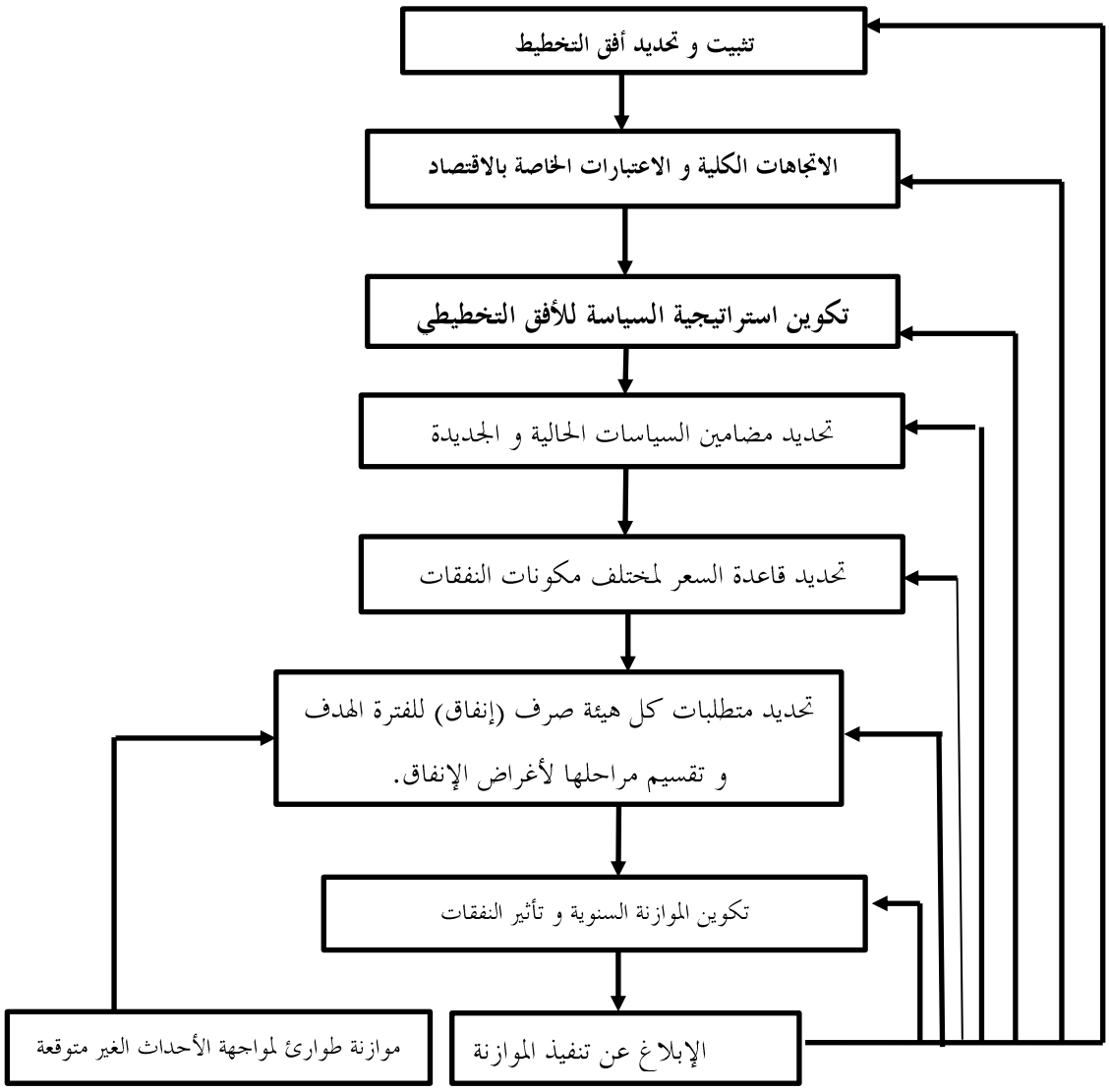
[1] بن داود ابراهيم، المرجع السابق ،ص71.

[2] المادة :26 من القانون رقم 17/84المؤرخ في 1984/07/07 ، **جريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 28، الأمانة العامة للحكومة ، ص1043.

[3] رحمة زيوش، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[4] غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص227.

الشكل(2-2): عمليات تخطيط النفقات



المصدر : غازي عبد الرزاق النقاش، المرجع السابق، ص230.

من خلال الشكل السابق فإن عملية تخطيط النفقات العامة كبداية لإعداد الموازنة العامة تنطلق من تثبيت وتحديد أفاق التخطيط أو الفترة المستقبلية لحجم الإنفاق الأمثل وأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الاقتصادية والأوضاع الاقتصادية الراهنة، ومن ثم وضع استراتيجية (سياسة) الإنفاق العام من خلال تحديد أهداف السياسات الاقتصادية المنتهية الحالية والمستقبلية، من خلال تحديد قاعدة السعر لمختلف مكونات النفقات وتحديد النفقات الحكومية بمختلف مستوياتها (متطلبات كل هيئة رسمية) وتقسيمها على مراحل أو فترات مع وضع ما يعرف بموازنة طوارئ لمواجهة الأحداث الغير المتوقعة كالكوارث الطبيعية، ليتم في الأخير الإبلاغ عن تنفيذ الموازنة العامة.

2- التنبؤ بحجم الإنفاق العام: تطورت عملية التنبؤ بالنفقات بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وكانت هناك عدة محاولات للتنبؤ بحجم النفقات العامة لإعداد الموازنة العامة، ولعل أول التنبؤات للموازنة كان عام 1964 [1]بالولايات المتحدة الذي لم يحظى بالاهتمام بسبب المشاكل التي ترافق عملية التنبؤ وقلة مصداقته، ومع زيادة الاهتمام بسياسة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدول، دعت الحاجة إلى تخطيط منظم للإنفاق وإجراء تنبؤات لحجمه واعتباره جزءا مكملا لعملية الموازنة العامة، وبدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأولى من ستينات القرن العشرين عندما شكلت لجنة سميت لجنة ploweden committee للقيام بعملية تخطيط الإنفاق العام .

كما ان "نجاح التنبؤ وفائدته بالنسبة لصانع القرار تعتمد على شمولية وتغطية ودقة التقديرات، والدقة تعتمد على موضوعية صانع القرار وقدرته على تقديم التقديرات الصحيحة للاقتصاد من ناحية وبالنسبة لطبيعة محدداته وعملياته المختلفة وهي في أفضل الحالات والأوقات"[2].

المبحث الثاني: حدود الإنفاق العام

تختلف حدود الإنفاق العام من دولة إلى أخري وليس هناك حد ثابت دائما، وإنما يتوقف ذلك على مجموعة من العوامل المؤثرة على نوعه وحجمه، فما هي الحدود التي يخضع لها ؟ كما تناولت ذلك عدة نظريات اقتصادية حاولت تفسير ظاهرة زيادة الإنفاق العام، ولعل أول من طرح ذلك هو الاقتصادي الألماني أدولف فانجر وأصدر قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة وعن نمو الإنفاق العام عام 1892، كما أن هناك أسباب عديدة لنموه ترتبط بدرجة كبيرة بالظروف التي تمر بها الدولة؛ ولبلوغ اهداف هذا المبحث سوف نعرض في البداية العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام، ثم نتناول أهم النظريات المفسرة له، لنقف في الاخير على أهم الأسباب المؤدية إلى زيادته.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام

لقد تطرقت النظرية التقليدية إلى وضع حدود للإنفاق العام وربطه بمتغير اقتصادي وحيد يتمثل في الدخل القومي، حيث حددت نسبة معية من الدخل القومي تتراوح بين 5 % و 25% [3] ورأت أنه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسبة من الإنفاق العام، إلى أنه ما يعاب على هذا الرأي هو جمود هذه النسبة بوضع حدود لها، وهذا يعني التعامل مع اقتصاد ساكن عديم الحركة ودون الأخذ بعين الاعتبار نوع وطبيعة النفقة العامة والخصائص التي تميز اقتصاد كل دولة بحكم الاختلاف في الموارد الاقتصادية والظروف الاجتماعية والسياسة

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، المرجع السابق، ص228.

[2] غازي عبد الرزاق النقاش، المرجع السابق، ص231.

[3] خالد شحاتة الخطيب، احمد زهير شامية، **اسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص65.

لكل دولة وحتى داخل الدولة نفسها من فترة إلى أخرى، فالإنفاق العام يتأثر بعوامل عديدة مذهبية، اقتصادية، اجتماعية، مالية وإدارية.

أولا– العوامل المذهبية:

نتيجة لتطور الحاجات العامة لأفراد المجتمع ومطالبتهم للدولة بمزيد من الخدمات العامة تغيرت الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي ادى ذلك لزيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتعدد وظائفها لتلبية مطالب ورغبات الأفراد المتزايدة وبالتالي فإن دور الدولة من اهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، حيث كلما توسع دور الدولة في اشباع الحاجات العامة انعكس ذلك على زيادة الإنفاق العام.

ويمكن تحديد ثلاث انماط لتطور الفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة لكل منها حجم معين يناسبه من الإنفاق هي :

1– الدولة الحارسة: في ظل الدولة الحارسة يتحدد دور الدولة على أساس المذهبية الفردية أو الحرية الاقتصادية باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أن قانون ساي للمنافذ الذي يستند إلى أن كل انتاج يخلق منافذ للإنتاج، وان كل عرض يخلق طلب المساوي له أو ما يعرف بالتوازن التلقائي، وبالتالي لا يوجد اكتناز للسلع أو اختلاف في قوى العرض والطلب وإذا ما حدث ذلك فالأسعار كفيلة بإحداث التوازن في السوق، ولذلك اقتصر دور الدولة على القيام بالمهام التقليدية للدولة المتمثلة في الأمن والدفاع والقضاء دون تدخل مباشر في الحياة الاقتصادية، وهذا ما انعكس على السياسة المالية المتمثلة في الحصول على مقدار الإيرادات الكافية لتغطية النفقات الضرورية للقيام بالمهام التقليدية للدولة، وفي ظل ذلك يتحدد حجم النفقات العامة التي تميزت بما يلي[1]:

– قلة انواع هذه النفقات بحيث تقتصر على تلك الأنواع التي تنسجم مع طبيعة الواجبات الملقاة على عاتق الدولة.

– انخفاض حجم النفقات العامة وكذلك نسبتها إلى الدخل القومي كنتيجة حتمية لقلة أنواعها وضيق نطاقها.

2– الدولة المتدخلة: أدت فشل الفلسفة القائمة على المذهبية الفردية في معالجة الأزمات التي هددت استمرار النظام الرأسمالي وعدم التحقيق الدائم لمبدأ التشغيل الكامل للاقتصاد، وأنها حالة ظرفية ومؤقتة إلى ضرورة زيادة تدخل الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية، ومع بداية القرن العشرين تطور دور الدولة من مفهوم الدولة الحارسة أو الحيادية إلى مفهوم الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وقد انعكس هذا الدور الجديد للدولة على المالية العامة للدولة عموما وعلى حجم الإنفاق العام خصوصا، وقد اتسم الإنفاق في ضل الدولة المتدخلة بما يلي[2]:

– تنوع النفقات العامة فلم يعد الإنفاق العام مقتصرا على الأمن والدفاع، بل اتسع ليشمل إعانات البطالة

[1] عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص58.

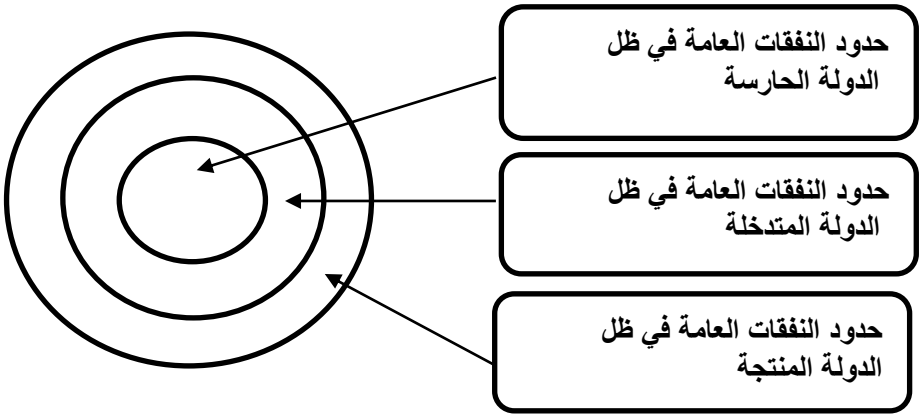
والفقر والشيخوخة والتأمين على الصحة وأصبحت النفقات العامة أداة هامة من أدوات السياسة المالية.

- زيادة حجم النفقات العامة وزيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- الدولة المنتجة: لم تكتف الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الأزمات والاختلالات الاقتصادية في مجتمعاتها وتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة لقيام الأفراد بدور الإنتاج والتوزيع، بل تعدت ذلك بقيام الدولة (التي تعتبر ذات نمط اشتراكي عادة) بعملية الإنتاج وتوزيعه، وبذلك ازدادت النفقات الاقتصادية لإدارة وتوفير وسائل الإنتاج والتوزيع[1].

يلاحظ أن العوامل المذهبية أو الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة هي التي ترسم حدود وحجم الإنفاق العام، فدور الدولة يعتبر عاملا حاسما في تحديد حجم الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن حدود وحجم الإنفاق العام يرتبط بتطور دور الدولة ففي ظل الدولة الحارسة أو المحايدة تقل مجالات الإنفاق العام وتتقلص حدوده، أما في ظل الدولة المتدخلة والمنتجة خاصة فقد تنوعت مجالات الإنفاق وتوسع حدوده، والشكل التالي يوضح ذلك تبعا لتغير الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي.

الشكل رقم(2-3):حدود وحجم الإنفاق العام في النظم السياسية



المصدر: نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ثانيا- العوامل الاقتصادية:

للعوامل الاقتصادية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام التي تستطيع الدولة إنفاقه، ومن أهمها ما تعلق بمستوى النشاط الاقتصادي وبطبيعة البنيان الاقتصادي.

1- مستوى النشاط الاقتصادي: يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة، "ويستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، ومن هذا فإن الإنفاق العام يتحدد حجمه بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع

[1] عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص110.

الطلب الفعلي"[1]، فلذلك فإن" العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام علاقة طردية، حيث ان كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي أدى ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العامة، والعكس بالعكس صحيح"[2].

ومنه نستنتج ان التقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد تعتبر من العوامل المحددة للإنفاق العام من حيث حجمه ونوعه، مما يفرض على الدولة إتباع سياسة إنفاقية من شأنها معالجة مخلفات هذه التقلبات والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة.

2- الهيكل الاقتصادي: يتكون الهيكل الاقتصادي للدولة من مجموعة من القطاعات التي تختلف من بلد لآخر، كما أنه يختلف من سنة لأخرى داخل الدولة نفسها، فكلما تقدم وتوسع كلما زاد حجم الدخل القومي، ومن ثم اصبح بإمكان الدولة الحصول على المزيد من الإيرادات لتمويل نفقاتها[3].

3- اثر أو طبيعة البنيان الاقتصادي: تشير طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم الاقتصادي التي يتصف بها اقتصاد ما، فالنسبة للدول التي تتميز ببنيان اقتصادي متقدم اي الدول المتقدمة اقتصاديا يلاحظ ارتفاع المبلغ المخصص للإنفاق العام بسبب ضخامة الناتج القومي واتساع نطاق الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع، في حين الدول التي تتصف ببنيان اقتصادي نامي اي الدول النامية فيلاحظ انخفاض الحجم المطلق للإنفاق نسبيا وهذا يعود إلى قلة الدخل وضيق نطاق الخدمات[4].

بناءا على ما سبق نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين نسبية الإنفاق العام إلى الناتج القومي وطبيعة البنيان الاقتصادي، حيث يشكل الإنفاق العام نسبة متدنية من احمالي الناتج القومي في الدول المتقدمة رغم كبر الرقم المطلق للإنفاق وذلك بسبب كبر حجم الناتج القومي مقارنة بمقدار الإنفاق العام، كما يشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الناتج القومي في الدول النامية بسبب متطلبات التنمية الاقتصادية من ناحية ومحدودية الناتج القومي من ناحية اخري.

ثالثا- العوامل المالية:

تعبر على مقدرة الدولة في الحصول على الموارد المالية اللازمة وتتحدد بشكل اساسي بمجموعة من العوامل هي:

- المقدرة التكليفية (الضرائب)؛
- المقدرة الإقتراضية (القروض)؛
- المقدرة الإنتاجية (املاك الدولة)؛

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] جمال يرقي، **اساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر،2002، ص19

[3] سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص 115.

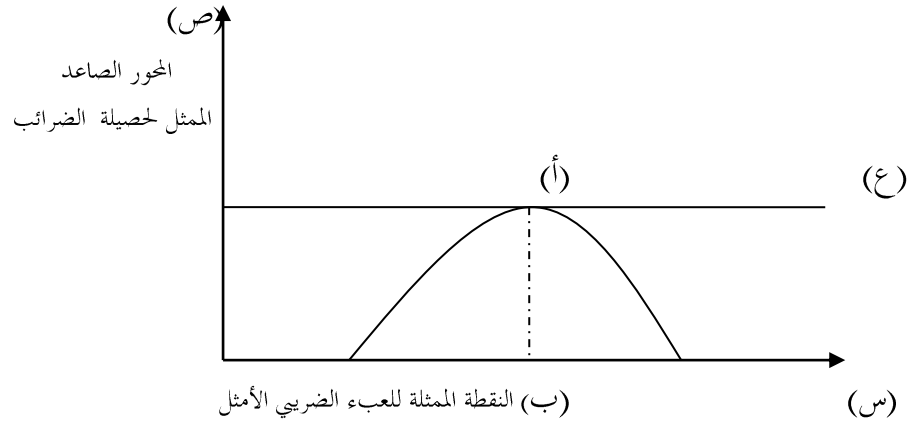
[4] عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص114.

- المقدرة على الإصدار النقدي الجديد؛
- المقدرة في الحصول على الإعانات.

1- المقدرة التكليفية la capacité contributive: تعتبر المقدرة التكليفية من العوامل المالية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المتعددة، وليس للدولة قدرة لا نهائية في الحصول على الإيرادات، وإنما قدرتها محدودة تختلف من دول إلى أخري وتتباين من اقتصاد قومي لآخر، ولدراسة المقدرة التكليفية ينبغي التمييز بين المقدرة التكليفية القومية والمقدرة التكليفية الجزئية.

أ- المقدرة التكليفية القومية: ان المقدرة التكليفية أو الطاقة الضريبية أو ما يعرف بالعبء الضريبي الأمثل هي إحدى مكونات المقدرة المالية للدولة ويقصد بها" أقصى حد من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه، وذلك في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد، من غير إحداث ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها"[1]، كما أن قدرة الدولة في الحصول على الضرائب لها حد معين لا يمكن تجاوزه حسب حالة كل اقتصاد وإلا أثرت سلبا على الطاقة الضريبية من خلال زيادة التهرب الضريبي وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لقلة العائد المحصل علية نتيجة حصول الدولة على نسبة أكبر من العائد، فعل المشرع الضريبي تحديد (الحصيلة الضريبية المثلى) والتي يمكن تحديدها بيانيا في الشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم(2-4):بيان العبء الضريبي الأمثل وعلاقته بالمقدرة التكيفية للدخل القومي
(البحث عن الحصيلة الضريبية المثلى)



المصدر: عادل احمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص59.

من خلال الشكل البياني أعلاه يتم تحديد الحصيلة الضريبية المثلى في ظل مستوى معين من القدرة على تحمل الدخل (العبء الضريبي الأمثل)، حيث يمثل مسار المنحى (ع) تطور الحصيلة الضريبية في ظل زيادة مستمرة وبمعدل واحد للعبء الضريبي في حين يمثل المنحنى المحصور بين المحور السيني والمنحنى (ع) منحنى

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص77.

تطور المقدرة التكليفية للدخل القومي الذي يأخذ في الارتفاع إلى النقطة (أ)، حيث يمس منحى الحصيلة الضريبية وتتحدد الحصيلة الضريبية المثلى والتي تقابل أحسن مقدرة ضريبية عند النقطة (ب) وتضمن احسن إيراد ضريبي للدول، وكلما ابتعدنا عن النقطة (ب) كلما انخفضت الحصيلة الضريبية عن المستوي الأمثل.

وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية القومية على المستوى الكلي[1]:

– **حجم الدخل القومي:** كما هو معلوم فإن المقدرة التكليفية القومية ترتبط بعلاقة طردية بحجم الدخل القومي فهناك نسبة من الدخل القومي تقتطع على شكل ضرائب لتمويل صندوق الإيرادات، كما أن نمو الدخل القومي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد مما يحسن قدرة الدولة على تحصيل وفرض ضرائب جديدة.

– **نوع النشاط السائد في الاقتصاد القومي:** إن هيكل الاقتصاد القومي ونوع النشاط السائد في الاقتصاد يحدد مقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات، وفي حالة اقتصاد يعتمد على النشاط الصناعي وما يتميز من ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة وازدهار الحركة التجارة الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى توسع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة المقدرة التكليفية القومية، وتكون المقدرة التكليفية القومية صغيرة في حالة سيادة قطاع خدماتي كالسياحة نتيجة موسمية المداخيل السياحية وضعف الوعاء الضريبي.

– **حالة النشاط الاقتصادي (طبيعة الظاهرة النقدية السائدة):** في حالة التضخم تزداد المقدرة التكليفية نتيجة توسع الوعاء الضريبي فتزداد الحصيلة الضريبية لكن هذه الزيادة تكون إسمية وليست حقيقية، أما في حالة الكساد تقوم الدولة بتقليص الوعاء الضريبي وتخفيض نسبة الضرائب لتشجيع الأفراد على الاستهلاك وتحفيز الطلب الكلي مما يسمح بانخفاض الحصيلة الضريبية ومن ثم ضعف المقدرة التكليفية للدولة.

– **نمط توزيع الدخل القومي:** كلما كان توزيع الدخل القومي أكثر عدالة كلما قلة الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع وتحسن مستويات المعيشة ورفاهية المجتمع، مما يعطي للدولة مقدرة تكليفية أكبر لأن فرض ضريبة نسبية متصاعدة على دخول عالية وقليلة العدد يصاحبها في الوقت نفسه إعفاء عدد كبير من الدخول المنخفضة، وهذا يقلل من وعاء الضريبة وتنخفض حصيلة الضرائب ومن ثم يقلل من القدرة التكليفية القومية.

ووفقا لأدبيات الدراسة فإن "انخفاض درجة المساواة في توزيع الدخل معبرا عنها بارتفاع قيمة معامل جيني Gini Coefficient، يتطلب درجة اعلى من الإنفاق على السلع والخدمات العامة المتعلقة بمساندة الفئات الفقيرة والذي يأخذ عدة أشكال مثل دعم الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم ويمتد ليشمل دعم الغذاء بالإضافة إلى الدعم النقدي لهذه الفئات الفقيرة"[2].

– **درجة إنتاجية الإنفاق العام** : تؤثر درجة إنتاجية الإنفاق العام على القدرة التكليفية القومية، فكلما كانت الإيرادات العامة تمول إنفاقا منتجا (الإنفاق الاستثماري) كلما زاد الدخل القومي ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد

[1] سعيد علي العبيدي، المرجع السابق، ص.ص78-80.

[2] عبد الله شحاته، مرجع سبق ذكره، ص.ص 3-4.

القومي على تحمل الأعباء؛ أما إذا كانت الإيرادات العامة تمول إنفاقا غير منتجا (الإنفاق الاستهلاكي) يحدث عكس الحالة الأولى تماما، وعليه هناك علاقة طردية بين درجة انتاجية الإنفاق العام والمقدرة التكليفية القومية.

– **الحد الأدنى اللازم للمعيشة:** وهو ذلك الحد من الدخل الفردي الذي من غير الممكن للدولة أن تفرض علية الضرائب وإلا قلت رغبة الأفراد في العمل واكتساب الدخول والادخار، فكلما ارتفعت الدخول الفردية عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة تحسنت مستويات المعيشة، وكلما خضع جزء أكبر من الدخل للضريبة ومن ثم ترتفع الحصيلة الضريبية والعكس صحيح، فهناك علاقة عكسية بين تكاليف المعيشة والمقدرة التكليفية القومية.

– **تركيب السكان العمري:** كلما زادت نسبة العاملين في المجتمع زادت قيمة الدخول وبالتالي زيادة عدد المكلفين بالضريبة على الدخل ويتوسع بذلك الوعاء الضريبي وترتفع الحصيلة الضريبية، ومن ثم ارتفاع المقدرة التكليفية القومية، ويحدث العكس كلما ارتفعت نسبة الأطفال والبطالين في المجتمع، هذا ما يؤدي الى زيادة عدد السكان الذين هم خارج قوى العمل وهو ما يعرف بمعدل الإعالة ويحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{معدل الإعالة} = \frac{\text{عدد السكان – القوى العاملة}}{\text{عدد السكان}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

ب– المقدرة التكليفية الجزئية: ويقصد بها مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة من خلال دخولها وتحمل الأعباء المالية للدولة[2]، وتعتمد هذه المقدرة على عاملين هما: [3]

– **طبيعة الدخل:** كلما تميزت دخول الأفراد بالاستقرار والثبات (دخول دورية) كلما كان مؤشرا جيد تحسن المقدرة التكليفية للدخل الفردي في المساهمة في الأعباء العامة ، أما في حالة تميزت الدخول الفردية بالتذبذب وعدم الاستقرار كلما وجد المشرع الضريبي صعوبة في تحديد الوعاء الضريبي ونسبة الضريبة المناسبة، ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية والمقدرة التكليفية الجزئية، وهذا يعني ان هناك علاقة طردية بين درجة استقرار ودورية الدخول الفردية والمقدرة التكليفية للدخل الفردي.

– **طرق استخدام الدخل:** عادة لا تفرض الضريبة على الدخل المخصص لاستهلاك السلع الضرورية أو الأساسية وذلك حماية للقدرة الشرائية ومحافظة على مستوى معيشة الأفراد، بينما تفرض الضريبة على ذلك الجزء من الدخل المخصص لاستهلاك السلع الكمالية، فكلما تحسن مستوى استهلاك الأفراد لصالح السلع الكمالية كلما تعززت المقدرة المالية للدولة.

---

[1] عبد القادر زيتوني، **محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1970–2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، 2010، ص 134.

[2] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2- المقدرة الإقراضية: ويقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض العامة، وهذه المقدرة تتوقف على مايلي:[1]

- **حجم الادخار القومي:** وهذا يعتمد على ما هو مخصص للاستهلاك من الدخل أو ما يسمى بميل الاستهلاك، فكلما زاد ميل الاستهلاك انخفض ما هو مخصص للادخار وانخفض معه المقدرة الإقراضية والعكس صحيح.

- **توزيع الجزء المدخر بين الاقتراض العام والخاص:** يحدث تنافس بين الدولة والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض (المدخرات)، فإذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات إلى القطاع الخاص، أما إذا كان العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة.

- **عمق النظام المصرفي:** ويعكس مدى تطور النظام المصرفي داخل الدولة ويتم قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، وذلك من خلال المعادلة التالية:[2]

$$\text{درجة التعمق النقدي} = \frac{\text{كمية النقود بالمعنى الواسع(M2)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل على تطور المؤسسات المالية وزيادة نسبة الوساطة المالية وكذا كفاءة تلك المؤسسات في جذب الودائع والمدخرات وبالتالي تكوين مصدر مهم من مصادر تمويل النفقات العامة.

3- المقدرة الإنتاجية (الدومين): يقصد "بمصطلح الدومين (DOMAIN) جميع أملاك الدولة العقارية والمنقولة والصناعية أو التجارية التي تملكها الدولة والتي تدر إيرادا ماليا يمول الخزينة، وهذا اللفظ مصطلح فرنسي الاصل تم تداوله في الأدبيات العربية للتعبير عن أملاك الدولة"[3].

وبصفة عامة يمكن أن نرصد أشكالا مختلفة من أملاك الدولة من الدومين وهي[4] :

- الدومين العقاري؛
- الدومين الزراعي؛
- الدومين الإستخراجي؛
- الدومين الصناعي والتجاري؛
- الدومين المالي.

4- المقدرة على الإصدار النقدي الجديد: عندما تعجز وسائل التمويل السابقة عن توفير مبالغ نقدية كافية لتغطية النفقات العامة، تلجأ الدولة إلى "زيادة وسائل الدفع عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو التوسع في الائتمان المصرفي، ويعني الإصدار النقدي خلق كمية من النقد الورقي تستخدمه الدولة في تمويل نفقاتها العامة؛

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص81.
[2] عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 134.
[3] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص84.
[4] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع السابق، ص81.

أما التوسع في الائتمان المصرفي فان الدولة تقترض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع جديد من نقود الودائع وبالتالي إضافة كمية جديدة إلى وسائل الدفع"[1]، ويعد الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ لها الدولة في حالة عدم كفاية الموارد المالية للنفقات العامة كون الوسائل الأخرى قد لا تكون متوفرة مثل الحصول على القروض أو زيادة الضرائب الذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المكلفين بدفعها، ولتفادي الأثار السلبية الناتجة عن عملية الإصدار النقدي الجديد، يمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي[2]:

– تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة وعدم الجمود؛

– توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار النقدي الجديد فيما بعد؛

– ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبجرعات صغيرة؛

– تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الأثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.

وعليه يستوجب على الدولة عند القيام بعملية الإصدار النقدي الجديد أخذ هذه الشروط بعين الاعتبار وإلا من الممكن أن تؤدي إلى النتائج التالية[3]:

– انخفاض قيمة العملة الوطنية وما يترتب عن ذلك من أثار سلبية عميقة؛

– انخفاض سعر الصرف وارتفاع أسعار الواردات بما يضر بمستوى الرفاه في البلد؛

– أثار اجتماعية خطيرة كزوال الطبقة المتوسطة من المجتمع وانضمامها إلى الطبقة الكادحة؛

– تفاقم العجز بالميزانية العامة بسبب ارتفاع كلفة الخدمات العامة.

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن قدرة الدولة على الإصدار النقدي الجديد تزيد من حجم السيولة النقدية لدى الدولة وتحسن من رصيد الإيرادات العامة مما يدعم المقدرة المالية للدولة، كما أن هذه المقدرة على الإصدار النقدي محدودة وهي تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الاقتصادية المنتهجة للدولة.

5– المقدرة في الحصول على الإعانات المالية: تشكل الإعانات عموما أحد المصادر التي تغذي خزينة الدولة من المال وقد تكون الإعانات داخلية مستوفاة من مواطني الدولة من إيمانهم بضرورة دعم حكومتهم ماليا، غير أن هذه الإعانات ليست ذات حجم مؤثر بقدر كونها غير منتظمة، وقد تكون الإعانات متأتية من افراد ومنظمات أو دول اجنبية[4]؛ وبالتالي فإن مقدرة الدولة في الحصول على الإعانات تعزز خزينة الدولة مما يشجع

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص.ص 148–149.

[3] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[4] عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص455.

الحكومة على زيادة حجم الإنفاق العام، وهناك دول تعتمد بدرجة كبيرة في تمويل نفقاتها على الإعانات المالية مثل دولتي الأردن وفلسطين.

رابعا– العوامل الاجتماعية:

ترتبط العوامل الاجتماعية عادة بـــ[1]:

1– الحجم والهيكل السكاني: يعد الحجم والهيكل السكاني عامل مهم في تحديد حجم الإنفاق العام، فزيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة عدد المواليد وأمام تحسن الأوضاع الصحية تقل نسبة الوفيات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو السكاني، كما ان تغير الهيكل السكاني له تأثير على حجم الإنفاق العام فزيادة عدد الأطفال في سن التعليم على سبيل المثال يؤدي إلى زيادة الحكومة من اعتمادات المخصصة لقطاع التعليم والقيام بإنشاء المزيد من الهياكل التعليمية؛ وعليه يمكن القول ان حجم النفقات العامة يعتمد على الحجم والهيكل السكاني.

2– التوازن الاجتماعي: من مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق تحقيق إعادة توزيع الدخل القومي، ولتحقيق هذا الهدف ترتب على عاتق الحكومة زيادة الإنفاق العام لتوفير السلع والخدمات العامة مثل (الصحة، التعليم) وتقديم الإعانات المالية وإعانات السكن وإعانات السلع والخدمات الأساسية لأصحاب الدخل المنخفض لتحسين مستوى معيشة الأفراد، هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية للمتقاعدين والضمان الاجتماعي وإعانات العجزة والمعوقين وإعانات البطالة للعاطلين عن العمل.

خامسا– العوامل الإدارية:

مع توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية ونمو مسؤوليتها في تسيير وادارة المصالح العامة للبلاد ادى هذا إلى توسع الجهاز الإداري وتعدد مهامه، حيث ترتب عن ذلك زيادة عدد الموظفين والعاملين في قطاع الدولة وما صاحب ذلك من زيادة حجم المستلزمات السلعية والخدمية التي يحتاجها الجهاز الإداري، وهذا يتطلب زيادة حجم الإنفاق الحكومي على الراتب والأجور وتوسع مستلزماته لأداء مهامه.

كما تؤدي الزيادة في النفقات العامة الناتجة عن "الزيادة في عدد الموظفين في الإدارات الى تدهور أداء الادارة الحكومية وتعدد وتعقيد إجراءاتها بالإضافة الى التبذير والاسراف الذي من سمات هذه الادارة التي كثيرا ما تضعف كفاءة أجهزة الرقابة عليها"[2].

سادسا – العوامل الأمنية:

يعد العامل الأمني عامل مهم في توسع وازدهار النشاط الاقتصادي لما له من دور في خلق بيئة اقتصادية ملائمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ولما له دور خصوصا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذا تحتل النفقات على الدفاع والأمن الداخلي نفقات بالغة الأهمية، فحجم النفقات العامة يتحدد بناءا على العوامل الأمنية.

---

[1] سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 116-120.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الاولى، دار الرضوان، الاردن، 2013، ص 91.

سابعا: عوامل أخرى

1- قيمة النقود: إذا استطاعت الدولة ان تحافظ على قيمة النقود يؤدي ذلك إلى ثبات الإنفاق العام، أما إذا انخفضت قيمة النقود فان النفقات العامة سوف ترتفع[1]، "فزيادة الإنفاق عن حجم معين قد يترتب عليه زيادة الطلب الفعلي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم الذي ينعكس بشكل سلبي على القوة الشرائية للنقود، هذه الأخيرة تؤدي الى ارتفاع الأسعار مما ينجر عنه مطالبة العمال برفع الأجور مما يؤدي الى رفع تكاليف الإنتاج وهكذا"[2].

2- **التجارة الخارجية:** كلما زادت حركة الاسترداد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية، لأن التجار يستطيعون أن يتحملوا العبء الضريبي؛ وكثيرا من الدول تعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.[3]

3- **زيادة اعباء خدمة الدين:** من العوامل الهامة المؤثرة على حجم النفقات المخططة للسنة وهي تشكل هاجس للتنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المتخلفة نتيجة الزيادة المستمرة في أعباء خدمة الدين العام، فمثلا في مصر ارتفعت خدمة الدين العام من:14% خلال الفترة 1982 إلى 1987 إلى 51% من جملة الإنفاق الجاري في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وفي لبنان وصلت نسبة خدمة الدين العام إلى 43.9 % من جملة الإنفاق العام لسنة 1998[4].

4- **الموازنة العامة:** كان للموازنة في المفهوم التقليدي، طابع مالي محض يقتصر على تقدير الايرادات والنفقات، ومنح ترخيص لجبايتها وانفاقها، أما في المفهوم الحديث فهي جزء من برنامج أوسع يعكس فيه مجموع النشاط الاقتصادي للأمة، واصبحت تستخدم ضمن ادوات التوجه الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية للمجتمع[5]، وفي حالة الازمات الاقتصادية كحالة الكساد الاقتصادي تنظم الميزانية بالعجز عن طريق التوسع في الانفاق وتوجيه الدعم للنشاط الاقتصادي والاستثمار والانتاج.

ويعتبر فائض رصيد الميزانية كادخار حكومي وفي ظل ضغوط الإنفاق على الحكومة تتحدد توجهات الإنفاق بما هو متاح من موارد، وغالبا ما تواجه الحكومات قيود على برامجها المختلفة، وهو ما تعكسه مؤشرات العجز المستمرة في الموازنات العامة للدول المختلفة، وأمام هذا الوضع من العجز المستمر تسعى الدول إلى التقليل من عجز ميزانياتها السنوية إلا في بعض الحالات الاستثنائية كما في بعض دول الخليج والدول

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] جمال يرقي، **اساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، مرجع سبق ذكره،ص19.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص141.

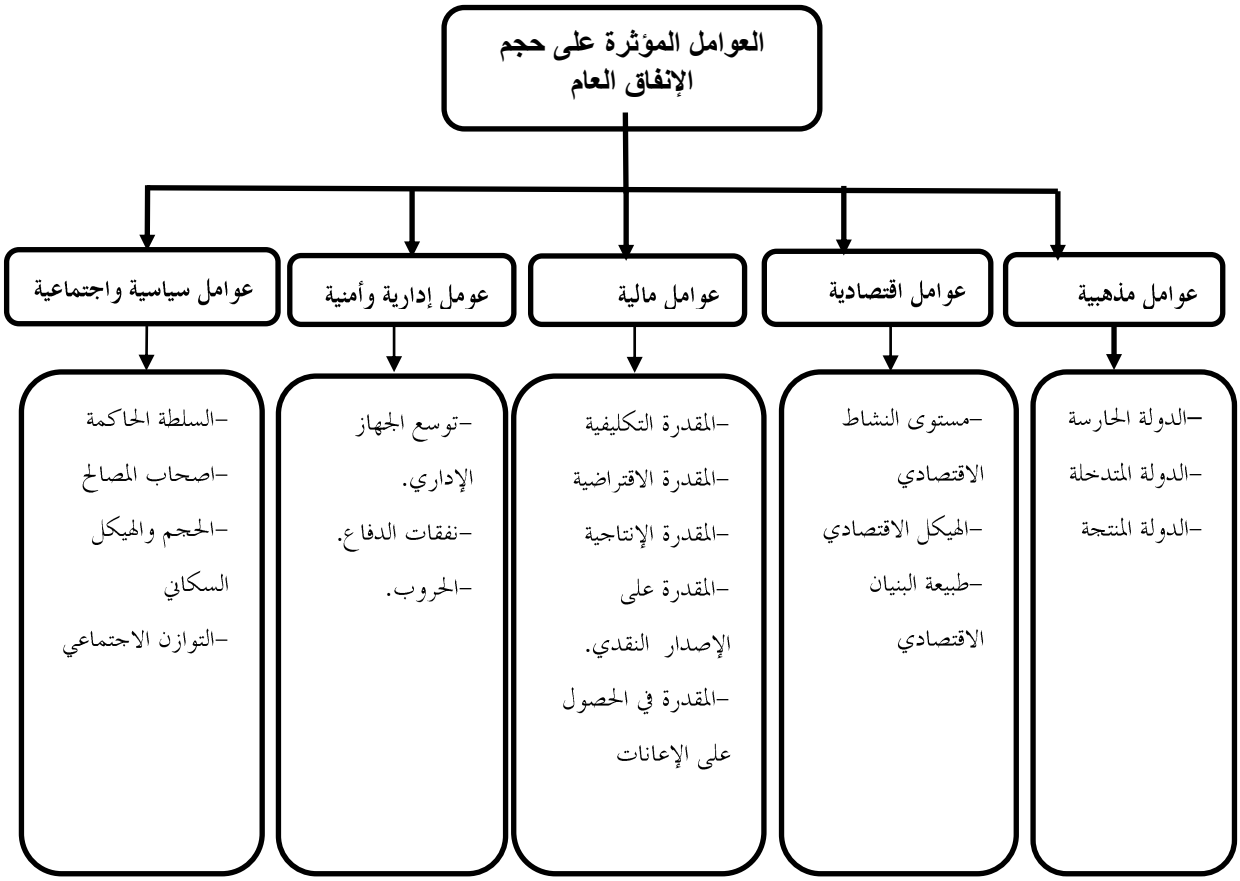
[4] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، محمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص282.

[5] حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 48.

الإسكندنافية[1]، ومن بين الأدوات المالية المتاحة لتقليل عجز الميزانية هو تخفيض حجم الإنفاق العام.

مما سبق يمكن تحديد اهم العوامل المؤثرة في حدود الإنفاق العام في البيان التالي:

الشكل رقم (2-5): العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام



المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة زيادة حجم الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة زيادة الإنفاق العام من أهم الظواهر الاقتصادية التي لفتت انتباه الاقتصاديين، فهناك دراسات عديدة تناولت هذا الطرح ومن أهم النظريات المفسرة نذكر:

أولا- نظرية واجنر:

كان الاقتصادي الألماني أدلوف واجنر (Adloph Wagner) أول من لفت الانتباه حول زيادة الإنفاق العام بعد ان قام بدراسة العلاقة بين نمو الدخل القومي ونمو النفقات العامة من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي والمالي في عدد من الدول، وأصدر قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة وعن نمو الإنفاق العام سنة

[1] عبد الله شحاته، مرجع سبق ذكره، ص.ص23-24.

1892، ويتلخص هذا القانون في أنه: (**إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة، بمعدل اكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي**)[1].

ويعبر هذا القانون على علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في الدول التي هي في المراحل المبكرة للتنمية[2]، وبلا شك فقد تأثر واجنر بالأحداث التاريخية التي تميزت بها ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر بتوسع الإمبراطورية الألمانية وسقوط الإمبراطورية العثمانية وما حققته من دخل مرتفع نتيجة للنمو السريع في مجال التكنولوجيا؛ ريتشارد بارد (R.Bird 1971) يدعم هذه الفكرة ويفترض أن القانون يعمل تحت الشروط التالية[3] :

- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل؛
- التغير التكنولوجي من نوع معين،
- التحول الديمقراطي(توسيع المشاركة السياسية في نظام البلاد).

كما أرجع واجنر الحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة إلى ثلاث أسباب هي[4]:

- ان الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ومن ثم التوسع في القطاع العام من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي؛
- من نتائج التنمية الاقتصادية التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي؛
- التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

وانطلاقا مما سبق فإن قانون واجنر يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي هي أكبر من الواحد [5]، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطور ستة نماذج رياضية تعبر عن توجهات مختلفة لعلاقة واجنر موضحة في الجدول التالي:

---

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص276.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، نزار كاظم الخيكاني، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر(wagner´ s law) في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي، **مجلة جامعة نوروز**، العراق، العدد الثالث، 2013، ص 165.

[3] كريم سالم حسين الغالبي، نزار كاظم الخيكاني، المرجع السابق، ص.ص165-166.

[4] كريم سالم حسين الغالبي، المرجع السابق، ص 165.

[5] كريم بودخدع، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير ، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2010، ص56.

الجدول رقم (2−1): النماذج الرياضية المعبرة على التوجهات المختلفة لعلاقة واجنر

المعادلات	العالم	القانون
المعادلة الأولى:	peacok and wiseman(1961)	$GE = f(GNP)$
المعادلة الثانية:	Gupta(1967)	$GE/P = f(GNP/P)$
المعادلة الثالثة:	Pryor (1968)	$GC/GNP = f(GNP/P)$
المعادلة الرابعة:	Musgrave(1969)	$GE/GNP = f(GNP/P)$
المعادلة الخامسة:	Goffman (1968)	$GE = f(GNP/P)$
المعادلة السادسة:	Man(1980	$GE/GDP = f(GDP)$

المصدر :

Mohammed abdalra.Uf Magablem. A Theretical and empirical analysis of the wagner hypothesis of public expenditure growth. Athesis submitter in fulfillment of the requirements fir the degree of doctor of philosophy .universityof western Sydney.austalia.2006,P105

حيث :

GE : الإنفاق الحكومي الكلي؛ GNP : الناتج الوطني الإجمالي؛ P : عدد السكان.

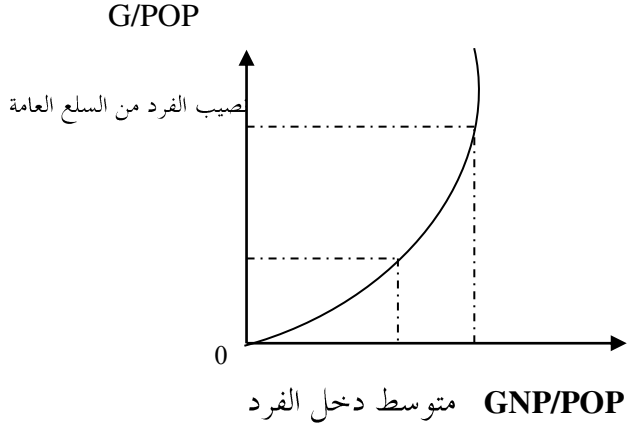
GC : الإنفاق الحكومي الاستهلاكية؛ GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

GNP/P نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي؛ GE/P : نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي.

GE/GNP:نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الوطني الإجمالي.

ومن الملاحظ أن الاختلاف الرئيسي في هذه النماذج يظهر في قياس المتغيرين (GE, GNP) والمعادلة الأكثر استخدام وانتشارا في التعبير عن تطور العلاقة بين الإنفاق العام والناتج الوطني الإجمالي تتمثل في نموذج Musgrave (1969) (المعادلة الرابعة)، والتي تربط بين نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الوطني الإجمالي، ويمكن توضيحها من الشكل البياني التالي :

الشكل رقم(2− 6): تمثيل قانون Wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 123.

من تمثيل البيان لفرضية واجنر للعلاقة بين متوسط دخل الفرد من الدخل الحقيقي على المحور الأفقي ونصيب الفرد من السلع العامة على المحور العمودي، ينتج منحى واجنر ow الذي يوضح الاتجاه العام الموجب للعلاقة الموضحة، حيث يلاحظ ان نسبة زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات اكبر من نسبة متوسط

الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن، وبمعنى آخر اتجاه ومعدل الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج القومي متزايد عبر الزمن وأكبر من معدل النمو الاقتصادي، أما الصيغة الرياضية العامة لقانون واجنر فتأخذ الشكل التالي[1]:

$$G/Y = f(\frac{Y}{N}) \quad \text{.....(9)}$$

حيث: G : حجم الإنفاق العام.

Y : الدخل القومي.

N: عدد السكان.

مع $\partial G / \partial Y > 0$ أو ان مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي اكبر من الواحد.

ثانيا– الفرضية الكيترية: في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي لحقت بالنظم الرأسمالية أو ما تعرف بأزمة الكساد الكبير (1929-1933) برزت نظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كيتز (J.Kenes) التي تشكل منعطفا هاما في الفكر الاقتصادي، حيث اهتم كيتز بجانب الطلب وأعطاه اهمية كبيرة باعتباره الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لأجل الخروج من ازمة الكساد وتحقيق الهدف الرئيسي وهو زيادة الطلب الفعال، وقد أوجد كيتز أن هناك علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل الوطني من خلال الية المضاعف(multiplier)، الذي يوضح اثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني، لذى فان الإنفاق العام في ادب النمو وفقا لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي (exogenous given) يسبب النمو في الدخل القومي وان أكثر نماذج الاقتصاد الكلي يصبح كمتغير السياسة (policy variable) الذي يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية[2].

ويمكن عرض النموذج الكيتزي في وجود أربعة قطاعات الذي يعبر عن توازن الدخل عندما الناتج يساوي الطلب الكلي(AD)كالتالي:[3]

$$Y = AD = C + I + G + (X - M) \quad \text{.....(10)}$$

حيث: C: الانفاق الاستهلاكي.

I: الانفاق الاستثماري.

G: الإنفاق الحكومي.

$(X - M)$: صافي الصادرات.

من خلال معادلة الطلب الكلي يتضح جليا أن الإنفاق العام أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي حيث هناك علاقة خطية تربط بينهم حيث يمثل الانفاق العام المتغير المستقل الذي يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي، فزيادته من شأنه زيادة الناتج بناء على أثر المضاعف الكيتزي، لذا فان "نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كيتز أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام التلقائي على النمو الاقتصادي لا سيما في المرحلة المبكرة من التنمية، واداة مهمة متاحة للحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام (العمالة)، لذا فانه يفترض أن سببية

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص16-17.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، نزار كاظم الخيكاني، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[3] صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص224.

العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى ان زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكينزي"[1].

ثالثا– أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف: حاول كل من الاقتصاديين Tullour و stiguer تفسير الظاهرة من خلال أطروحتهما المسمات أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف، من منطلق أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض الأعوان دون آخرين، وطالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون وتنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون[2].

رابعا – قانون باركنسون Loi de Parkinson (1958): اعتبر باركنسون ان اتجاه "الإدارة الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء، حيث يرى إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل مرضي لا يتماشى مع متطلبات حاجة العمل...، والواقع ان هذه الظاهرة التاريخية لا تنطوي على زيادة الإنفاق العام فحسب ولكنها تعني إساءة استخدام الموارد البشرية وتبديد جهود العاملين حيث عادة ما يشترك عدد كبير من العاملين أو الموظفين في أداء عمل يمكن أن ينجزه عدد أقل بكثير بل أنه في كثير من الأحوال ما يترتب على هذه الظاهرة إعاقة كثير من المصالح الحكومية"[3].

خامسا– نظرية بيكوك ووايزمان: في حين أن قانون واجنر قدم تفسيرا لاتجاه الإنفاق العام في علاقته بالنمو الاقتصادي، قدم كل من الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد في دراسة لهما تحت عنوان نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة سنة 1961، تفسير التقلبات في الإنفاق الحكومي في المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة (1890-1955)[4]، وتوصل الى أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق العام، وإنما هناك عوامل أخرى، حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم النفقات العامة تتم في غالبيتها في فترة الأزمات والحروب وتزيد وفق وتيرة مفاجئة وكبيرة، كما أشار بيكوك ووايزمان إلى أن الأزمات التاريخية (الحروب، مشاكل الإنتاج، البطالة الهيكلية...إلخ) لها وزن مهم في تحديد حجم الإنفاق[5]، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل الإنفاق المتزايد، ويصعب التراجع عن هذا المستوى في الفترات التالية وخاصة أن أفراد المجتمع يكونوا قد تعودوا على مستوى معين من استهلاك الخدمات العام وتقبلوا الزيادة في الأعباء العامة التي تم الاعتماد عليها في تمويل النفقات المتزايدة[6].

---

[1] كريم سالم حسين الغالبي، نزار كاظم الخيكاني، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر،2009، ص 284.

[4] دحماني محمد ادريش، ناصر عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص5.

[5] محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتورة ، جامعة تلمسان، الجزائر،2015، ص45.

[6] سعد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص485.

سادسا– تحليل Colum: يفسر ظاهرة زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة الإيرادات العامة. ويتم قياس العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لمعرفة تحقق ظاهرة زيادة النفقات، عن طريق مرونة النفقات العامة بالنسبة للإيرادات العامة والتي تعرف على أنها: معدل نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في الإيرادات العامة، ويتم التعبير عنها بالشكل التالي[1]:

$$\frac{\text{التغير النسبي النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي للإيرادات العامة}} = \frac{\text{معدل النمو السنوي للنفقات العامة}}{\text{معدل النمو السنوي الإيرادات العامة}} \qquad (11)$$

سابعا– تفسير Musgrave. R.A. and Musgrave 1979: فسر زيادة الإنفاق العام من خلال نموذج التنمية الذي وضعه "إذ أكد فيه أن المراحل التنمية الأولى تجعل الحاجة ملحة إلى الخدمات الاجتماعية العامة (مثل الطرق والكهرباء والموانئ)، والتي يحجم عنها القطاع الخاص لانخفاض مردودها الاقتصادي وارتفاع تكاليفها، مما يجعل الحكومة مرغمة على توفيرها لترتفع استثمارات القطاع العام إلى إجمالي الاستثمارات، ثم تبدأ بالانخفاض في المراحل المتقدمة للتنمية الاقتصادية فترتفع مساهمة القطاع الخاص بالتدريج، وربما لا تنطبق هذه الأفكار على الدول النامية إلا أنها بشكل عام تعبر عن حالات مختلفة للتنمية الاقتصادية لعدد من الدول المتقدمة". [2]

ثامنا– تفسير" جيز "لتزايد النفقات العامة: يرجع جيز "*Jèze*" تزايد النفقات العامة إلى أمرين يتمثلان في تكفل الدولة بوظائف جديدة تستدعي نفقات جديدة، و توسع الدولة في القيام بوظائفها القديمة وعنايتها بها عناية أكبر، ويقول إننا إذا حللنا أسباب زيادة النفقات العامة لوجدنا أنها نوعان :

1– أسباب الزيادة الظاهرية : وأهمها ضعف القوة الشرائية للنقود، إصلاح أساليب تحرير الحسابات العامة، التغيرات الطارئة على عدد السكان وعلى اتساع مساحة الدولة، ازدياد استعمال طريقة النفقة العامة، وحلول المؤسسات العمومية محل المؤسسات الخاصة.

2– **أسباب الزيادة الحقيقية** :ويرى أنها تتمثل في خمسة أمور:

أ– أسباب عامة : أهمها نمو روح التبصر الاجتماعي لدى الحاكمين؛

ب– أسباب مالية :كميل الحكومات إلى الإسراف عند وفرت الإيرادات؛

ت– **أسباب اقتصادية؛**

ث– أسباب اجتماعية؛

ج– أسباب سياسية.

---

[1] محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] سلامي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص96.

المطلب الثالث: أسباب زيادة الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة زيادة الإنفاق العام من ضمن اكثر الظواهر التي تم دراستها في الاقتصاد، وفسر ذلك واجنر إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يعبر عن الناتج القومي، وارجعت عدة دراسات إلى اسباب عديدة وما اتفق عليه ان هناك نوعين من الأسباب التي ادت إلى زيادة الانفاق العام هما:

أولا- الأسباب الظاهرة لزيادة الإنفاق العام: يقصد بالأسباب الظاهرة تلك "الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة"[1].

وتعرف الزيادة الظاهرة (غير حقيقية) لنفقات العامة "بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون ان يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة للإشباع الحاجات العامة "[2]، ويعني أن الزيادة الرقمية في الإنفاق العام لا تصاحبها زيادة في نصيب الفرد أو المستهلك من السلع أو الخدمات المقدمة لإشباع الحاجات العامة، فهي إذن زيادة وهمية مطرجمة في أرقام عددية لحصيلة الإنفاق العام التي لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية وزيادة في حجم ونوع السلع والخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع، وترجع أهم الأسباب إلى :

1- تغير قيمة النقود (التضخم النقدي): لعل من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة الظاهرة في الوقت الحاضر هو تدهور القيمة الحقيقية للنقود أو ما يعرف بانخفاض القوة الشرائية للنقود والتي ترجع إلى ظاهرة التضخم والمتمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار أو " زيادة الطلب الكلي النقدي عن العرض الكلي السلعي "[3]، مما يلزم على الدولة زيادة حجم الإنفاق العام (زيادة ظاهرة) لتعويض الانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد لتوفير نفس كمية السلع والخدمات ومحافظة على نفس مستوى الإشباع قبل انخفاضها، ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة[4].

2- تغير قواعد الفن المالي: يؤدي تغير القواعد الفنية المستخدمة في إعداد الموازنة العامة أحيانا إلى زيادة ظاهرة (غير حقيقية) في مبالغ المالية للإنفاق العام للدولة، ومن أهم أسبابها[5]:

- اختلاف القواعد المالية المتعلق بإعداد الموازنة والحسابات العامة؛
- اختلاف السنة المالية المحددة في الدولة وعلى التعديلات التي تجري على فترة بداية ونهاية السنة المالية؛
- تعدد الميزانيات (إضافية، خاصة، تكميلية،...) يؤدي إلى حدوث تداخل بينها وتكرار حسابات بعض النفقات العامة؛

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص78.
[2] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص53.
[3] غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص200.
[4] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[5] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص80.

- اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة لأخرى قد يؤدي إلى إيجاد زيادة ظاهرة في النفقات العامة.

وفي الواقع أن تغير القواعد المالية في إعداد الموازنة العامة، يمكن اعتباره سببا من أسباب الزيادة الظاهرة المؤقتة وليس المستديمة، حيث تظهر تلك في حسابات السنة المالية التي تأتي بعد تغير تلك الأسباب بشكل مباشر، وعليه لا يتكرر ولا يستمر لأعوام أخرى[1].

3- إتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان: يعد اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة إقليمها (بإنظام اقليم)[2] إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة ضاهرية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ارتفاع أرقامها (مثل فترة الوحدة بين مصر وسوريا خلال الفترة الممتدة من (1958-1961)[3]؛ وكذلك زيادة عدد السكان والتي تعتبر ظاهرة طبيعية تقدر بنسبة 1% سنويا تقريبا في الدول المتقدمة ومن 2-4% في الدول الأخذة في النمو وتحسب على النحو التالي[4]:

نسبة الزيادة السنوية للسكان= (عدد الولادات خلال السنة- عدد الوفيات+ الهجرة من الداخل إلى الخارج - الهجرة من الخارج إلى الداخل) ×100..... (12)

فعادة ما تؤدي الزيادة في عدد السكان وتغير البنية الهيكل للسكان إلى زيادة ظاهرة في حجم الإنفاق العام فزيادة عدد الشباب في سن العمل دون توفر مناصب عمل تؤدي إلى زيادة الدولة من نفقاتها مخصصة لتعويضات عن البطالة، كما أن زيادة نسبة كبار السن تؤدي إلى زيادة نفقات الشيخوخة وهي زيادة ظاهرة فقط دون أن تؤدي إلى زيادة حقيقية للأفراد.

4 - الفساد الإداري: يعتبر من أهم الأسباب المؤدية لزيادة الإنفاق العام حيث "أن جميع دول العالم سواء الديمقراطية منها أم الاستبدادية تسيطر على توزيع ثرواتها، ويتم توزيع الثروات عادة عن طريق مسؤولين رسميين يمتلكون سلطات تشمل التقرير والتقييم وفق ما يناسبهم، وإن المؤسسات الخاصة والأفراد الذين يريدون معاملات تفضيلية يكونون مستعدين للدفع مقابل ذلك، وهذه الدفعات تعد فاسدة لأنها تقدم بشكل غير قانوني من أجل الحصول على منفعة، وهذا ما يؤدي إلى وقوع خطأ في تجارة الدولة، وهذا يعني أن المؤسسات التي أنشأت لتحقيق المنافع العامة قد أصبحت وسيلة لإثراء وتقديم المنافع للفاسدين"[5].

ثانيا - الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام: ويقصد بالأسباب الحقيقية" تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، ناتجة عن زيادة الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من

---

[1] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] مثلا استرجاع الاراضي السورية والفلسطينية المحتلة يؤدي إلى زيادة نفقات المخصصة للإقليم الجديد دون زيادة في كمية الإنفاق على الاقاليم القديم.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص80.

[4] محمد طاقة ، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص44.

[5] مهدي سهر الجبوري، سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988-2009)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة كربلاء، العراق، المجلد الثاني، العدد الثامن،2015 ص 160.

النفقات العامة"[1]؛ وتعرف الزيادة الحقيقية (الفعلية)" تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة كمية/أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد، اي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة"[2].كما تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة "زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما"[3].

وتشير الدراسات المتخصصة في المالية العامة إلى تنوع الأسباب الحقيقية المولدة لزيادة الإنفاق العام والتي ترجع إلى اسباب عديدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، مالية وادارية.

1- الأسباب الاقتصادية: وهي التي ترجع نمو الإنفاق العام إلى متغيرات اقتصادية اهمها:

أ- النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي: من الطبيعي ان يصاحب النمو الاقتصادي في اي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، والتي تؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على المزيد من السلع والخدمات التي تعتبر من بين السلع والخدمات العامة، هذا ما يؤدي إلى نمو حجم الإنفاق العام لتوفير متطلبات أفراد المجتمع، كما ان زيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة الأوعية الضريبية وزيادة مقدار ما تقتطعه الدولة من ضرائب ورسوم وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات العامة، هذا ما يشجع الحكومة على توسع في اشكال الإنفاق العام وتوفير كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة [4].

ومن جهة اخرى فزيادة الدخل القومي تؤدي إلى ارتفاع في معدل الدخل الفردي، مما يحدث تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات وينتج عنها زيادة أخرى في الدخل بفعل مضاعف الإنفاق الذي يؤدي بمطالبة الأفراد بمزيد من السلع وطلب سلع جديدة لم يكن بوسعهم الحصول عليها قبل تحسن الدخل الفردي والتوسع في طلب الخدمات العامة مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم ...إلخ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام للدولة لتلبية متطلبات الأفراد المزايدة، وتحصل في حالة حدوث انتعاش في الاقتصاد وعلى النحو التالي[5] :

زيادة الدخل القومي ⇐ زيادة الدخل الفردي ⇐تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات ⇐زيادة أخرى في الدخل (بفعل مضاعف الإنفاق) ⇐ نقل الطلب على السلع وخدمات أخرى (الصحة والتعليم ...الخ ⇐ زيادة الإنفاق الكلي لسد هذه الحاجات.

ب- التوسع في إقامة المشروعات العامة: يقود توسع الدولة في القيام بالمشروعات العامة وتنفيذ البرامج التنموية المسطرة بهدف توفير السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع كإنجاز المستشفيات ومدارس والطرق تؤدي الى زيادة حجم الإنفاق العام، كما قد يكون الهدف من بعض المشاريع العامة خاصة الاقتصادية منها هو الحصول على موارد مالية للخزينة العامة أو تسريع معدلات النمو الاقتصادي وتوجيه النشاط الاقتصادي

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] عادل أحمد حشيش، مصطفى رشيد شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[4] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص112-113.

[5] محمد طاقة ، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص46.

للدولة[1].

ج- زيادة المنافسة الاقتصادية: أدت زيادة المنافسة الاقتصادية بين الدول إلى زيادة مخصصات النفقات العامة للمشاريع الوطنية إما في صورة إعانات اقتصادية وذلك لتشجيع التصدير ومنافسة في الأسواق الأجنبية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتشجيع المنتج المحلي والقضاء على الاحتكار و منافسة المنتوجات الأجنبية في الأسواق الوطنية.

د- توالي الدورات الاقتصادية: إن تعاقب فترات الرخاء والأزمات تحدث أثرا على النفقات العامة من حيث أنها تميل للارتفاع في كثير من الدول في حالة الرخاء، كما تزيد حصيلة الضرائب نتيجة ارتفاع الأسعار وتحسن المداخيل، ومن ثم توسع الوعاء الضريبي وزيادة أوجه الإنفاق العام، وإذا جاءت فترة الأزمة بعد ذلك يصعب على الدولة تخفيض الإنفاق العام إلى مستواه قبل فترة الرخاء بل تضطر الدولة لزيادة الإنفاق العام للتقليل من حدة الأزمة ومعالجة الأثار المترتبة عنها[2].

و- **التبادل اللامتكافئ:** من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الإنفاق الحكومي في البلدان المتخلفة وما ينجم عنها من ضعف من موقع هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن دخول البلدان النامية في علاقات تبادلية غير متكافئة مع البلدان المتقدمة أدى إلى تحقيق خسائر واضحة قد نجم عنها تدهور في شروط التبادل التجاري العالمي commercial exchange conditions وانخفاض اسعار الصرف في الأسواق النقدية الدولية وارتفاع نسبة التضخم المستورد، فظلا عن ما تفرضه من قيود لحماية صادراتها من قبل الاقتصاد العالمي، هذا ما أدى إلى زيادة النفقات العامة بشكل كبير بسبب ارتفاع فتورة الواردات وانخفاض الصادرات[3].

2- الأسباب الاجتماعية:

للاسباب الاجتماعية دور مهم في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة وتوفير خدمات جديدة نتيجة التحولات الاجتماعي المسايرة للمجتمعات ورغبة الأفراد المتزايدة في تحسين مستوى معيشتهم، ولتوفير هذه المطالب وتحقيق التوازن الاجتماعي تعمل الدولة على زيادة الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمتجددة والتي عادة ما تتغير بفعل ما يلي:

أ- نمو الوعي الاجتماعي وتبدل انماط الاستهلاك: لا شك ان انشار التعليم في العصر الحديث ادت إلى زيادة وعي الأفراد بحقوقهم، مما دفعهم بمطالبة الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخول والثروة لأجل إزالة الفوارق الاجتماعية، كما ان نمو الوعي الاجتماعي يؤدي إلى زيادة

[1] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، ص98، متاح على: (www.kotobarabia.com(http://djeln3.blogspot.com/2014/09/blog-post_49.html تاريخ الاطلاع: 2016/02/24، الساعة 15:00.

[3] مهدي سهر الجبوري، سلام كاظم شاني، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الضغوط الاجتماعية على الحكومة لتوفير حد أدنى من الخدمات والقيام بمهام لم تقم بها سابقا كالتأمين على البطالة والأمومة والمرض والشيخوخة وغيرها. ويمكن تلخيص تأثير زيادة الوعي على الإنفاق كالآتي[1]:

زيادة الوعي ⟵ ضغط جماهيري على الدولة لتوفير حد ادنى من الخدمات.

زيادة الوعي ⟵ ضغط جماهيري على الدولة بقيام بمهام لم تقم بها سابقا كالمطالبة بضمان اجتماعي، التأمين عن البطالة والشيخوخة، التأمين الصحي ...إلخ.

كما أن تبدل أنماط الاستهلاك لدى الأفراد نتيجة لأسباب عديدة كالتقليد والتطور الصناعي ادت إلى تنوع الحاجات العامة وزيادة الطلب على منتجات جديدة، وعلية تعمل الحكومة على توفير هذه السلع للأفراد بأسعار معقولة من خلال زيادة نفقات الدعم الاجتماعي.

ومع تطور دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي، أصبح على عاتقها اهداف عديدة لا تنصب فقط على رفع مستوى الدخل بل تعد ذلك الى إعادة توزيع هذا الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ، وكذا القيام بالرعاية الصحية للمسنين والاطفال والعاطلين عن العمل...إلخ[2].

ب- زيادة عدد السكان: تعد ظاهرة ارتفاع عدد السكان ظاهرة طبيعية في تزايد مستمر في معظم الدول خاصة المتخلفة منها وهذا نتيجة لأسباب عديدة، فزيادة عدة السكان تؤدي إلى زيادة الخدمات المقدمة لهم وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام، كما ان التنوع الهيكلي للفئات العمرية كزيادة نسبة أمل الحياة وقلة وفيات الأطفال يؤدي إلى زيادة نسبة كبار السن، ومن المعروف أن إنتاجية هذه الفئة العمرية منخفضة أو تكاد تكون معدومة مما يفرض على الدولة زيادة الرعاية الصحية وفي النفقات التقاعدية، كما أن وجود نسبة كبيرة في سن العمل يخلق مشكلة البطالة أمام ضعف الجهاز الإنتاجي وخاصة في الدول المتخلفة، مما يسبب ضغط جماهيري مما يفرض على الدولة زيادة مخصصات التأمين على البطالة، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم النفقات الاجتماعية[3].

ج- اتساع المدن: كلما اتسعت رقعة المدن كلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة، لأن سكان المدن أكثر طلبا للخدمات العامة من سكان الريف بسبب ارتفاع مستواهم الثقافي والحضاري.[4]

3- الأسباب السياسية:

تؤثر بعض الأسباب السياسية في زيادة النفقات العامة للدولة من خلال سياستها الداخلية في ظل حدودها وعلاقتها مع مختلف تنظيمات المجتمع أو من خلال سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[3] محمد خضاونة، مرجع سبق ذكره، ص.ص64-65.
[4] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص84.

الأخرى، ولذلك يمكن أن نقسم الأسباب السياسية إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

أ- الأسباب السياسية الداخلية: و تتعلق بالسياسة الداخلية للدولة ونذكر منها:

- **انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية:** أدى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية إلى زيادة مطالبة الأفراد بحقوقهم في توفير الخدمات العامة باعتبارها حق مشروع ومن واجبات الدولة يجب تقديمها لصالح المجتمع. وتغيرت بذلك فكرة عدم مسؤولية الدولة اتجاه رعياها مما زاد من أعباء الدولة [1].

- **توسع وظائف الدولة ونمو مسؤوليتها:** مع زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسع وظائفها التي لم تعد تقتصر على القيام بتوفير الآمن والدفاع والقضاء، بل تعدت ذلك لمهام جديدة وعلى رأسها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقليل مستويات البطالة، وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة وهذا يتطلب سياسة إنفاقية توسعية.

- **تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها:** إن تعدد الأحزاب السياسية يزيد من حدة التنافس على السلطة في بعض المجتمعات، ولمحافظة الحزب الحاكم على مركزه السياسي يقوم بالإكثار من المشاريع الاجتماعية وتوسيع برامج الخدمات العامة لكسب التأييد العام واستمرار في السلطة، كما يعمل على خلق مناصب شغل جديدة مكافئة لأنصاره، وكل ذلك يزيد من النفقات العامة [2].

- **مستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة:** ويظهر ذلك خاصة في الدول المتخلفة حيث" أن مستوى اخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق العام، فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، والاختلاس والتزوير...إلخ تزيد تكاليف الخدمات العامة ومن ثم زيادة حجم الإنفاق العام، كما أن سوء استخدام كبار الموظفين للأموال العامة يؤدي بالنهاية إلى نفس النتيجة"[3].

ب- الأسباب السياسية الخارجية: وتتعلق بالسياسة الخارجية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ونذكر منها:

- **نمو النفقات العسكرية:** تشكل النفقات العسكرية أحد الأسباب الرئيسية لزيادة النفقات العامة في الوقت المعاصر، "فقد أصبح الإنفاق العسكري يشكل بحدود 10-15 % في الدول المتقدمة ويتجاوز 30 % من الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية"[4]، وترجع لزيادة النفقات الحربية في الدول المتقدمة وتغير استراتيجية الدفاع الحديثة عن الفترة القديمة وذلك بإنشاء قواعد عسكرية دائمة لها خارج حدود الدولة، بالإضافة إلى تكوين تحالفات عسكرية مع دول أخرى والقيام بتدخلات عسكرية لتغير أنظمة الحكم بأنظمة موالية لها بهدف السيطرة على خيراتها، أما بالنسبة للدول النامية فالأسباب عديدة أهمها زيادة المخاطر التي تهدد أمنها

[1] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص114.

[3] محمود حسين الوادي، المرجع السابق، . نفس الصفحة.

[4] نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

وسيادة أراضيها مما يتطلب تكوين الجيوش اللازمة للدفاع عن البلد، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي للمعدات الحربية الحديثة وارتفاع تكاليف اقتنائها مما يزيد من الأعباء العامة.

-**إتساع نطاق العلاقات الدولية:** إن رغبة الدول بتوسيع دورها الدولي وتقوية مركزها السياسي عملت على زيادة تمثيلها الديبلوماسي وتنظيم المؤتمرات الدولية والمشاركة في عضوية المنظمات والمؤسسات الدولية والهيئات التابعة لها، وما تفرضه من حقوق الاشتراك وما تمليه من برامج تنموية كصندوق النقد الدولي، كل ذلك ساهم في زياد ة الإنفاق العام في هذا المجال.[1]

-**توسع الدول في تقديم الإعانات والقروض:** وهذا لأجل تدعيم العلاقات الدولية وما يمليه واجب التعاون والتضامن الدولي، حيث أصبحت في العصر الحديث من أهم أدوات السياسة الخارجية من خلال تقديم قروض أو مساعدة نقدية أو عينية للدول المتخلفة بغرض تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو لمواجهة الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الكوارث الطبيعية أو بقصد تأييد ومساندة اتجاه سياسي معين[2].

4- الأسباب الادارية:

هذه الأسباب ترتبط بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة ويمكن تصنيفها في مجموعتين هما:

أ- توسع الجهاز الإداري: أدى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتوسع في وظائفها ومهامها وتنويع الخدمات العامة التي تقدمها نتيجة طبيعية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة إلى اتساع الجهاز الإداري بزيادة عدد الوزرات والمؤسسات والمرافق العامة، كما نتج عنه زيادة عدد العمال نتيجة التخصص وتقسيم العمل وارتفاع حجم المستلزمات السلعية والخدمية لعمال هذا الجهاز مما ساهم ذلك في زيادة الأعباء العامة[3].

ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة هو " سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية ويزيد الأمر سوءا انخفاض انتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول، وبخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة، وهو ما يطلق عليه قانون باركينسون"[4].

ب- استخدام الأساليب الإدارية الحديثة: من الأسباب الإدارية في زيادة الإنفاق العام هو" استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في الجهاز الحكومي بهدف رفع الأداء وضبط ومراقبة الحسابات وأداء العاملين في

[1] نوزاد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص115.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[3] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص.ص116-117.

[4] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامة، مرجع سبق ذكره، ص82.

الجهاز الإداري وإدخال الوسائل الحديثة من أجهزة الحاسوب والمعدات المكتبية وغيرها ساهم في زيادة الإنفاق العام"[1].

5- الأسباب المالية:

وهذه الأسباب ذات منشأ مالي ترتبط بصورة أساسية بتوفر فائض في الإيرادات العامة وسهولة لجوء الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي.

أ- توفر فائض في الإيرادات العامة: يحصل فائض في الإيرادات العامة نتيجة عدة عوامل لعل من أهمها سوء تقدير الجيد للنفقات العامة، وفي ظل الظروف العادية يشجع الحكومة على الإنفاق في أوجه جديدة قد لا تكون ضرورية وزيادة ميزانية الوزرات والهيئات والمؤسسات العام مما يزيد من التبذير والإسراف في المال العام وانتشار الاختلاسات وغيرها؛ كما ان "سهولة وزيادة قدرة حكومات العديد من الدول في الحصول على الإيرادات العامة قد خلق حافزا قويا لحكومات الدول على زيادة الإنفاق العام"[2].

ب- لجوء الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي: تلجأ الدولة لتغطية العجز في الميزانية العامة إلى القروض الداخلية في شكل اصدار سندات للاكتتاب للأفراد بشروط سهلة ومناسبة مثل إعفاء فوائد السندات من الضرائب[3] وعدم قابلية السندات للحجز، هذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة للأفراد من جهة ومن جهة اخرى يؤدي إلى زيادة اعباء الدولة في تسديد خدمة الدين من فوائد السندات وإرجاع أصل الدين.

ويمكن للدولة الحصول على قروض خارجية من المنظمات والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مقابل شروط يتم الاتفاق عليها، وعادة ما تقع الدول المقترضة في مشكلة ارتفاع أقساط الفائدة وتضخم الدين العام نتيجة ارتفاع أسعار الصرف وتدهور العملة الوطنية التي تؤدي إلى زيادة نفقات خدمة الدين، وعلى سبيل المثال فقد بلغت خدمة الدين في لبنان سنة 2009 مبلغ 6040 مليار ليرة لبنانية بزيادة قدرها 1390 مليار ليرة عن عام 2008، كما أن خدمة الدين إستهلكت الجزء الأكبر من إيرادات الخزينة العامة بنسبة أعلى من 50% [4].

كما تلجأ الدولة في بعض الأحيان الى عملية الإصدار النقدي دون توفر غطاء قانوني مما يرفع من الإيرادات العامة على النفقات العامة وتزيد الضغوط التضخمية وما تصاحبه من ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور القدرة الشرائية للنقود، وحرصا من الدولة على تحسين مستوى المعيشة للأفراد تزيد أشكال الانفاق

---

[1] محمد خضاونة، مرجع سبق ذكره،ص66.

[2] سعد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص491.

[3] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص.118.

[4] خليل جبارة، سعيد عيسى، أولويات الإنفاق العام في لبنان في ظل أهمية إدارة حجم الدين العام، **مؤتمر حول: أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية**،23-24 ديسمبر 2009،ص13، متاح على http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html تاريخ الإطلاع:2016/03/02.الساعة:14:00.

العام في صورة تدعيم لأسعار السلع والخدمات الضرورية وغيرها .

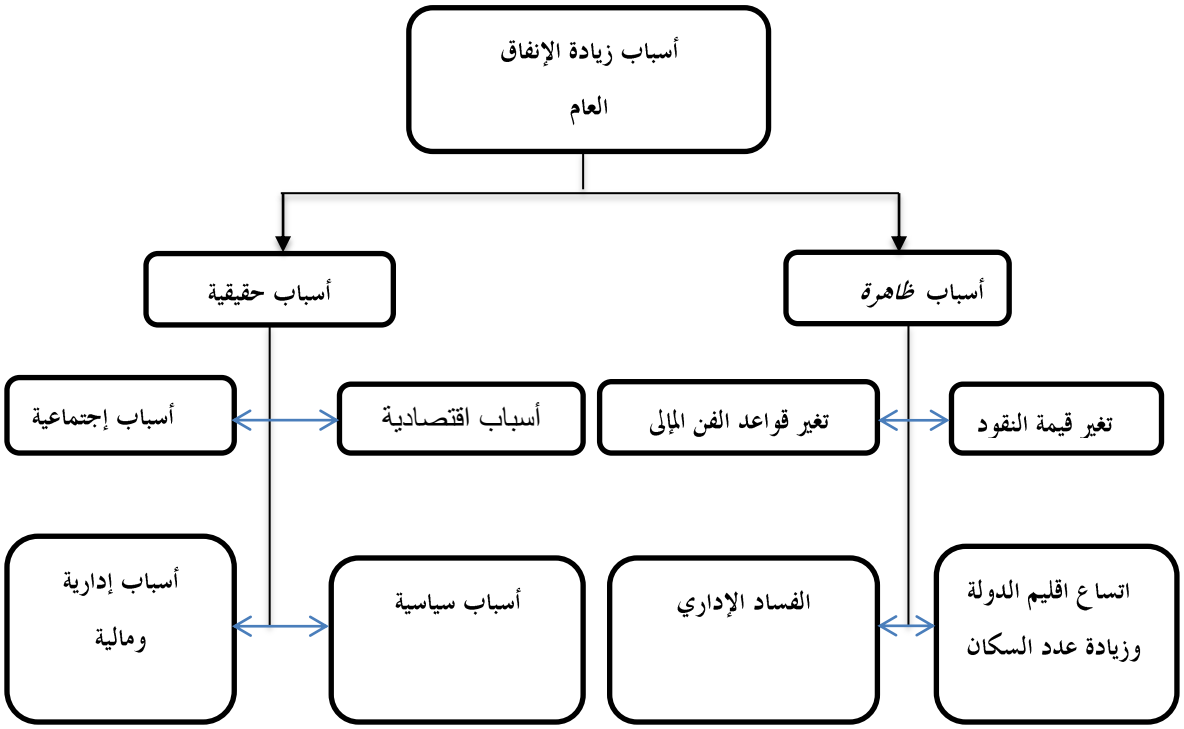
وما يمكن استنتاجه من خلال الطرح السابق أن:

– توافر فائض في الإيرادات العامة ⇐ خلق أوجه جديدة للإنفاق وانتشار ⇐توسع في الإنفاق العام.

– سهولة الاقتراض العام ⇐زيادة الطلب على القروض العامة ⇐ زيادة الدين العام ⇐زيادة نفقات خدمة الدين(فوائد واقساط) ⇐ زيادة حجم الإنفاق العام.

من خلال العرض السابق يمكن إدراج أهم أسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق العام في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–7): أسباب زيادة الإنفاق العام



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص54، بتصرف.

المبحث الثالث: مراجعة الابحاث والدراسات العلمية السابقة

لقد كان للإنفاق العام اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين منذ ازمة الكساد العالمي (1929-1933)، حيث رأى كينز ضرورة تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام للخروج من الركود الاقتصادي وأصبح كسياسة اقتصادية تلجأ لها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج مختلف الأزمات الاقتصادية وخاصة الأزمات المالية، فقد قامت أروبا بإنفاق مبالغ ضخمة لأجل التعافي من الأزمة المالية الراهنة، ونظرا لمحدودية الموارد المالية الممولة للنفقات العامة والتي تختلف من اقتصاد دولة لأخرى فقد قامت عدة دراسات حول الموضوع سوف نعرض أهمها بهدف الاستفادة منها وتدعيم الدراسة النظرية وحصر كامل العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام واختيار أحسن النماذج الإحصائية مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

1- دراسة بن عزة محمد (2015)[1]: هدف الدراسة هو تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر وفق نظرية المربع السحري لـــ n.kaldor(1971) التي تشمل على المتغيرات التالية (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، رصيد الميزان التجاري) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2013)، نتائج الدراسة بينت ان أثر الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار ، معدل البطالة وميزان التجاري هي ضعيفة، وهي ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية سالفة الذكر حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة.

أما من بين التوصيات نذكر:

- اصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف والانتقال من تبويب الميزانية العامة بناءا على أساس الوزرات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج، وتفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.
- اعتماد ادوات تمويلية جديدة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في اسعار البترول.
- يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريان الاقتصاد.
- العمل على وضع استراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية والإعانات الموجهة للمستثمرين بهدف

[1] محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية – دراسة العلاقة بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الإنحدار الذاتي VAR ، **مجلة رؤى اقتصادية** ، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد9، 2015

ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

2-دراسة عبد القادر قداري(2014)[1]: هدف الدراسة هو معرفة مدى تأثير النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2012) من خلال تحديد العلاقة بين النفقات العامة كمتغير تابع والنمو السكاني كمتغير مستقل باستخدام المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وبالاعتماد في تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى العادية MCO وبالاستعانة ببرنامج Eviews 7.2.

توصل الباحث من خلال الدراسة القياسية إلى وجود أثر متذبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات العامة حتى ثلاث فجوات(سنوات) متأخرة زمنيا، وتظهِر هذه العلاقة شيئا مهما وهو التأثير الديناميكي للنمو السكاني على النفقات العامة في شكل دالة خطية، كما تم قياس القوة التفسيرية للنموذج وتبين بأن النمو السكاني يتحكم في 69.09% في تزايد النفقات العامة في الجزائر، كما توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة سببية من النفقات العامة باتجاه النمو السكاني مما يعني أن النفقات العامة لا تؤثر في زيادة عدد السكان.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من بينها هيكلة الإنفاق العام لصالح النفقات ذات الطابع الاجتماعي بما يساهم في رفع مستوى معيشة السكان والتقليل من التفاوت في المداخيل، من خلال نموها بمعدل يتماشى أو يفوق معدل النمو السكاني، مع أخذ عجز الميزانية بعين الاعتبار ومحاولة وضع مجال له كي لا يتعداه، ليس من خلال ضغط النفقات العامة بل بانتهاج سياسة إنفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت هذا الإنفاق.

3- دراسة بن سبع حمزة (2012)[2]: هدف الدراسة الوصول إلى مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على كل من الإنفاق الحكومي، عرض النقد، البطالة والتضخم في الجزائر، وكذا محاكاة أثار مختلف الصدمات المتأتية من كل متغير من متغيرات النموذج، حيث تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي من خلال تقنية أشعة الانحدار الذاتي **VAR**، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي وجود استجابات معنوية من طرف المتغيرات الاقتصادية الكلية المعنية اتجاه صدمات أسعار النفط، حيث أظهرت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومتغيرتي الإنفاق الحكومي وعرض النقد على المدى القصير، المتوسط والبعيد؛ إذ أن الصدمات الإيجابية في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي وكذا مستويات عرض النقد، في حين ظهر أن العلاقة بين سعر النفط و التضخم هي علاقة عكسية في المدى القصير – المقدر بسنة واحدة فما أقل- قبل أن تتحول إلى علاقة طردية على المدى المتوسط -ابتداءً من السنة الثانية – من جهة أخرى ظهر أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط والبطالة في المدى القصير، المتوسط وحتى

[1] عبد القادر قداري، **اثر النمو السكاني الاقتصادي على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر، 2014.

[2] بن سبع حمزة، **اثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام تقية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2010)**، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

الطويل، بحيث تؤدي الصّدمات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض معدلات البطالة؛ ومن نتائج اختبار السببية حسب مفهوم Granger أن أسعار النفط تساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية بهذه المتغيرات.

وأوصت الدراسة بتوسيع دائرة البحث في هذا المجال من خلال قيام بدراسة انعكاسات العلاقة بين سعر النفط والدولار الأمريكي على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وكذا أثر أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

4-دراسة دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر(2012)[1]: الهدف من هذه الدراسة هو إثبات صحة قانون فانغر في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1970-2009، وتم استخدام تقنية حديثة التي عرضها pesaran وأخرون (2001) والمتمثلة في نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة[2] (ARDL) وباستخدام منهج الحدود، وكذا اختبار تودا ياماموتو الموسع. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات والتي تعكس و تدعم الإطار النظري لقانون واجنر، كما أن اختبار تودا - ياماموتو فسر الحقيقة الاقتصادية في الجزائر حيث أن النمو الاقتصادي هو الذي يوجه و يحدد حجم الإنفاق العام خاصة في المدى الطويل و منه فإن تزايد النفقات العامة في الجزائر ما هو إلا نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي المقترن بارتفاع أسعار النفط، واستخلاص نتيجة مهمة مفادها أن قانون واجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسات الحكومة المنتجة حاليا ووضع معايير لتقييم اتجاه سياسة الإنفاق في البلد و كذا تحديد الحد الأمثل للتدخل.

5-دراسة أولاد العيد سعيد (2003)[3]: هدف الدراسة هو إيجاد العلاقة بين عجز الميزانية وهيكل النفقات العامة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي للفترة (1980-1999)، حيث تم في المرحلة الأولى نمذجة العلاقة بين الإنفاق الجاري والاستثماري كمتغيرين تابعين كل على حدى ومجموعة من المتغيرات المستقلة (معدل التضخم، حجم الكتلة النقدية، المستوى العام للأسعار، المديونية الخارجية، الصادرات،

---

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدودARDL ، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، العدد11،2012.

[2] يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها .و يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين .الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية . I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر (Engle- Granger, 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW Test) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test في إطار نموذج VAR .

[3] أولاد العيد سعيد، **دراسة قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

الواردات، معدل سعر الصرف، الادخار العائلي، معدل البطالة، الضرائب، الجباية البترولية)، أما في المرحلة الثانية تم نمذجة العلاقة بين رصيد الميزانية (عجز الموازنة) كمتغير تابع وبقية المتغيرات المستقلة السابق الذكر بالإضافة الى نفقات التسيير، النفقات الاقتصادية والنفقات الاجتماعية (نفقات التجهيز)، الناتج الداخلي الخام، الإيرادات العامة. وتم تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى العادية باستعانة ببرنامج TSP، توصلت الدراسة الى تحديد النماذج المفسرة للتغير في النفقات ورصيد الميزانية كالتالي:

أ- نفقات التسيير(الإنفاق الجاري): يوجد نموذجين يفسران التغير في نفقات التسيير هما:

- علاقة خطية تربط بين نفقات التسيير والادخار العائلي، معدل سعر الصرف، قيمة الواردات وقيمة الصادرات.

- علاقة أسية تربط بين نفقات التسيير ومعدل البطالة، والمستوى العام للأسعار، وحجم الكتلة النقدية والضرائب.

ب- نفقات التجهيز(الإنفاق الاستثماري): يوجد نموذجين يفسران التغير في نفقات التجهيز هما:

- علاقة خطية تربط بين الإنفاق الاستثماري و المستوى العام للأسعار، حجم الكتلة النقدية، الصادرات، الجباية البترولية، الضرائب.

- علاقة أسية تربط بين الإنفاق الاستثماري ومعدل البطالة، قيمة الادخار العائلي، الواردات.

ج- رصيد الميزانية (عجز الموازنة): يوجد علاقة خطية تفسر قيمة عجز الموازنة بدلالة نفقات التسيير (طردية)، النفقات ذات الطابع الاقتصادية (طردية)، النفقات ذات الطابع الاجتماعية (عكسية)، الضرائب المباشرة (طردية)، الضرائب غير مباشرة (عكسية)، عدد السكان (طردية)، المستوى العام للأسعار(طردية)، الناتج الداخلي الخام (عكسية) وأخيرا الواردات (عكسية).

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من بينها مراعاة الظرف الاقتصادي المحلي والدولي أثناء إنجاز مشروع الموازنة العامة، وكذلك أن معالجة العجز لا تكون بالضرورة من خلال ضغط الإنفاق العام، بل تكون بانتهاج سياسة إنفاقية مدروسة، يراعي فيها حجم وطبيعة وتوقيت هذا الإنفاق.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1- دراسة كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي (2015)[1]: هدف الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية (الحساب الجاري ،الميزان التجاري، حساب راس المال، عرض النقد الضيق، وعرض النقد الواسع)، وتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية من اختبار

[1] كامل كاظم علاوي ،محمد غالي راهي ، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974- 2010)، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة الكوفة، العراق، حجم 10، عدد 34، 2015.

جذرالوحدة والتكامل المشترك وسببية جرانجر Engle Granger ونموذج Vector Auto Regressive (VAR)، وتوصلت إلى النتائج التالية :

– العلاقة بين التوسع المالي وعرض النقد الضيق هي التغذية العكسية بين المتغيرين أي أن أحدهما يسبب الآخر أو يتأثران بمتغير ثالث ويظهر بشكل متبادل وفي الحقيقة لا توجد علاقة بين المتغيرين.

– عدم وجود علاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية (الحساب الجاري، الميزان التجاري، وعرض النقد الواسع) في العراق عند فترات التخلف (4،1).

– هناك علاقة باتجاه واحد من حساب رأس المال إلى التوسع المالي عند فترات التخلف (4،1).

– إن تزايد التوسع المالي يرتبط بتزايد الإيرادات النفطية.

من توصيات الدراسة التركيز على الإيرادات التي تتسم بالثبات والاستقرار النسبي وذلك لضمان استقرار النفقات الحكومية.

2– دراسة Usenobong F. Akpan (2013)[1]: عنوان الدراسة هو محددات الإنفاق الحكومي في المدى الطويل: تحليل تفصيلي في نجيريا، هدف الدراسة البحث عن محددات المدى الطويل للتوسع الملحوظ في الإنفاق الحكومي في نجيريا باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتحديد العوامل الرئيسية (الاقتصادية، السياسية والديمغرافية) المحددة لحجم الإنفاق العام، باستخدام بيانات سنوية لمدة 51 عام (1960-2010)، وتوصلت الدراسة في النتائج التالية :

_ تدفق المساعدات الخارجية يساهم في التوسع في النفقات الحكومية الجارية على حساب الإنفاق الرأسمالي؛

_ خدمة الدين يقلل من حجم مكونات النفقات الحكومية في المدى الطويل؛

_ الإيرادات هي العامل الرئيسي الذي يفسر نمو الإنفاق الحكومي في المدى الطويل؛

_ الإنفتاح التجاري لديه علاقة سلبية على النفقات الحكومية في المدى الطويل؛

_ زيادة عدد السكان (معظمها في المناطق الحضرية)يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي؛

_ ترتبط فترة الانتخابات مع إنفاق حكومي استهلاكي أعلى.

3– دراسة شعبان فرج (2012)[2]: اهتمت هذه الدراسة بمعالجة وصفية للحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر (حالة الجزائر 2000-2010)، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ومن بين ما خلص إليه الباحث هو أن الحكم الراشد هو امتداد للإدارة الجيدة لمالية الدولة (الإدارة الرشيدة) والتي هي أفضل الطرق لتحقيق الأهداف التي تسعي إليها الحكومة، كما تؤدي أوجه الضعف في الحكم من

[1] Usenobong F. Akpan, Long-term Determinants of Government Expenditure: A Disaggregated Analysis for Nigeria ، **Journal of Studies in Social Sciences**,Volume5,Number1,2013 .DISPONIBLE SUR: <http://infinitypress.info/index.php/jsss/article/view> .(Consulté le 30.01.2016).

[2] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012.

قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها واستمرار عجز الميزانية ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة، ما يقلل من كفاءة وفعالية سياساتها وبرامجها التنموية، وشخص سبب الارتفاع الكبير للإنفاق العام وتفاقم عجز الميزانية بالدرجة الأولى إلى تفاقم ظاهرة الفساد وانعدام الشفافية والمساءلة.

أما من بين توصيات الدراسة فينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة لضمان استخدام الموارد العامة وفق الأولويات المحددة وطمأنة أصحاب المصلحة على أن هذه الموارد تدار بطريقة حصينة، هذه الإجراءات تتمثل في تعزيز الرقابة على إدارة المال العام ودعم الشفافية المالية ومحاربة كل أوجه الفساد؛ كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.

4 –دراسة سابق عبد الله علي عبد المجيد، أحمد علي أحمد (2012)[1]: هدف الدراسة التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة أو المحددة للضرائب في السودان، وقد تم اجراء مسح شامل لكافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على حجم الحصيلة الضريبية (حجم الودائع، نسبة السكان في سن الإعالة إلى إجمالي السكان، نسبة السكان المتعلمين إلى إجمالي السكان، نسبة عوائد العمل إلى الدخل القومي، مستوى الدخل القومي، أسعار الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم الواردات، حجم الصادرات، عجز أو فائض في الموازنة العامة، عجز أو فائض في ميزان المدفوعات) باستخدام برنامج Eviews، وقد أسفرت الدراسة على اهم العوامل المحددة للحصيلة الضريبية وهي الودائع ونسبة السكان المتعلمين إلى إجمالي السكان والدخل القومي و سعر الصرف و الوعي الضريبي وعجز أو فائض في ميزان المدفوعات، هذه أهم العوامل التي أدت إلى ضعف الحصيلة الضريبية في السودان خلال فترة البحث.

ومن توصيات الدراسة ضرورة تعدد وتنوع الحصيلة الضريبية بقيام المشرع الضريبي بإحداث تغيرات ضريبية من فترة لأخري في هيكل التشريع الضريبي يتناسب بما يطرأ من تغيرات اقتصادية واجتماعية في بنية الاقتصاد، وكذا رفع مستوي الوعي الضريبي لدى المواطنين عن طريق بث برامج إذاعية وتلفزيونية تجعلهم أكثر إقناعا بجدوى الإنفاق العام فيدفعون الضرائب ولا يتهربون منها.

5– دراسة علي سيف المزروعي(2012)[2]: هدف الدراسة هو البحث التفصيلي في النفقات العامة للموازنات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديد أثر هيكل النفقات العامة على التوازن الاقتصادي وبيان أثر القطاع النفطي على الموازنات الحكومية ودورها في عملية التنمية والتوازن الاقتصادي،

---

[1] سابق عبد الله علي عبد المجيد، أحمد علي أحمد، تحليل العوامل المحددة للحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة 1985–2005 (دراسة قياسية)، مقال منشور في **مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**، حجم 13،عدد 2، نوفمبر2012.

[2] دراسة علي سيف المزروعي، **الإنفاق العام واثره على التوازن الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة** ، أطروحة دكتورة في الاقتصاد ،جامعة دمشق، سورية، 2012.

وكذا تفسير الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه للفترة (1990-2009) باستخدام مجموعة من النماذج الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عجز الموازنات الحكومية في دولة الإمارات خلال فترة(1990-2004) سببه زيادة النفقات العامة وليس التذبذب في أسعار النفط في السوق العالمية، في حين أن فائض الموازنات الحكومية للدولة التي تحققت خلال الفترة (2005-2009) سببه زيادة أسعار النفط في السوق العالمية وليس بسبب محاولة الحد من تزايد النفقات العامة.

- أن الإنفاق العام يتأثر إيجابيا وبصورة جوهرية بالإيرادات العامة في الميزانية التشغيلية للدولة، حيث أن الإيرادات العامة تتحكم بنسبة 77% من التغيرات التي تحصل في الإنفاق العام .

- تأثر الإنفاق العام إيجابيا وبصورة معنوية بالإيرادات المتوقعة، كما أن الإيرادات المتوقعة تساهم بنسبة 67 % في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الإنفاق العام.

- يؤثر الإنفاق العام ايجابيا وبصورة جوهرية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث الإنفاق العام يتحكم بنسبة 90 % في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها:

- لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريق فعالة، ينبغي ترشيد الإنفاق العام والحد من الإنفاق العام الترفي والغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الحتمية.

- ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عنصر وحيد للدخل كالبترول الذي يؤدي إلى حصول انحرافات كبيرة في عناصر ميزانية الدولة بسبب تقلبات التي تحصل في أسعار البترول.

6- **دراسة الدكتور كريم سالم حسين الغالبي (2012)[1]**: يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1975-2010 في الأجلين القصير والطويل، وتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقراريه السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر.

أوضحت نتائج الاختبار ان الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تتصف بخاصية الجذور وأنهما على علاقة تكاملية مشتركة، وتشير النتائج الإحصائية للنموذج وجود دلائل على أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الآجل تتجه من الناتج الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة وهو ما يدعم قانون واجنر.

[1] كريم سالم حسين الغالبي بعنوان "الإنفاق الحكومي واختبار قانون فانجر (wagners law) في العراق للمدة (1975- 2010): تحليل قياسي ،**مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الكوفة، حجم 3، عدد 25، 2012.

7- دراسة Sultan N. Abu Tayeh and mairna H.mustafa (2011)[1]: تهدف هذه الدراسة الى تحليل العوامل التي تؤثر على الإنفاق العام في الأردن للفترة 1990-2010، كما تشير إلى الأثار المترتبة على تحسين أداء الإنفاق العام من خلال دراسة تأثير معدل البطالة ومعدل التضخم ونمو السكاني على نمو الإنفاق (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع.

توصلت الدراسة ان معدلات السكان ،البطالة والتضخم ترتبط إلى حد كبير بالنفقات العامة .

8- دراسة احمد حسين الهيتي وأخرون(2011)[2]: يستهدف البحث تحديد وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الخاص والحكومي إلى جانب مجموعة من المتغيرات الحقيقية والنقدية كما يسعى بشكل مباشر إلى تقدير دالة الاستهلاك وتقرير ما إذا كان الإنفاق الحكومي مكمل أو بديل للإنفاق الخاص، ومن بين قيود ذلك الإنفاق في الاقتصاد الأردني للمدة (1970 – 2007)، وباستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لمعرفة مدى تأثير الإنفاق الاستهلاكي الخاص بصدمات الإنفاق الحكومي بجانب الصدمات للمتغيرات الأخرى في النموذج وقد تم استخدام خمسة متغيرات هي: الدخل القومي، الإنفاق الحكومي، الإنفاق العائلي، عرض النقد والتضخم، ولغرض اختبار مدى استقراريه البيانات فقد تم استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية في هذا المجال (اختبار جذر الوحدة، اختبار ديكي فولر المطورADF، اختبار هانسن، اختبار فيلبس – بيرون pp).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وأن العلاقات السببية الثنائية هي الأخرى قائمة وبتخلف زمني يمتد لفترتين وهذا ينطبق على الإنفاق الحكومي وعرض النقد ومعدل التضخم، بمعنى وجود علاقة سببية ثنائية ومعنوية باتجاهين بين الإنفاق الخاص والإنفاق الحكومي أي كلاهما يؤثر على الأخر، كما أنه من السهل زيادة المستهلك لمعدلات استهلاكه عند زيادة دخله ولكن من الصعب العودة إلى مستويات السابقة عند انخفاض دخله.

9- دراسة c.okaforand and o.Eiya (2011)[3] : جاءت هذه الدراسة بعنوان محددات نمو الإنفاق الحكومي: تحليل تجريبي في نيجيريا، وتسعى هذه الدراسة للتأكد من نمو الإنفاق الحكومي وتحديد العوامل المسؤولة عن هذا النمو في نجيريا للفترة (1999-2008) من خلال اربعة مؤشرات اقتصادية (التضخم، الدين العام، وإيرادات الضرائب والسكان)، وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- معدل التضخم لديه علاقة سلبية مع إجمالي الإنفاق الحكومي؛

---

[1] Sultan N. Abu Tayeh ;The Determinants of Public Expenditures in Jordan., **Journal of Business and Social Science**,centre for promoting ideas USA. No. 8, Vol. 2, May 2011. DISPONIBLE SUR .<WWW.ijbssnet.com > (Consulté le 01.01.2016).

[2] احمد حسين إلهيتي وآخرون، **العلاقة السببية بين الإفاق الحكومي والخاص والعوامل المحددة للنوعين – الأردن حالة دراسية 1970–2007**، 2011، متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45616 ،تاريخ الإطلاع 2016/01/15.

[3] C.Okafor and O. Eiya, Determinants of Growth in Government Expenditure: An Empirical Analysis of Nigeria, Research Journal of business Management, Volume 5,May12,2011.

- عدد السكان لديه علاقة إيجابية مع إجمالي الإنفاق الحكومي؛
- الدين العام لديه علاقة إيجابية مع إجمالي الإنفاق الحكومي؛
- عائدات الضرائب لديها علاقة إيجابية مع إجمالي الإنفاق الحكومي؛
- الإنفاق المستقل يأخذ قيمة سالبة؛

وأوصت الدراسة ضرورة تمرير مشروع قانون المالية على القانون في الوقت المناسب للحد من عجز الموازنة والدين العام وآثارها على الاقتصاد.

10- دراسة عبد الله شحاتة (2009)[1]: حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الكيفية التي من خلالها يحدد الإنفاق العام سواء في حجمه أو توجهاته، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وفي إطار تحليلها خلصت الورقة إلى عدد من النتائج الهامة، فقد أشارت إلى أن حجم الإنفاق العام يتحدد من خلال عوامل طبيعية كزيادة السكان وزيادة مستويات الدخول، إلا أن للعوامل السياسية وطبيعة الفئة الحاكمة تأثير لا يمكن تجاهله عند مناقشة محددات حجم الإنفاق العام، حيث أن الإنفاق العام يتأثر في حجمه بنوعية صاحب القرار والانتخابات العامة في النظم الديمقراطية، وكذلك الضغوط التي يمارسها أصحاب المصالح، فحجم وهيكل الإنفاق العام لا يعبر عن الأولويات بقدر ما يعبر عن الاحتياجات القائمة .

ومن النتائج الهامة أيضا للدراسة أن أولويات الإنفاق العام خلال صياغة الموازنة العامة تتأثر بالعديد من العوامل لا تعكس في كثير من الأحوال تفضيلات الأفراد بصورة مجردة من خلال أنظمة الديمقراطية النيابية، فالأجندة الخاصة بأصحاب المصالح والنظام السياسي له من الأثر الهام على أولويات الإنفاق العام بما يتعارض أحيان مع الإجماع العام لمجتمع قد لا تنتقل تفضيلاته عبر ممثليه.

11- دراسة "Benedict Clements, Christopher Faircloth and Marijn Verhoeven "(2007)[2]

هدف الدراسة تحديد اتجاهات الإنفاق الحكومي في أمريكا اللاتينية للفترة 1990- 2006 كما تدرس قضايا السياسات الرئيسية، بما في ذلك التقلبات الدورية في الإنفاق، الاستثمار العام والتوظيف في القطاع العام والنفقات الاجتماعية، حيث خلصت الدراسة أن النفقات الأولية قد اتجهت صعودا على مدى السنوات العشرة الماضية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما بالنسبة للنفقات الاجتماعية، واستمرت التقلبات في الإنفاق الحقيقي باتباع نمط مسايرة الاتجاهات الدورية مدفوعا بزيادة في تيار الإنفاق، وتم استنتاج أن هناك مجالا كبيرا لتحسين كفاءة الاستثمار العام، التوظيف العام والإنفاق الاجتماعي.

---

[1] عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة،2009، **مؤتمر دولي حول: أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية**، جامعة القاهرة، مصر، 23-24 ديسمبر2009 ، متاح على الموقع: http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html تاريخ الإطلاع:2016/03/02.

[2]Benedict Clements , Christopher Faircloth and Marijn Verhoeven **. Public Expenditure in Latin America :Trends and Key Policy Issues** , Working Paper, International Monetary Fund.2007 .DISPONIBLE SUR <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp0721.pdf >.(Consulté le 30.02.2016).

المطلب الثالث: مناقشة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

تعتبر عملية مراجعة الدراسات السابقة نقطة البداية بالنسبة لأي بحث علمي ناجح من خلال معرفة نقاط النقص في البحوث السابقة من حيث المتغيرات المدروسة أومن خلال طريقة المعالجة والنماذج الإحصائية المستخدمة، وذلك لأجل الاستفادة منها في إنجاز بحثه، وبناءا على ذلك سوف نعرض نقاط الاستفادة من الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات الحالية.

أولا– الاستفادة من الأبحاث والدراسات العلمية: تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، وكذلك في اختيار المتغيرات لبناء النموذج القياسي المعبر عن العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، بالإضافة إلى اختيار النموذج والطرق الإحصائية المناسبة لذلك.

وبالإضافة للعوامل المحددة للإنفاق العام في الجانب النظري هناك عوامل أخري تم إبرازها في الدراسات السابقة وهي: معدل سعر الصرف، الادخار العائلي، الصادرات، الواردات، رصيد الحساب الجاري، الإنفاق الخاص والإعانات التي يمكن أن تؤثر على نوع الإنفاق العام وحجمه في الجزائر.

ثانيا– أوجه التشابه مع الدراسة الحالية: تعتبر الدراسة الحالية استكمالا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق العام بشكل عام وعلاقته مع أحد أو مجموعة من العوامل المؤثرة فيه، وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح العوامل المؤثرة على الإنفاق العام في ظل النظريات الاقتصادية.

ثالثا– أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو قلة الدراسات القياسية التي تربط بين الإنفاق العام كمتغير تابع وكافة العوامل المحددة له في الجزائر، ومن خلال عرض الدراسات السابقة فان معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ركزت على العوامل الاقتصادية والسياسية والديمغرافية واهملت العوامل المؤسسية المتمثلة أساسا في النظام المصرفي، والتي لها دور كبير في النشاط الاقتصادي وبالخصوص على حجم الإنفاق العام، لما توفره من مصادر للتمويل (قروض) للدولة تلجأ لها عادة لتغطية عجز الموازنة العامة.

أما في خصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة من حيث إدراج كافة العوامل التي ممكن أن تؤثر في حجم الإنفاق العام، بالإضافة إلى العوامل المؤسسية المتمثلة بالخصوص بالنظام المصرفي من خلال إقحام متغير جديد (عمق النظام المالي) في النموذج، وذلك لمعرفة ما تأثيره على حجم الإنفاق العام، ومحاولة بناء نموذج إحصائي يحاكي العلاقة بين الإنفاق العام وأهم المتغيرات المحددة له في الجزائر، باستخدام أحسن النماذج الإحصائية المفسرة للظاهرة.

كما تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من حيث البعد الزماني حيث غطى الفترة من 1980إلى 2014، في حين غطى البعد المكاني الاقتصاد الجزائري.

خلاصة:

إن مسألة تحديد أولويات الإنفاق العام تخضع بدرجة كبيرة لاعتبارات سياسية اكثر مما تخضع للتفضيلات المجتمعية أو احتياجات الأفراد خاصة في الدول المتخلفة، فالطبقة الحاكمة وأصحاب المصالح هم الذين يوجهون تشكيلة الإنفاق العام ويحددون حجمه في موازنة الدولة، كما أن هناك حجم أمثل للإنفاق يعمل في ظله الاقتصاد بشكل جيد وهو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام فهناك عوامل مذهبية، اقتصادية، اجتماعية، مالية، إدارية وأمنية، غير أن معظم النظريات التي تناولت الظاهرة ارجعت ذلك للأسباب اقتصادية ممثلة في زيادة الناتج القومي ومن أهمها نظرية واجنر 1892، غير أنه لا يمكن إغفال الأسباب الأخرى (الاجتماعية، السياسية، المالية، الإدارية والعسكرية).

ومن خلال الاطلاع وتحليل الدراسات السابقة المحلية والأجنبية تبين أن هناك عوامل أخري تؤثر على حجم الإنفاق العام وهي المديونية الخارجية، معدل سعر الصرف، الادخار العائلي، الصادرات، الواردات، رصيد الحساب الجاري، الإنفاق الخاص، الإعانات والتي يمكن ان تؤثر على الإنفاق العام في الجزائر.

وفي الأخير ومن خلال الدراسة النظرية والدراسات السابقة يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام في ستة مجموعات هي:

- **العوامل الاقتصادية:** (الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، المستوى العام للأسعار، معدل سعر الصرف، الادخار العائلي، الإنفاق الخاص، الصادرات، الواردات، الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري).
- **العوامل الاجتماعية:** (عدد السكان، معدل البطالة، معدل الإعالة).
- **العوامل المالية:** (الايرادات، رصيد الميزانية العامة، الإعانات، المديونية الخارجية).
- **العوامل السياسية:** درجة الفساد الإداري، أصحاب القرار، أصحاب المصالح، البرامج التنموية.
- **العوامل المؤسسية:** عمق النظام المالي.
- **عوامل اخرى:** الحروب، الأزمات، الكوارث الطبيعية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأهم محددات الانفاق العام في الجزائر للفترة (1980-2014)

تمهيد:

يرتبط حجم الانفاق العام بعوامل عديدة سياسة، اقتصادية، اجتماعية، مالية ومؤسسية، ومن خلال الدراسة النظرية ومراجعة الدراسات السابقة قمنا بحصر مجموعة من العوامل التي يمكن ان تؤثر على حجم الانفاق العام في الجزائر، وسنقوم باختيار مجموعة من المتغيرات وذلك بحسب طبيعة الاقتصاد الجزائري، وهذا يتطلب إجراء دراسة قياسية يتم من خلالها حصر العوامل المؤثرة على الإنفاق باستخدام الأساليب القياسية المتعارف عليها في بناء النماذج الاقتصادية، محاولين بناء نموذج يفسر تغير حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، ولبلوغ هدف الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: نمذجة أهم محددات الانفاق العام في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر

تتعدد العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام من عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، مالية، إدارية ومؤسسية تحدد نوع وحجم الإنفاق العام واتجاهات تطوره ونسبة مكونات هيكله، وشهد الإنفاق العام في الجزائر مراحل عديدة ارتبطت بشكل كبير بتغيرات أسعار البترول وانطلاق المخططات التنموية التي تبنتها الدولة بداية بخطة تنموية طويلة المدى (1967-1980)، ونتيجة عدم تحقيق هذه الخطة لنتائجها المرجوة شرعت السلطات العمومية بتغيير سياستها التنموية المنتهية والقيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)، غير أنه لم يتم تنفيذ مجمل المشاريع التي تضمنها المخطط الأخير بسبب انخفاض أسعار البترول ومحدودية الموارد المالية، وفي هذه الظروف لجأت الجزائر إلى مجموعة من الإصلاحات غير أنها لم تحقق نتائج كبيرة، ومن هنا جاءت البرامج الاستثمارية من خلال التوسع الكبير في الإنفاق العام والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي رصد له مبلغ مالي ضخم.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق العام

لقد عرف تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة عدة مراحل متباينة نتيجة ارتباطه بعوامل متذبذبة وغير مستقرة، وهذا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي تشكل فيه الصادرات النفطية اكثر مند 98 % وارتباط عائدات هذا الأخير بأسعار البترول التي تعرف تذبذبات كبيرة في السوق العالمية، ولمعرفة اتجاهات الإنفاق العام نستخدم معدل النمو السنوي.

شهد الانفاق العام وهيكله في الجزائر عدة مراحل تطور خلالها بشكل كبير وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1): تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر للفترة (1980–2014) الوحدة مليون دج.

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (1)	النمو السنوي% (2)	الإنفاق الجاري الحكومي			الإنفاق الاستثماري الحكومي		
			القيمة (1)	النمو السنوي % (2)	الحصة من الإجمالي % (2)	القيمة (1)	النمو السنوي% (2)	الحصة من الإجمالي % (2)
1980	44016	-	26789	-	60,86	17227	-	39,14
1981	57655	30,99	34205	27,68	59,33	23450	36,12	40,67
1982	72445	25,65	37996	11,08	52,45	34449	46,90	47,55
1983	84825	17,09	44391	16,83	52,33	40434	17,37	47,67
1984	91598	7,98	50272	13,25	54,885	41326	2,21	45,12
1985	99841	8,99	54660	8,73	54,75	45181	9,33	45,25
1986	101817	1,98	61154	11,884	60,06	40663	-10	39,94
1987	103977	2,12	63761	4,26	61,32	40216	-1,1	38,68

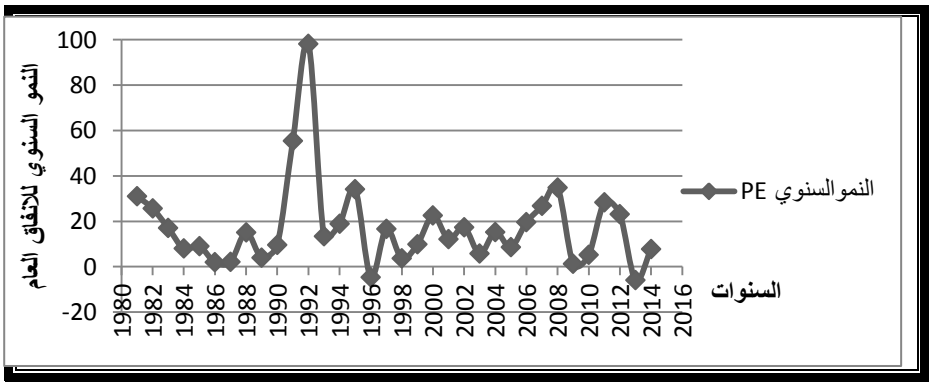
36,34	8,17	43500	63,66	19,51	76200	15,12	119700	1988
35,58	1,84	44300	64,42	5,25	80200	4,01	124500	1989
34,94	7,67	47700	65,05	10,72	88800	9,64	136500	1990
27,49	22,22	58300	72,51	73,2	153800	55,38	212100	1991
34,27	147	144000	65,72	79,54	276131	98,08	420131	1992
38,86	28,62	185210	61,14	5,54	291417	13,45	476627	1993
41,66	27,38	235926	58,34	13,38	330403	18,82	566329	1994
37,64	21,19	285923	62,36	43,37	473694	34,13	759617	1995
24,01	39,14-	174013	75,99	16,23	550596	-4,61	724609	1996
23,86	15,88	201641	76,14	16,88	643555	16,64	845196	1997
24,19	5,08	211884	75,81	3,15	663855	3,61	875739	1998
19,44	-11,75	186987	80,56	16,7	774695	9,81	961682	1999
27,33	72,17	321929	72,67	10,52	856193	22,51	1178122	2000
27,05	11,02	357395	72,95	12,55	963633	12,13	1321028	2001
29,21	26,73	452930	70,79	13,91	1097716	17,38	1550646	2002
31,51	14,04	516504	68,49	2,28	1122761	5,71	1639265	2003
33,78	23,53	638036	66,22	11,41	1250894	15,23	1888930	2004
39,32	26,47	806905	60,68	-0,46	1245132	8,63	2052037	2005
41,38	25,81	1015144	58,62	15,48	1437870	19,54	2453014	2006
46,15	41,32	1434638	53,85	16,42	1674031	26,73	3108669	2007
47,08	37,55	1973278	52,92	32,48	2217775	34,82	4191053	2008
45,84	-1,37	1946311	54,16	3,71	2300023	1,32	4246334	2009
40,47	-7,11	1807862	59,53	15,61	2659078	5,2	4466940	2010
33,75	7,00	1934500	66,25	42,80	3797252	28,31	5731752	2011
33,5	22,15	2363010	66,50	23,55	4691340	23,07	7054350	2012
37,36	4,92	2479260	62,64	-11,40	4156360	-5,94	6635620	2013
36,50	5,31	2611000	63,5	9,28	4542040	7,8	7153040	2014
35,24	18,42		61,91	17,01		16,9		المتوسطات 2014-1980

المصدر :(1) – الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الجزائرية.

(2)– القيم محسوبة من طرف الطالب.

باعتماد على الجدول رقم (3–1) نحصل على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3–1):اتجاهات نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980–2014) **الوحدة %**



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3–1).

من خلال الشكل البياني رقم (3-1) يمكن تقسيم تطور الإنفاق العام إلى ثلاث فترات هي:

اولا-الفترة (1980-1989):

تزامنت هذه الفترة مع مرحلة التنمية اللامركزية حيث شهدت هذه الفترة في البداية زيادة الإنفاق العام بمعدل متناقص بداية من 1981 الذي قدر نسبة نموه السنوي 30,99 % ثم انخفضت إلى 1,98% عام 1986، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية (الأزمة البترولية) حيث انخفض سعره إلى مستوى 14,85 دولار للبرميل، وبداية من 1987 تحسن نموه وارتفع من 2,12 % إلى 15,12 % عام 1988 وهذا نتيجة الشروع في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي خصص له مبلغ 550 مليار دج[1] وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها إعطاء أولوية للتنمية الفلاحية والري والسكن والنقل والتخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل، لينخفض بعد ذلك في حدود 4,01% عام 1989 بسبب انخفاض أسعار البترول إلى مستوى 18,5 دولار للبرميل، ويقدر متوسط النمو السنوي للإنفاق العام خلال هذه الفترة ب 11,39 %.

ثانيا-الفترة (1990- 1999):

تميزت هذه الفترة بتذبذب في نمو الإنفاق العام حيث تزايد في البداية بمعدل سنوي متزايد انتقل من 55,38% سنة 1991 إلى 98,08% سنة 1992، ويرجع ذلك إلى زيادة الانفاق العسكري وزيادة الضغوط الاجتماعية وحالة اللاستقرار التي عاشتها الجزائر، وبعد سنة 1992 انخفض معدل النمو السنوي بشكل كبير ليبلغ أدنى مستوى له خلال الفترة بنسبة 4,61- % سنة 1996، وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية (العشرية السوداء) من جهة وابرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات العالمية الدولية من جهة أخرى، والتي من شروطها الحد من تدخل الدولة والحد من نشاطاتها الاقتصادية والمالية، وعرفت هذه الفترة عموما نمو سنوي أعلى من الفترة الأولى قدر بـــ 25,5% في المتوسط.

ثالثا-الفترة (2000-2014):

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة توسعية من خلال القيام بثلاث برامج تنموية بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له مبلغ 525[2] مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليارات دولار أمريكي)، ووصل غلافه المالي النهائي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، ووصل حجم الإنفاق العام سنة 2004 مبلغ : 1888930 مليون دج بمعدل نمو سنوي قارب: 15,23% ويرجع ذلك كذلك للارتفاع الملحوظ في أسعار البترول الذي قدر بـــ 38,5 دولار للبرميل.

---

[1] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية ، مقارنة نقدية، **مؤتمر دولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)**، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013 .

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،عدد10،2012،ص147.

ولاستكمال المشاريع التي تم الشروع فيها في البرنامج السابق تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي خصص له مبلغ 8705 مليار دج (114مليار دولار)[1]، أما الغلاف المالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في سنة 2009 فقد بلغ 968 مليار دج (حوالي 130مليار دولار)، وهذا ما يفسر معدل النمو المتزايد الذي بلغ أقصاه في سنة 2008 بنسبة زيادة سنوية تقدر بـــ 28,31% لينخفض في السنة الموالية الى مستوى 1,32% نتيجة انقضاء مخصصات البرنامج.

وبداية من سنة 2010 شهد معدل النمو السنوي زيادة مستمرة وبلغ ذروته في سنة 2011 بنسبة 28,31% وهذا راجع للمبالغ المالية الضخمة المخصصة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) 2010-2014 والمقدر بـــ 21214 مليار دينار (حوالي 286مليار دولار)[2]، والذي يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وإطلاق مشاريع جديدة، حيث خصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وترجع كذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار البترول حيث وصلت عام 2011 إلى 111 دولار للبرميل، وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو انخفاض نسبة النمو السنوي بشكل كبير 5.94-% عام 2013 ويمكن تفسير ذلك بانقضاء مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي وسرعة انجاز المشاريع المبرمجة في السنوات الأولى لانطلاقه، وهذا بدوره أثر على معدل النمو السنوي من عام 2010 إلى عام 2013، وتراجع معدل نموه خلال هذه الفترة إلى نسبة 14,83% في المتوسط بعدما قدر في الفترة الثانية بـــ 25,5%.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق الجاري

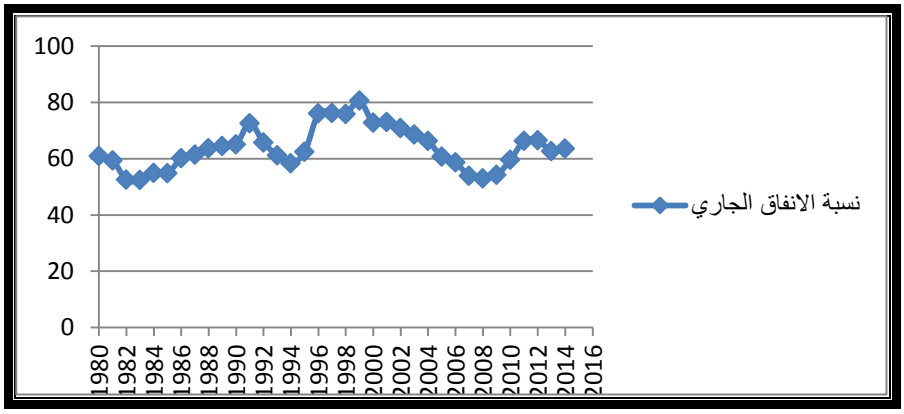
يحتل الإنفاق الجاري نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق في الدول النامية وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها هذه الدول، مما يفرض عليها زيادة نسبة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، ولمعرفة اتجاهات الإنفاق الجاري في الجزائر نستعرض تطور نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

بالاعتماد على الجدول رقم (3-1) نحصل على الشكل البياني التالي:

[1] محمد مسعي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] رئاسة الحكومة، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014[برنامج]**، الجزائر، 2010، ص02، متاح على:-http://algerianembassy saudi.com/PDF/quint.pdf تاريخ الاطلاع 2016/03/20.

الشكل رقم(3–2):تطور نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980–2014)



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3–1).

من خلال الرسم البياني أعلاه يمكن تقسيم منحنى إلى ثلاث فترات جاءت بشكل دوري كالتالي:

اولا– الفترة (1980–1994): في بداية الفترة بلغ الإنفاق الجاري 26789 مليون دج واحتل بذلك نسبة 60,86 %من إجمالي الإنفاق العام، وبعدها تناقصت هذه النسبة لتصل إلى أدنى مستوى له 52,33% عام 1983 وبرقم مطلق للإنفاق الجاري يقدر بـــ44391 مليون دج، وارتفعت بعد ذلك حصته بشكل مستمر لتصل إلى نسبة 72,51% من إجمالي الإنفاق العام سنة 1991وبلغ 153800 مليون دج بزيادة قدرها 109409مليون دج وبنسبة زيادة قدرت 246,47%، لتعود للانخفاض باستمرار لتبلغ أدنى قيمة له عام 1994 بنسبة 58,34 % ويبلغ الإنفاق الجاري 330403 مليون دج، ويرجع ذلك لتدهور الأوضاع السياسية من جهة، واهتمام الدولة بالإنفاق الاستثماري وقلة المداخيل البترولية نتيجة انخفاض سعر البترول إلى مستوى 15,8 مليار دولار للبرميل من جهة أخرى.

ثانيا– الفترة (1995–2008): خلال هذه الفترة عرفت نسبة الإنفاق الجاري إلى مجموع الإنفاق العام زيادة مستمرة حيث ارتفعت نسبته من 62,36 % عام 2005 إلى 80,56 % عام 1999 (النسبة الأعلى على الإطلاق)، لتعود للانخفاض بداية من عام 1999 إلى غاية عام 2008 لتعادل 52,92% (النسبة الأدنى على الإطلاق)، ويرجع سبب ذلك إلى توجه الدولة نحو الإنفاق الاستثماري والقيام بإنجاز العديد من المنشآت القاعدية ضمن برنامج دعم النمو (2005-2009)، وخلال الفترة (1994-1998) قامت الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث تم تسريح عمال المؤسسات الاقتصادية العمومية التي عانت من عجز هيكلي ومالي حيث بلغ عدد العمال المسرحين للفترة (1994-1996) 300000 عامل[1].

ثالثا– الفترة (2009–2014): ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام من 54,16 %عام 2009 إلى 63,5% عام 2014 بزيادة تقدر بـــ2242017 مليون دج وبنسبة 97,48 %، يفسر ذلك

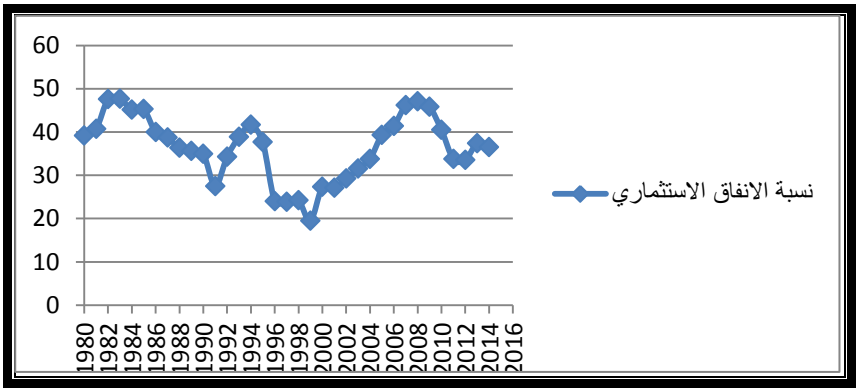
[1] نبيل بوفيح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ،جامعة الشلف، عدد9،2013،ص 44.

بتزامن هذه الفترة مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) 2010-2014 والذي رصد له مبلغ 21214 مليار دينار (حوالي 286مليار دولار) وخصص أكثر من 40% [1] من موارده لتحسين التنمية البشرية، كما يرجع أيضا إلى" زيادة أجور ومرتبات موظفي القطاع الحكومي (الوظيف العمومي) والتي أقرت بأثر رجعي بداية من عام 2008 "[2].

المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق الاستثماري

يوجه الإنفاق الاستثماري عادة لإنجاز مختلف المنشآت القاعدية داخل الدولة والتي تعتبر ضرورية خاصة بالنسبة للدول المتخلفة التي تتميز بضعفها وقلتها، والتي تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة من خلال جذب الاستثمارات وزيادة مناصب الشغل ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وعليه سوف نستعرض تطور نسبة الإنفاق الاستثماري على مجموع الإنفاق العام في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(3-3): تطور نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام في الجزائر خلال ال فترة (1980-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-1).

أولا-الفترة (1980-1994): بلغ حجم الإنفاق الاستثمار في عام 1980 مبلغ 17227 مليون دج بنسبة 39,14% من إجمالي الإنفاق العام ليعرف زيادة مستمرة وتبلغ أقصى قيمة له على الإطلاق بـــ 47.67 % عام 1983 وبحجم إنفاق استثماري قدر بـــ40434 مليون دج، وبعد ذلك انخفضت هذه النسبة بشكل مستمر لتبلغ 27,49% عام 1991(58300 مليون دج)، ثم ارتفعت إلى 41,66 %عام 1994 (235926 مليون دج)وذلك بمقدار 177626 مليون دج ما نسبته 304.67%.

ثانيا-الفترة (1995-2008): بداية من عام 1995 انخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق من 37,64% إلى 19,44 %عام 1999 (القيمة الأدنى على الإطلاق)، ثم زادت هذه النسبة لتبلغ اقصى

[1] رئاسة الحكومة، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره، ص02.

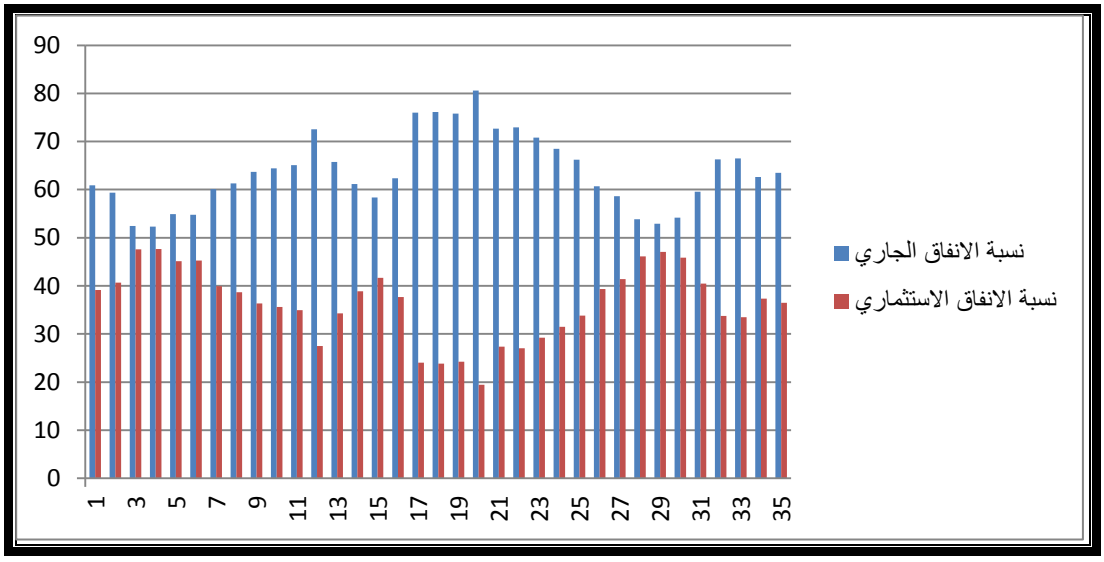
[2] أولاد العيد سعد، مرجع سبق ذكره، ص 231.

قيمة لها عام 2008 بـــ 47,08 % بحجم مطلق قدر 1973278 مليون دج بعدما كان 186987 مليون دج عام 1999 أي تضاعف بحوالي 10مرات وقدرت الزيادة بـــ 786291 مليون دج ما يقابل نسبة زيادة تقدر بـــ 955,3 % من حجم الإنفاق العام وهذا نتيجة قيام الدولة ببرنامج جديد تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي خصص نسبة 40,5 %[1] من غلافه المالي لتطوير الهياكل القاعدية، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول من 38,5 دولار أمريكي للبرميل عام 2004 الى 99,9 دولار للبرميل عام 2008.

ثالثا– الفترة (2009–2014):خلال هذه الفترة انخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام من 45,84 %عام 2009 إلى 33,75 %عام 2011 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 36,5 %عام 2014، ويفسر ذلك بتزامن هذه الفترة مع برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)[2] الذي رصد له مبلغ 21.214 مليار دج وهو يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار) منها إنجاز 02 مليون وحدة سكنية و5000 منشأة للتربية الوطنية و1500 منشأة قاعدية صحية .

ويلاحظ من خلال تحليل تطور كل من الإنفاق الجاري والاستثماري في الجزائر خلال فترة الدراسة سيطرت الإنفاق الجاري على إجمالي الإنفاق العام وهذا ما يوضحه البيان التالي:

الشكل رقم(3–4):تطور نسبتي الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980–2014).



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3–1).

[1] نبيل بوفيح، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] رئاسة الحكومة، برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، مرجع سبق ذكره، ص02.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

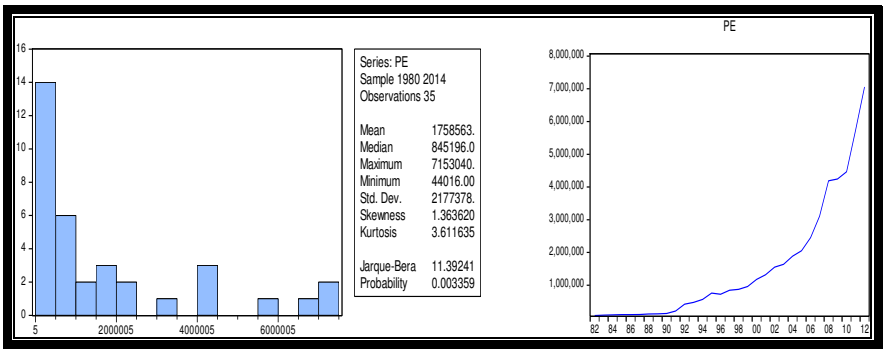
نقوم من خلال هذا المبحث بدراسة أولية لأهم الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، بداية بتحليل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات بهدف معرفة شكل توزيع مختلف السلاسل، ولتحديد مدى قوة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة والإنفاق العام نقوم بحساب معامل الارتباط البسيط، كما نتطرق إلى دراسة السببية جرانجر التي تعد خطوة مهمة لمعرفة اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات الدراسة، ويتم ذلك بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

المطلب الأول: تحليل جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

نقوم من خلال هذه الخطوة بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية للبيانات (القيمة المتوسطة، القيمة العظمى، القيمة الدنيا، الانحراف المعياري)، والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم المتغيرات خلال فترة الدراسة؛ كما نتطرق لكل من المعاملين [1] skewness و [2] kurtosis، بالإضافة إلى إحصائية [3] jarque Bera التي تسمح لنا باختبار فرضية التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية المدروسة.

أولا– تحليل سلسلة المتغير التابع (الإنفاق العام) PE :

الشكل رقم (3–5): الخصائص الاحصائية لسلسلة الانفاق العام



المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

من بين 35 مشاهدة سنوية مكونة للسلسلة PE نجد أدنى قيمة للإنفاق العام خلال فترة الدراسة سجلت في بدايتها (44016 مليون دج) بينما سجل أعلى قيمة لها في نهاية الفترة (7153040 دج)، ليبلغ متوسط الإنفاق للفترة (1758563 دج).و قيمة وسطية مقدرة بـــ (845196 مليون دج)، في حين يعبر على تشتب المشاهدات عن متوسطها بانحراف معياري قدره (2177378مليون دج) مما يوحي أن السلسلة غير متجانسة، كما يلاحظ أن معامل اللاتناظر يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وكذلك معامل التسطح kurtosis يفوق القيمة (3.00000) مما يستدعي احتمال عالي مرافق للقيم المتطرفة، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المرتفعة ومستوى معنوية ضعيفة 0.003> 0.05 ومنه سلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

[1] يكون التوزيع غير متناظر إذا اختلف معامل التناظر عن الصفر.

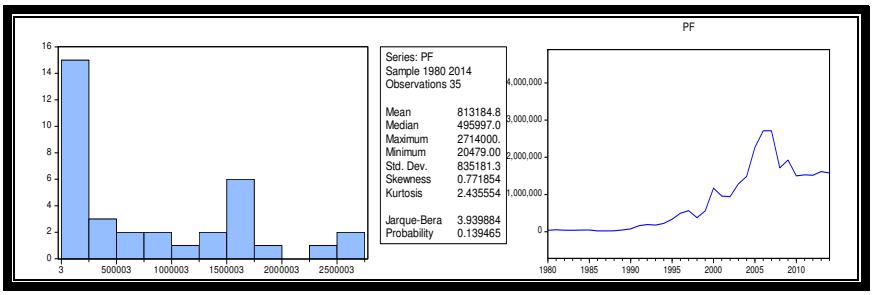
[2] يكون التوزيع متطاول (مسطح) إذا اختلف معامل التسطح عن القيمة (3.00000) بالزيادة أو النقصان.

[3] سلسلة ذات توزيع طبيعي إذا كان احتمالية (j-b) أكبر من مستوى المعنوية 5 % .

ثانيا– تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة:

1– سلسلة الجباية البترولية "PF" :

الشكل رقم (3–6): الخصائص الاحصائية لسلسلة الجباية البترولية

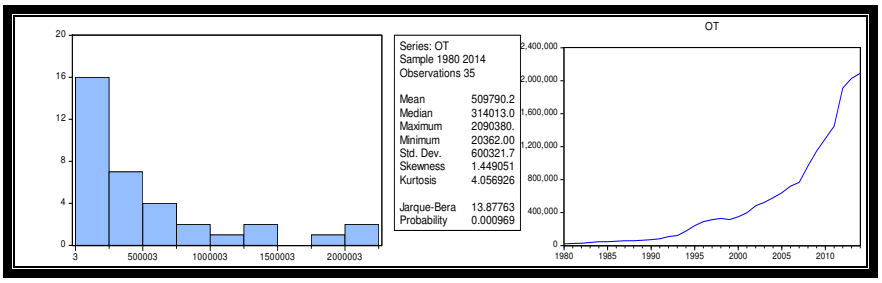


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

نجد أدنى قيمة للجباية البترولية خلال فترة الدراسة سجلت في عام 1987 حيث قدرت الايرادات البترولية بـــ (20479 مليون دج) بينما سجل أعلى قيمة لها في نهاية الفترة 2006 (2714000 مليون دج)، ليبلغ متوسطها للفترة (813184.8 مليون دج). و قيمة وسطية مقدرة بـــ (495997 مليون دج)، في حين يعبر على تشتب المشاهدات عن متوسطها بانحراف معياري قدره (835181.3 مليون دج) وهو تشتت متوسط، كما يلاحظ أن معامل اللاتناظر يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وكذلك معامل التسطح يختلف عن القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المنخفضة ومستوى المعنوية العالي 0.13> 0.05 و التي تدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة الجباية البترولية.

2– سلسلة الجباية العادية"OT":

الشكل رقم (3–7): الخصائص الاحصائية لسلسلة الجباية العادية

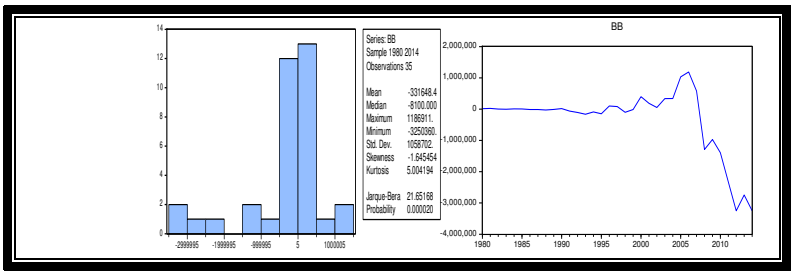


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

نجد أدنى قيمة للجباية العادية سجلت في بداية فترة الدراسة حيث بلغت (20362مليون دج) بينما سجل أعلى قيمة لها في نهاية الفترة 2014 (2090380 مليون دج)، ليبلغ متوسطها الحسابي (509790.2 مليون دج). و قيمة وسطية بـــ (314013 مليون دج)، كما لها تشتت كبير قدره (600321.7 مليون دج)، كما يلاحظ عدم تناظر التوزيع لان قيمة معامل اللاتناظر (1.44) يختلف عن الصفر ، وكذلك معامل التسطح اكبر من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المرتفعة ومستوى المعنوية المنخفض 0.0009> 0.05 و منه سلسلة الجباية العادية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3- سلسلة رصيد الميزانية"BB":

الشكل رقم (3–8): الخصائص الاحصائية لسلسلة رصيد الميزانية

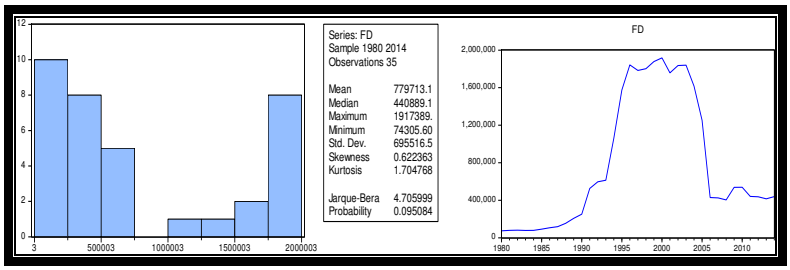


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

سجل رصيد الميزانية اكبر عجز له في نهاية فترة الدراسة بـــ (3250360 - مليون دج) بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 2006 (1186911 مليون دج)، بقيمة وسطية سالبة (331648.4- مليون دج). ينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية سالبة بـــ (8100- مليون دج)، وانحراف معياري قدره (1058702 مليون دج)، كما يلاحظ عدم تناظر التوزيع لان قيمة معامل اللاتناظر (1.64-) يختلف عن الصفر، وكذلك معامل التسطح اكبر من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) = 0.000 >0.05 و التي تدفعنا إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة رصيد الميزانية.

4- سلسلة المديونية الخارجية"FD":

الشكل رقم (3–9): الخصائص الاحصائية لسلسلة المديونية الخارجية

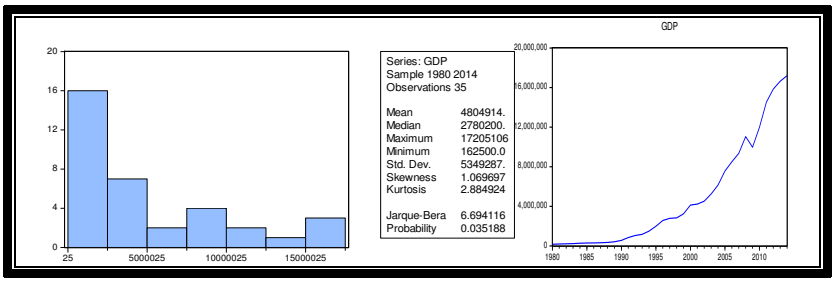


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

نجد أدنى قيمة للمديونية الخارجية سجلت في عام 1980 حيث قدرت بـــ (74305.6 مليون دج) بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 2000 بـــ (1917389 مليون دج)، وبمتوسط حسابي بـــ (813184.8 مليون دج).وقيمة وسطية مقدرة بـــ (779713.1 مليون دج)، في حين يعبر على تشتب المشاهدات عن متوسطها بانحراف معياري قدره (695516.5 مليون دج) وهو تشتت كبير، كما يلاحظ أن معامل اللاتناظر (0.62) يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وكذلك معامل التسطح اقل من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة متوسطة ومستوى المعنوية المرتفع 0.09> 0.05 و التي تدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة المديونية الخارجية.

5-سلسلة الناتج المحلي الاجمالي"GDP":

الشكل رقم (3–10): الخصائص الاحصائية لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي

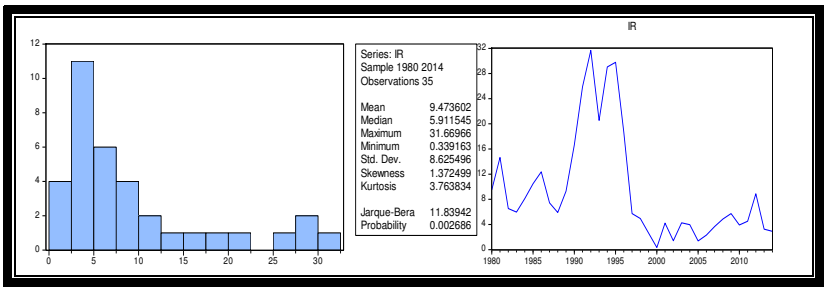


المصدر: **المصدر** : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

سجلت أدنى قيمة لناتج المحلي الاجمالي في بداية فترة الدراسة حيث بلغت (162500مليون دج) بينما سجل أعلى قيمة لها في نهاية الفترة 2014 (17705106 مليون دج)، ليبلغ متوسطها الحسابي (4804914 مليون دج). وينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية مقدرة بـــ (2780200 مليون دج)، كما هناك تشتت كبير للمشاهدات عن متوسطها بانحراف معياري قدره (5349287 مليون دج)، كما يلاحظ عدم تناظر التوزيع لان قيمة معامل اللاتناظر (1.06) يختلف عن الصفر ، كما ان معامل التسطح يختلف عن القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المرتفعة ومستوى المعنوية المنخفض 0.05 >0.03 و التي تدفعنا إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة الناتج المحلي الاجمالي.

6-سلسلة معدل التضخم"IR":

الشكل رقم (3–11): الخصائص الاحصائية لسلسلة معدل التضخم

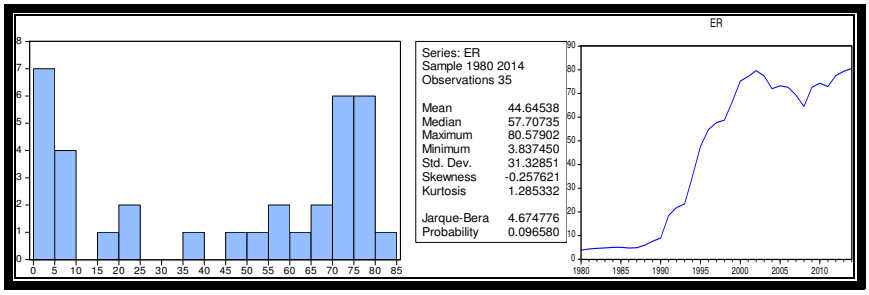


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

سجلت أدنى قيمة معدل التضخم في عام 2000 (0.33%) بينما سجل أعلى قيمة لها في نهاية عام 1992 (31.66 %)، ليبلغ متوسطها الحسابي (9.47 %). ينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية مقدرة بـــ (5.91 %)، كما هناك تشتت كبير للمشاهدات عن متوسطها بانحراف معياري قدره (8.62 %)، كما يلاحظ عدم تناظر التوزيع لان قيمة معامل اللاتناظر (1.37) يختلف عن الصفر، كما ان معامل التسطح اكبر من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المرتفعة ومستوى المعنوية المنخفض 0.05 >0.002، ومنه السلسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

7- سلسلة معدل سعر الصرف"ER":

الشكل رقم (3–12): الخصائص الاحصائية لسلسلة معدل سعر الصرف

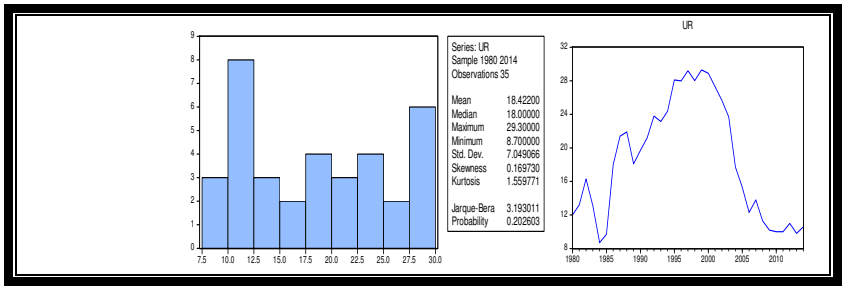


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

نجد أدنى قيمة معدل سعر الصرف سجلت في عام 1980 حيث قدرت بـــ (38.37دج/$)بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 2014 بـــ (80.57 دج/$)، وبمتوسط حسابي بـــ (44.64 دج/$).وبنصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية مقدرة بـــ (57.70 دج/$)، في حين يعبر على تشتب المشاهدات عن متوسطها بانحراف معياري قدره (31.32 دج/$) وهو تشتت كبير، كما يلاحظ أن معامل اللاتناظر (0.25-) يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وكذلك معامل التسطح أقل من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة متوسطة ومستوى المعنوية المرتفع 0.09> 0.05 و التي تدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة معدل سعر الصرف.

8- سلسلة معدل البطالة"UR":

الشكل رقم (3–13): الخصائص الاحصائية لسلسلة لمعدل البطالة

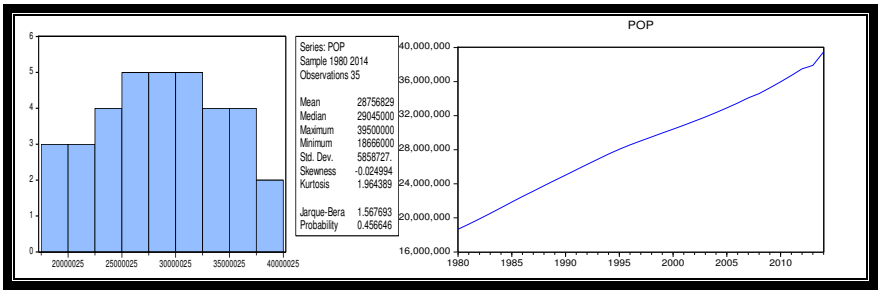


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

القيمة الادنى لمعدل البطالة سجلت في عام 1984 حيث قدرت بـــ (8.70%) بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 1999بـــ (29.30%)، وبمتوسط حسابي بـــ (18.42 %).وقيمة وسطية مقدرة بـــ (18%)، وبانحراف معياري قدره (7.04%) وهو تشتت كبير، كما يلاحظ أن معامل اللاتناظر (0.17) يختلف عن الصفر وهو دليل على تناظر التوزيع، وكذلك معامل التسطح اقل من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المنخفضة ومستوى المعنوية المرتفع 0.2> 0.05 و التي تدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة معدل البطالة.

9-سلسلة عدد السكان"POP" :

الشكل رقم (3–14): الخصائص الاحصائية لسلسلة عدد السكان

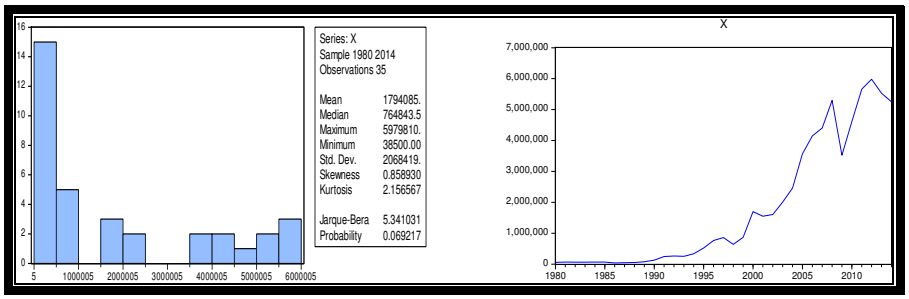


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

سجلت أدنى قيمة لعدد السكان في بداية الفترة (18.666مليون نسمة) بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 2014 (39.5 مليون نسمة)، ليبلغ متوسط الحسابي لعدد السكان (28.756829 مليون نسمة).وقيمة وسطية مقدرة بـــ (29.045 مليون نسمة)، مع انحراف معياري قدره (58.58727 مليون نسمة)، و يلاحظ تناظر التوزيع لان قيمة معامل اللاتناظر (0.02–) يقترب من الصفر، كما ان معامل التسطح اقل من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المنخفضة ومستوى المعنوية المرتفع 0.45 >0.05 ، وبالتالي فان سلسة عدد السكان تتبع التوزيع الطبيعي.

10–سلسلة الصادرات"X":

الشكل رقم (3–15): الخصائص الاحصائية لسلسلة الصادرات

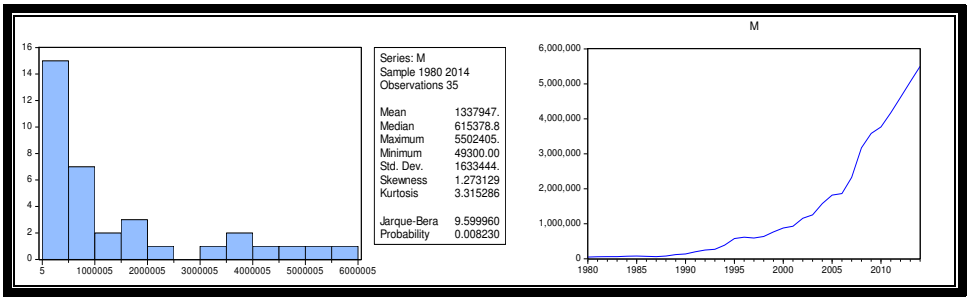


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

القيمة الادنى لصادرات سجلت في عام 1986 حيث قدرت بـــ (38500 مليون. دج) بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 2012بـــ (5979810 مليون دج)، وبمتوسط حسابي بـــ (1794085 مليون دج).وينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية مقدرة بـــ (764843.5 مليون دج)، كما هناك تشتت كبير بانحراف معياري قدره (2068419)، كما يلاحظ أن معامل اللاتناظر (0.86) يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وكذلك معامل التسطح اقل من القيمة (3.00000) مما يوحي ان التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المنخفضة ومستوى المعنوية المرتفع 0.06> 0.05 و التي تدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة الصادرات.

11-سلسلة الواردات"M":

الشكل رقم (3–16): الخصائص الاحصائية لسلسلة الواردات

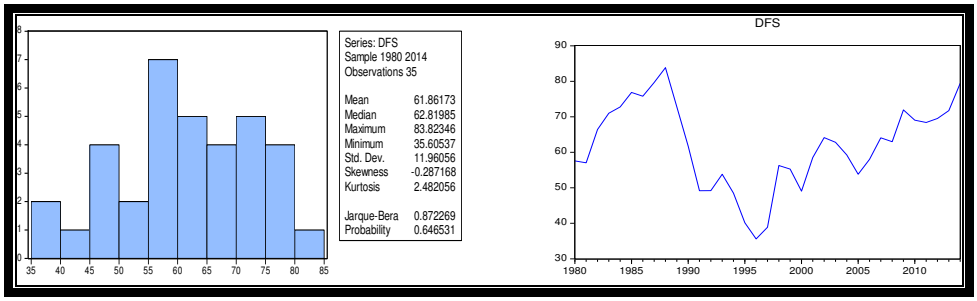


المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

نلاحظ ان هناك زيادة مستمرة في حجم الواردات بداية من 1980 حيث سجلت أدنى قيمة لها (49300مليون دج)، بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 2014 (5502405 مليون دج)، بمتوسط حسابي بـــ 1337947 مليون دج .وقيمة وسطية بـــ(615378.8مليون دج)، وبانحراف معياري (1633444 مليون دج)، و يلاحظ عدم تناظر التوزيع، كما انه متطاول وسلسلة الواردات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

12–سلسلة عمق النظام المالي"DFS":

الشكل رقم (3–17): الخصائص الاحصائية لسلسلة عمق النظام المالي



المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

سجلت القيمة الادنى لنسبة عمق النظام المالي عام 1996 حيث قدرت بـــ (35.6%)، بينما سجل أعلى قيمة لها في عام 1988بـــ (83.82 %)، وبمتوسط حسابي بـــ (61.86 %). وقيمة وسطية بـــ (62.81%)، وبانحراف معياري قدره (11.96%) وهو تشتت كبير، كما يلاحظ عدم تناظر التوزيع وهو متطاول، أما بالنسبة لإحصائية (J,B) ذات القيمة المنخفضة ومستوى المعنوية المرتفع 0.64> 0.05 و التي تدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة عمق النظام المالي.

بعد تحليل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية : المتغيرات (M, BB, OT ,PE, GDP,IR) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة

يتم الكشف عن العلاقات الارتباطية بين الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة عن طريق معامل الارتباط البسيط، الذي يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات (قوية أو ضعيفة) و اتجاه هذه العلاقة (طردية أو عكسية) و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(3-2): العلاقة الارتباطية بين الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة

	OT	PF	BB	FD	GDP	IR	ER	UR	DFS	X	M	POP
PE	0.99	0.72	-0.82	-0.05	0.98	-0.38	0.70	-0.49	0.28	0.95	0.99	0.87

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews 9 (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

$R_{pe.ot}=0.99$: يوجد علاقة ارتباطية قوية جدا و هي ذات طبيعة طردية بين الجباية العادية و الإنفاق العام.

$R_{pe.pf}=0.72$: يوجد علاقة ارتباطية قوية و هي ذات طبيعة طردية بين الجباية البترولية والإنفاق العام.

$R_{pe.bb}=-0.82$: يوجد علاقة ارتباطية قوية و هي ذات طبيعة عكسية بين رصيد الميزانية والإنفاق العام.

$R_{pe.fd}=-0.05$: يوجد علاقة ارتباطية ضعيفة جدا و هي ذات طبيعة عكسية بين المديونية الخارجية والإنفاق العام.

$R_{pe.ir}=-0.38$: يوجد علاقة ارتباطية ضعيفة و هي ذات طبيعة عكسية بين معدل التضخم و الإنفاق العام.

$R_{pe.er}=0.70$: يوجد علاقة ارتباطية قوية و هي ذات طبيعة طردية بين معدل سعر الصرف والإنفاق العام.

$R_{pe.ur}=-0.49$: يوجد علاقة ارتباطية متوسطة و هي ذات طبيعة عكسية بين معدل البطالة و الإنفاق العام.

$R_{pe.dfs}=0.28$: يوجد علاقة ارتباطية ضعيفة و هي ذات طبيعة طردية بين عمق النظام المالي و الإنفاق العام.

$R_{pe.x}=0.95$: يوجد علاقة ارتباطية قوية جدا و هي ذات طبيعة طردية بين الصادرات و الإنفاق العام.

$R_{pe.m}=0.99$: يوجد علاقة ارتباطية قوية جدا و هي ذات طبيعة طردية بين الواردات و الإنفاق العام.

$R_{pe.pop}=0.87$: يوجد علاقة ارتباطية قوية و هي ذات طبيعة طردية بين عدد السكان و الإنفاق العام.

$R_{pe.gdp}=0.98$: يوجد علاقة ارتباطية قوية جدا و هي ذات طبيعة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام.

بناء على العرض السابق يمكن تلخيص العلاقة بين الإنفاق العام ومحدداته في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–3):العلاقة بين الإنفاق العام ومحدداته

المحدد	العلاقة بين المحدد والإنفاق العام
الجباية العادية	علاقة طردية
الجباية البترولية	علاقة طردية
رصيد الميزانية	علاقة عكسية
المديونية الخارجية	علاقة عكسية
الناتج المحلي الإجمالي	علاقة طردية
معدل سعر الصرف	علاقة طردية
معدل التضخم	علاقة عكسية
معدل البطالة	علاقة عكسية
عمق النظام المالي	علاقة طردية
الصادرات	علاقة طردية
الواردات	علاقة طردية
عدد السكان	علاقة طردية

المصدر: من اعداد الطالب.

المطلب الثالث :دراسة السببية بين الانفاق العام ومتغيرات المستقلة

زيادة على معرفتنا للخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة ارتأينا أن نوضح العلاقة السببية بين متغيرات المستقلة و الإنفاق العام باستخدام اختبار السببية لجرانجر Granger فتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (3–4): نتائج إختبار السببية لجرانجر

المتغيرات	اختبار جرانجر(Granger)		القـــــــــــــــــــــــــــــــرار
	Fcal	Prob	
OT لا يسبب PE	19.3025	5E-06	توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين من الجباية العادية اتجاه الإنفاق العام
PE لا يسبب OT	36.2978	2 E-08	
PF لا يسبب PE	3.37045	0.0488	توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من جباية بترولية نحو الإنفاق العام
PE لا يسبب PF	0.09081	0.9135	
BB لا يسبب PF	3.68891	0.0378	توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين من رصيد الميزانية اتجاه الإنفاق العام
PE لا يسبب BB	4.01365	0.0293	
FD لا يسبب PE	0.70423	0.5030	لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين من المديونية الخارجية اتجاه الإنفاق العام
PE لا يسبب FD	0.30995	0.7360	
GDP لا يسبب PE	9.36325	0.0008	توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من ناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق العام
PE لا يسبب GDP	1.38960	0.2658	
IR لا يسبب PE	0.31706	0.7309	لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين من التضخم اتجاه الإنفاق العام
PE لا يسبب IR	0.45690	0.6379	
ER لا يسبب PE	1.35322	0.2748	لا توجد علاقة سببية في كلا الإتجاهين من معدل سعر الصرف اتجاه الإنفاق العام
PE لا يسبب ER	0.76817	0.4734	
X لا يسبب PE	5.92721	0.0071	توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الصادرات نحو الإنفاق العام
PE لا يسبب X	1.54720	0.2305	
M لا يسبب PE	13.3111	9.E-05	توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الواردات نحو الإنفاق العام
PE لا يسبب M	0.99076	0.3839	
UR لا يسبب PE	0.18258	0.8341	لا توجد علاقة سببية في كلا الإتجاهين من معدل البطالة اتجاه الإنفاق العام
PE لا يسبب UR	1.15106	0.3308	
POP لا يسبب PE	2.90886	0.0712	توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق العام اتجاه عدد السكان
PE لا يسبب POP	35.0041	2.E-08	
DFS لا يسبب PE	0.04942	0.9519	لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين من الإنفاق العام اتجاه درجة التعمق النقدي.
PE لا يسبب DFS	0.80747	0.4561	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج eviews 9 .أنظر الملحق رقم (03).

من خلال الجدول أعلاه و بالاعتماد على إحصائية فيشر و قيمته الاحتمالية المقابل لها عند مستوى تأخيرين اثنين (2: logs) و مستوى معنوية 5 %، نسجل التفسيرات التالية:

- يوجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين من (الجباية العادية، رصيد الميزانية) اتجاه الإنفاق العام كون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة $F_{(12.21)}$=2.25، و عليه نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية في الاتجاهين.

- يوجد علاقة سببية في إتجاه واحد من (الجباية البترولية، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات) إتجاه الإنفاق العام و هذا لكون القيمة المحسوبة F_{cal} لهذه المتغيرات أكبر من قيمة الجدولية $F_{(12.21)}$=2.25 و عليه نقبل الفرضية العدمية H_0 القائلة بوجود علاقة سببية في إتجاه واحد نحو الإنفاق العام.

- وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من الإنفاق العام إتجاه عدد السكان كون القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة المجدولة $F_{tab(12.21)}$=2.60 و مستوى معنوي أقل من معنوية 5 %.

المبحث الثالث: نمذجة أهم محددات الانفاق العام في الجزائر

سنحاول من خلال هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح أهم العوامل المحددة للإنفاق العام ككل في الجزائر، وذلك بناءا على ما قدمته النظرية الاقتصادية وبحوث العلمية المحكمة (الدراسات السابقة) سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وكذلك ما هو موجود من وقائع ومعطيات حول الاقتصاد الوطني، ومن ثم نقوم بتقدير شقي الانفاق العام (الانفاق الجاري CE والانفاق الاستثماري IS) مستعملين في ذلك بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

المطلب الأول: تقديم المتغيرات ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

اولا: تقديم المتغيرات:

تم حصر مجموعة من المتغيرات المستقلة عددها 12 متغير والتي نعتقد أنها من بين محددات الإنفاق العام و حسب طبيعة الاقتصاد الجزائري، وكذلك على ما تم الحصول عليه من إحصائيات بيانية لفترة الدراسة الممتدة من 1980إلى2014 من مختلف المصادر الرسمية الوطنية والدولية (انظر الملحق رقم01).

1- المتغيرات التابعة:

- **الإنفاق العام "PE "**: وهو إجمالي الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج).
- **الانفاق الاستثماري "IS"**: مجموع نفقات التجهيز بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج).
- **الانفاق الجاري "CE"** : مجموع نفقات التسيير بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج).

2-المتغيرات المستقلة:

- **الجباية العادية "OT "**: ويشمل الإيرادات العادية من (الضرائب المباشرة، التسجيل والطابع، الرسوم على رقم الإعمال، حاصل الضرائب المختلفة، الحقوق الجمركية، إيرادات أخرى غير موزعة) بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج).

- **الجباية البترولية "PF "**: وتشمل الإيرادات البترولية (الجباية على النفط) بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج).

- **رصيد الميزانية "BB "**: ويعبر عن فرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ويعتبر فائض الميزانية كادخار حكومي. (مليون دج).

- **المديونية الخارجية "FD "**: تعتبر الديون الخارجية كمؤشر لقياس الاستقرار الاقتصادي لبلد ما، وهي من العوامل المالية المؤثرة على الإنفاق العام، كما تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي بالدولار الأمريكي وتم تحويلها إلى العملة المحلية(مليون دج) بضربها في معدل سعر الصرف الجاري.

- **الناتج المحلي الإجمالي "GDP "**: هو مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي و زيادة تعني زيادة الطلب الكلي. (مليون دج).

- **معدل التضخم "IR "**: هو ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

- **معدل سعر الصرف "ER"** : ويعبر على عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (الدولار الأمريكي).

- **معدل البطالة "UR"**: تعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويتم التعبير عن معدل البطالة حسب "تعريف المكتب الدّولي للعمل" كنسبة مئوية بين إجمالي القوى العاطلة عن العمل إلى إجمالي القوى النشطة.

- **عمق النظام المالي DFS**: تم قياسه من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، وذلك من خلال المعادلة التالية: درجة التعمق النقدي :$\frac{M2}{\text{GDP}} \times 100$ مقاسة بمليون دج.

- **الصادرات "X "**: مجموع قيمة الصادرات الوطنية السنوية بالعملة المحلية (مليون دج).

- **الواردات "M "**: هو مجموع ما يتم استراده مقيم بالعملة المحلية (مليون دج).

-**عدد السكان "POP "**: إجمالي عدد السكان لكل سنة.

ثانيا: دراسة إستقرارية المتغيرات (السلاسل الزمنية)

يتناول هذا الجزء دراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الحد الثابت، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي فولر البسيط DF والصاعد ADF مع تحديد درجة التأخير (التباطؤ) "P" لمعرفة نوع الاختبار المطبق، وذلك باعتماد على كل من معياري AKAIKE ET SCHWARS باختيار فترة التأخير المقابلة لأقل قيمة لهما، وفي حالة صعوبة الاختيار بهذا المعيار نلجأ إلى معيار log likelihood بأخذ التأخير المقابل لأكبر قيمة له[1]، كما تم اختبار درجة التأخير بناءا على ثلاثة تأخيرات فقط وذلك لقلة عدد المشاهدات، ويشمل اختبار[2] DF و ADF للإستقرارية على ثلاثة نماذج هي:

❖ **النموذج الثالث أو السادس**: يتم اختبار مركبة الاتجاه العام "b" بوجود ثابت واتجاه عام (c +ts)

ويتضمن فرضيتين :

H_0 : b=0 لا توجد مركبة الاتجاه العام

H_1 : b≠0 توجد مركبة الاتجاه العام

قبول أو رفض H_0 يعتمد على مستوي معنوية المعلمة b وكذلك بناء على قيمة المحسوبة لديكي فولر T_{cal} ومقارنتها بالقيمة الحرجة T_{tab} عند مستوي معين (عادة ما يعادل 5%).

- **القرار إعتمادا على القيمة الإحتمالية للمعلمة b:**

$0{,}05 < prO$ نقبل: H_0 لا توجد مركبة الاتجاه العام

$0{,}05 > prO$ نقبل H_1 توجد مركبة الاتجاه العام.

- **القرار إعتمادا على القيمة المحسوبة لديكي فولر T_{cal}**

$T_{tab} > T_{cal}$ يتم قبول H_0 اي لا يدخل b في النموذج (لا توجد مركبة الاتجاه العام).

$T_{tab} < T_{cal}$ يتم قبول H_1 اي يدخل b في النموذج (توجد مركبة الاتجاه العام).

❖ **النموذج الثاني أو الخامس** : للكشف على وجود الحد الثابت c ويتضمن فرضيتين:

H_0 : c=0 لا يوجد حد ثابت.

H_1 : c≠0 يوجد حد ثابت.

قبول أو رفض H_0 يعتمد على مستوي معنوية المعلمة c وكذلك بناء على قيمة المحسوبة لديكي فولر T_{cal} ومقارنتها بالقيمة الحرجة T_{tab} عند مستوي معين (عادة ما يعادل 5%.)

---

[1] لأكثر تفاصيل أنظر: نسيمة بن يحي، **اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970–2013(دراسة تحليلية قياسية)**، رسلة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية،2014، ص. ص 117–121.

[2] R.bourbonnais. économétrie – **cours et exercices corrigés**.9 édition.paris.2015. DISPONIBLE SUR < http://medias.dunod.com/document/9782100721511/Feuilletage.pdf> (Consulté le 30.01.2016) PP.249-250.

- **القرار إعتمادا على القيمة الإحتمالية للمعلمة c :**

$0,05 < prO$ نقبل: H_0 لا يوجد حد ثابت.

$0,05 > prO$ نقبل H_1 يوجد حد ثابت.

- **القرار إعتمادا على القيمة المحسوبة لديكي فولر T_{cal}**

$T_{tab} > T_{cal}$ يتم قبولH_0 اي لا يدخل c في النموذج (لا يوجد حد ثابت).

$T_{tab} < T_{cal}$ يتم قبولH_1 اي لا يدخل b في النموذج (يوجد حد ثابت).

❖ **النموذج الأول أو الرابع:** للكشف على وجود جذر أحادي $\emptyset$ يتم من خلال الاعتماد على فرضيتين هما:

$H_0 : \emptyset = 0$ يوجد جذر أحادي.

$H_1 : \emptyset \neq 0$ لا يوجد جذر أحادي.

قبول أو رفض H_0 يعتمد على مستوي معنوية المعلمة $\emptyset$ وكذلك بناء على قيمة المحسوبة لديكي فولر T_{cal} ومقارنتها بالقيمة الحرجة T_{tab} عند مستوي معين (عادة ما يعادل 5%).

- **القرار اعتمادا على القيمة الاحتمالية للمعلمة $\emptyset$:**

$0,05 < prO$ نقبل: H_0 يوجد جذر أحادي.

$0,05 > prO$ نقبل H_1 لا يوجد جذر أحادي.

- **القرار اعتمادا على القيمة المحسوبة لديكي فولر T_{cal}**

$T_{tab} < T_{cal}$ يتم قبولH_0 اي يوجد جذر أحادي.

$T_{tab} > T_{cal}$ يتم قبولH_1 اي لا يوجد جذر أحادي.

مع اخذ بعين الاعتبار نوع السلسلة من نوع DS او TS[1] اثناء دراسة الاستقرارية.

بالاعتماد على ما سبق وباستخدام برنامج Eviews.9 يمكن عرض نتائج دراسة استقرارية متغيرات الدراسة في الجدول التالي:

[1] R.bourbonnais , OP.Cit,P.P 245-248.

جدول رقم (3–5): دراسة استقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات باستخدام اختبار DF و ADF

	المستوى الأول LEVEL				الفرق الأول 1st differ				الفرق الثاني 2st differ				القرار
	التأخير	Ts+c	C	لاشيء	التأخير	Ts+c	c	لاشيء	التأخير	Ts+c	c	لاشيء	
PE	P=3	1.24	0.87	7.92	P=3	1.74	0.93	2.67	P=2	2.207	2.37	–8.73	سلسلة مستقرة في الفرق الثاني
OT	P=2	2.76	–0.99	4.71	P=0	3.01	1.91	2.47	–	–	–	–	سلاسل مستقرة في الفرق الاول
PF	P=0	1.681	0.18	–0.06	P=0	0.96	0.4	–5.2	–	–	–	–	
BB	P=0	–1.78	–1.07	0.32	P=0	–1.64	–1.09	–4.91	–	–	–	–	
GDP	P=1	1.92	1.26	5.93	P=1	4.07	2.57	–3.04	P=0	–0.005	0.01	–6.95	سلسلة مستقرة في الفرق التاني
FD	P=1	–2.284	1.39	0.94	P=0	–0.90	0.17	–3.307	–	–	–	–	سلاسل مستقرة في الفرق الاول
IR	P=0	–1.123	1.128	–1.288	P=0	–0.054	–0.37	–5.36	–	–	–	–	
ER	P=3	1.87	1.76	0.77	P=0	–0.394	1.71	–3.05	–	–	–	–	
UR	P=2	–1.79	1.27	–0.43	P=0	–1.09	–0.12	–4.19	–	–	–	–	
DFS	P=2	0.32	1.91	0.32	P=0	0.5	0.49	–4.23	–	–	–	–	
X	P=0	2.35	1.27	1.12	P=0	1.17	1.85	–5.78	–	–	–	–	
M	P=2	2.11	1.36	4.32	P=2	2.477	1.23	0.34	P=1	0.60	1.15	–8.73	سلاسل مستقرة في الفرق الثاني
POP	P=3	3.059	–0.420	1.362	P=1	1.402	0.58	0.63	P=0	1.48	0.70	–11.09	
CE	P=2	–0.8191	–3.769	7.5357	P=3	1.2794	0.4386	4.1150	P=2	3.1388	2.3873	–7.5676	
IS	P=0	1.9493	1.1457	3.9767	P=1	–1.5016	1.9244	1.8306	P=3	0.2373	0.268	–3.9526	
قيم النسب	القيم الحرجة في المستوى LEVEL				–	القيم الحرجة في الفرق الأول			–	القيم الحرجة في الفرق الثاني			–
	Ts+c	c	لأشيء			Ts+c	c	لأشيء		Ts+c	c	لأشيء	
%1	3.60	3.28	–2.63			3.60	3.28	–2.66		3.60	3.28	–2.66	
%5	2.81	2.56	–1.95			2.81	2.56	–1.95		2.81	2.56	–1.95	
%10	2.38	2.18	–1.61			2.38	2.18	–1.61		2.38	2.18	–1.60	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews 9

1-اختبارات المستوي الأول level

أ- اختبار مركبة الاتجاه العامb :

نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة المحسوبة t_{cal} لمركبة الاتجاه العام لكل المتغيرات أقل من القيمة الحرجة (المجدولة)2.81= t_{tab} عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلاسل المدروسة، ماعد سلسلة POP لأن قيمة المحسوبة لهما t_{cal} >2.81=t_{tab} وبالتالي نرفض H_0 أي وجود مركبة الاتجاه العام في هذه السلسلة.

ب- إختبار الحد الثابت « c »

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة t_{cal} للحد الثابت لكل المتغيرات أقل من القيمة الحرجة (المجدولة) 2.56= t_{tab} عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود الحد الثابت في كافة السلاسل المدروسة.

ج- اختبار جدر الأحادي Ø :

نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة المحسوبة t_{cal} للجذر الأحادي لكل المتغيرات في النماذج الثلاث أكبر من القيمة الحرجة (المجدولة) 1.95-= t_{tab} عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على وجود الجذر الاحادي في كل السلاسل وهي غير مستقرة من نوع DS وأحسن طريقة لجعلها مستقرة هي طريقة الفروقات.

2-اختبار الفرق الأول:

أ- اختبار مركبة الاتجاه العام b :

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة t_{cal} لمركبة الاتجاه العام لكل المتغيرات أقل من القيمة الحرجة (المجدولة2.81= t_{tab}) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلاسل المدروسة، ماعد سلاسل GDP.IS.OT لأن القيمة المحسوبة لهم t_{cal} >2.81=t_{tab} وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 أي وجود مركبة الاتجاه العام في هذه السلسلتين.

ب- اختبار الحد الثابت « c »

نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة المحسوبة t_{cal} للحد الثابت لكل المتغيرات اقل من القيمة الحرجة (المجدولة) 2.56= t_{tab} عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم وجود الحد الثابت في كافة السلاسل المدروسة، ماعدا سلسلة GDP لأن قيمة المحسوبة له

t_{cal} >2.56=t_{tab} وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 أي وجود الحد الثابت في السلسلة.

ج- اختبار جدر الأحادي Ø :

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة t_{cal} للجذر الأحادي لكل من المتغيرات (TO .PF.BB.FD.IR.ER) في النماذج الثلاث أقل من القيمة الحرجة (المجدولة) t_{tab} =-1.95 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية البديلة H_1 والتي تنص على عدم وجود الجذر الأحادي في هذه السلاسل فهي مستقرة في الفرق الأول، أما بقية المتغيرات (POP.M.GDP.PE.CE.IS) فإن القيمة المحسوبة t_{cal} للجذر الأحادي في النماذج الثلاث أكبر من القيمة الحرجة (المجدولة) t_{tab} =-1.95 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على وجود الجذر الأحادي في كل السلاسل فهي غير مستقرة في الفرق الأول و لجعلها مستقرة نقوم بالفروق من الدرجة الثانية.

3- اختبارات الفرق الثاني:

أ- اختبار مركبة الاتجاه العامb :

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة t_{cal} لمركبة الاتجاه العام لكل المتغيرات الغير مستقرة في الفرق الأول أقل من القيمة الحرجة (المجدولة)2.81= t_{tab} عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم وجود مركبة الإتجاه العام في السلاسل المدروسة، ماعد CE فإنها تحتويها.

ب- اختبار الحد الثابت « c »:

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة t_{cal} للحد الثابت لكل المتغيرات الغير مستقرة في الفرق الأول أقل من القيمة الحرجة (المجدولة) 2.56= t_{tab} عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم H0 والتي تنص على عدم وجود الحد الثابت في كافة السلاسل المدروسة، ماعد CE فإنها تحتويه.

ج- اختبار جدر الأحادي Ø :

ان القيمة المحسوبة t_{cal} للجذر الأحادي لكل من المتغيرات (CE.IS.GDP.PE.POP.M) في النماذج الثلاث أقل من القيمة الحرجة 1.95-= t_{tab} عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية البديلة H_1 بعدم وجود الجذر الأحادي في هذه السلاسل فهي مستقرة من الفرق الثاني.

من خلال دراسة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن عرض نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6) :نتائج دراسة استقراريه متغيرات الدراسة.

السلاسل	سلاسل مستقرة في المستوى	سلاسل مستقرة في الفرق الأول	سلاسل مستقرة في الفرق الثاني
متغيرات	-	X.IR.FD.BB.PF.OT. ER. UR.DFS	GDP.PE.POP.M.CE.IS
نوعها	-	DS	DS

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الجدول (3-5).

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانفاق العام

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح اهم العوامل المحددة للإنفاق العام في الجزائر، بداية باختيار احسن الصيغ الرياضية المعبرة عن تطور الإنفاق العام بناءا على أعلى قوة تفسيرية للنموذج، ليتم بعدها إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على جودة وصلاحية النموذج المقدر، ومدى مطابقة النتائج المقدرة للنظرية الاقتصادية (التقييم الاقتصادي).

أولا–تحديد الشكل الرياضي للنموذج : يمكن صياغة دالة الإنفاق العام بناء على[1] معيار قوة R^2 لكل من دالة خطية ودالة لوغارتمية وذلك وفق أغلب الدراسات السابقة : (c.okaforand and o.Eiya 2011– Sultan N. Abu Tayeh 2011 -peacok and wiseman (1961) - Usenobong F Akpan2013- MAN 1980 - Adloph Wagner 1892).

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3–7):مقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار للإنفاق العام.

Variable	Equation	R square
PE	Linear	.757
	Logarithmic	.442
PF	Linear	.551
	Logarithmic	.509
BB	Linear	.677
	Logarithmic	-
FD	Linear	.003
	Logarithmic	.035
GDP	Linear	.979
	Logarithmic	.675
IR	Linear	.146
	Logarithmic	.121
ER	Linear	.502
	Logarithmic	.405
x	Linear	.903
	Logarithmic	.652
M	Linear	.989
	Logarithmic	.724
POP	Linear	.760
	Logarithmic	.676
MR	Linear	.250
	Logarithmic	.293
DFS	Linear	.079

[1] مهما محمد نافذ بهلول، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية – دراسة قياسية (1995–2012)**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ،الجامعة الإسلامية ، غزة،2015،ص 151.

	Logarithmic	.083
OT	Linear	.989
	Logarithmic	.734

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss.20

من خلال الجدول السابق و بمقارنة مع قيمة R square نستنتج أن أغلب العلاقات بين المتغيرات المستقل و المتغير التابع يعبر عنها بشكل خطي "انظر الملحق رقم (04)"، كما أن التعبير على دالة الإنفاق العام بدلالة الزمن بشكل خطي لها أكبر معامل تحديد R square=0.757 مقارنة بدالة الإنفاق العام بشكل لوغاريتمي R square= 0.442، وعليه فأحسن صيغة رياضية للتعبير على دالة الإنفاق العام في الجزائر هي في شكل خطي من الشكل:

$$PE_t = B_0 + B_1 PF_t + B_2 OT_t + B_3 BB_t + B_4 FD_t + B_5 GDP_t + B_6 IR_t + B_7 ER_t + B_8 X_t + B_9 M_t + B_{10} POP_t + B_{11} UR_t + B_{12} DFS_t \qquad t=1.2.3.4.....35$$

وعليه فطريقة المربعات الصغرى OLS هي أحسن طريقة لتقدير النموذج القياسي الذي نحن بصدد تقديره .

ثانيا: تقدير النموذج و الاختبارات الإحصائيات الخاصة به

يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغيرة العادية OLS والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية لما لها من خصائص BLUE، ويتم ذلك بالاستعانة ببرنامج EVIEWS.9.

1- تقدير النموذج الأول:

يتم إجراء تقدير أولى للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج فنحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (3–8): نتائج التقدير الأولي لنموذج الانفاق العام:

Dependent Variable: PE
Method: Least Squares
Date: 04/06/16 Time: 19:34
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-84507.54	132799.9	-0.636352	0.5311
PF	0.926926	0.082309	11.26150	0.0000
OT	0.898133	0.181901	4.937484	0.0001
BB	-1.004686	0.059850	-16.78661	0.0000
FD	-0.014255	0.063661	-0.223921	0.8249
GDP	0.021177	0.039386	0.537666	0.5962
IR	2584.549	1804.397	1.432362	0.1661
ER	4065.528	2234.715	1.819260	0.0825
X	0.059013	0.048659	1.212793	0.2381
M	-0.058238	0.064016	-0.909740	0.3728
POP	-0.005565	0.008559	-0.650224	0.5223
UR	-2775.144	3291.334	-0.843167	0.4082
DFS	2987.681	1381.106	2.163252	0.0417

R-squared	0.999785	Mean dependent var	1758563.
Adjusted R-squared	0.999667	S.D. dependent var	2177378.
S.E. of regression	39720.57	Akaike info criterion	24.29568
Sum squared resid	3.47E+10	Schwarz criterion	24.87338
Log likelihood	-412.1744	Hannan-Quinn criter.	24.49510
F-statistic	8512.181	Durbin-Watson stat	1.892162
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

من خلال الجدول اعلاه يمكن كتابة العلاقة كالتالي:

PE= -84507.54 + 0.9269PF + 0.8981OT - 1.0046BB - 0.0142FD + 0.0211GDP + 2584.54IR+ 4065.52ER + 0.0590X - 0.0582M - 0.0055POP - 2775.14UR +2987.68DFS.

R^2 adjusted=0.99 f-stat=8512.18 DN=1.89 N=35

2- الاختبارات الإحصائية للنموذج الأولى:

يتم اختبار صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية وذلك من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج عن طريق معامل التحديد لمعرفة القدرة التفسيرية للنموذج وكذلك اختبار فيشر للكشف جودة النموذج، وفي مرحلة ثانية يتم اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج المقدرة. من خلال اختبار ستيودنت.

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج : يستعمل كل من معامل التحديد R^2 واختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج كالاتي:

- معامل التحديد :R^2 قيمة معامل التحديد المحصل عليها تعادل $R^2=0.99$ هذا يعني ان 99% من التغيرات التي تحدث في الإنفاق العام سببها المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج, بينما هناك نسبة 1% ترجع إلى عوامل خارجية.

- **إختبار فيشرF**: يتم إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال فرضيتين :

فرضية العدم H0: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقل المفسر له أي:

$$H0= =B1= \ldots\ldots\ldots B12=0$$

فرضية البديلةH1 : تنص على وجود على الأقل معلمة من بين معلمات النموذج غير معدومة أي :

$$H1= B1\neq 0\ldots\ldots\ldots B12\neq 0$$

نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والقيمة الحرجة أو المجدولة F_{tab}والتي يتم استخراجها من الجدول الإحصائي لفيشر عند مستوي معنوية معين (غالبا ما يؤخذ5%) ودرجة حرية لها V_1=m بالنسبة للبسط ودرجة حرية مقدارها V_2= n-m-1بالنسبة للمقام وتكتب من الشكل:

$$F_{cal} =F(V1.V2)= F_{(0.05)}\ (12.22)=2.23$$

حيث:

m : عدد المتغيرات الداخلية في نموذج (المستقل).

n: عدد المشاهدات.

لدينا قيمة فيشر المحسوبة F_{cal} = 8512.181 اكبر من قيمة المجدولة F_{tab} =2.23 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفاده أنه يوجد ولو معلمة واحد تختلف عن الصفر، هذا ما يدل على جودة النموذج في التعبير على العلاقات بين الإنفاق العام و العوامل المحددة له ونموذج ذو معنوية إحصائية و تأثيره موضوعي وحقيقي.

ب- اختبار معنوية معلمات النموذج:

يتم استخدامها إحصائيا ستيودنت لتقييم معنوية معلمات النموذج و مدى تأثيرها على المتغير التابع، وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بكل معلمة Bi على النحو التالي:

- **فرضية العدم:** معلمة غير معنوية H0=Bi=0
- **فرضية البديلة:** معلمة معنوية H1=Bi≠0

يتم مقارنة إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{cal} مع إحصائية ستيودنت المجدولة T_{tab} عند مستوي معنوية α (عادة ما يعادل5%) ودرجة حرية n-m-1وتكتب من الشكل:

T_{tab}=t(α)(v2)=t(0.05)(22)=2.07

من خلال النموذج المقدر أعلاه نجد أن كل من المعلمات (DFS.BB.PF.OT) لها معنوية تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية 5% كما تؤكده إحصائية ستيودنت المحسوبة لهذه المعلمات أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة T_{tab}=2.0739 اي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج، كما نجد ان معلمات المتغيرات (FD.GDP.IR.ER.X.M) غير معنوية عند مستوى المعنوية5% بما في ذلك الثابت كون القيمة الاحتمالية للمعلمات أكبر من مستوى المعنوية 5%، وتؤكده كذلك قيمة ستيودنت المحسوبة T_{cal} أقل من قيمة ستيودنت المجدولة T_{tab} =2.0739 ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن هذه المعلمات غير معنوية إحصائيا بما فيها الثابت وأنه لا يمكن قبول هذه المعلمات عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الأول يظهر بأن عدد كبير من معلمات المقدرة غير معنوية إحصائيا بما فيها الثابت مع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة له (99%)، وان للنموذج ككل معنوية إحصائية وتأثيره موضوعي وحقيقي، ما يدل على إمكانية وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات، ولذلك يجب حذف المتغيرات المسببة له والمتغيرات الغير معنوية إحصائيا قبل القيام بالدراسة الاقتصادية للنموذج المقدرة لكن هذه العملية طويلة وتتطلب الكثير من المحاولات لتقدير أفضل نموذج، وعليه سوف نعتمد على تقنية Stepwise باستخدام برنامج spss.20، حيث تم حذف ستة متغيرات والإبقاء على ستة متغيرات أخرى (أنظر الملحق05)، وبإدخال المتغيرات المعنوية في برنامج Eviews.9 نحصل على النموذج المحسن.

ثالثا: تقدير أحسن نموذج للإنفاق العام:

يبين الجدول الموالي نتائج التقدير لأحسن نموذج تم الحصول عليه كالآتي:

الجدول رقم (3-9): نتائج التقدير لأحسن نموذج

Dependent Variable: PE
Method: Least Squares
Date: 04/07/16 Time: 00:15
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	0.926569	0.087652	10.57101	0.0000
PF	0.928931	0.061629	15.07301	0.0000
BB	-0.993588	0.044594	-22.28066	0.0000
ER	1817.718	518.3871	3.506487	0.0016
X	0.077380	0.022463	3.444844	0.0018
DFS	1799.485	728.7437	2.469298	0.0199
C	-130005.5	50540.88	-2.572284	0.0157

R-squared	0.999741	Mean dependent var	1758563.
Adjusted R-squared	0.999686	S.D. dependent var	2177378.
S.E. of regression	38607.08	Akaike info criterion	24.13712
Sum squared resid	4.17E+10	Schwarz criterion	24.44819
Log likelihood	-415.3995	Hannan-Quinn criter.	24.24450
F-statistic	18019.75	Durbin-Watson stat	1.799693
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بإستخدام برنامج eveiws.9

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$PE= -130005.5+0.926OT+0.928PF-0.99BB+1817.71ER+0.07X+1799.485DFS$$

R^2 adjustd=0.99 F-stat=18019.75 Dw=1.79 ob=35

- حساب متوسط معامل المرونة:

من أجل تقدير نسبة تأثير أي متغير مستقلxi على المتغير التابع yi يتم حساب معامل المرونة[1]كما يلي:

$$\bar{E}\text{yixi} = \text{bj}\ \bar{xj}/\bar{y}.$$

bj: معامل المتغير xj في معادلة الانحدار.

$\bar{y}$: القيمة المتوسطة للمتغير التابع.

$\bar{xj}$: القيمة المتوسط للمتغير المستقل .

[1]مكيد علي، **الاقتصاد القياسي (دروس وتمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص160.

المتغير OT	E=B1 $\overline{(OT/PE)}$ =0.268
المتغير PF	E=B2 $\overline{(PF/PE)}$ =0.429
المتغير BB	E=B3 $\overline{(BB/PE)}$=0.187
المتغير ER	E=B4 $\overline{(ER/PE)}$=0.0461
المتغير X	E=B5 $\overline{(X/PE)}$=0.0785
المتغير DFS	E=B6 $\overline{(DFS/PE)}$=0.063

1- تقييم جودة النموذج القياسي المقدر:

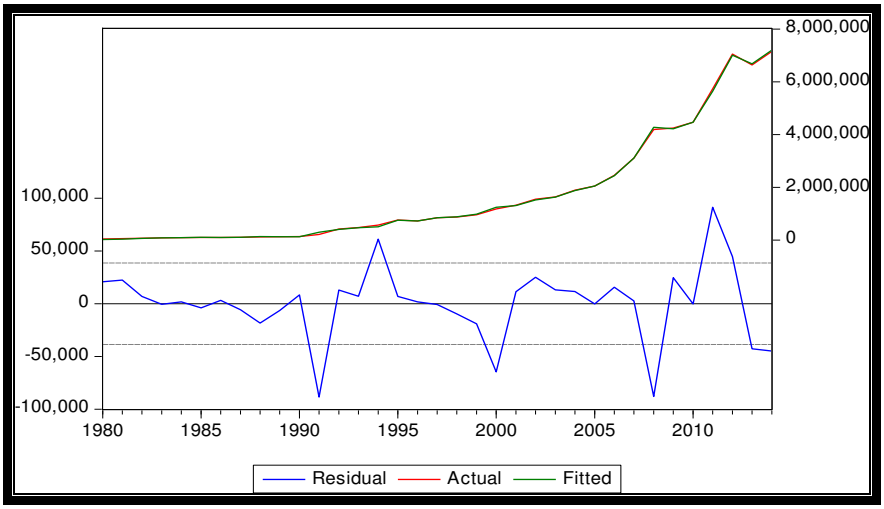
أ- تقييم المعنوية الكلية للنموذج :

-معامل التحديد R^2: قيمة معامل التحديد R^2 تساوي0.99 بمعني أن 99% من التغيرات التي تحصل في الإنفاق العام مشروحة بواسطة متغيرات النموذج، وهناك قيمة ضئيلة أقل من 1% ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

-اختبار فيشر F: القيمة المحسوبة لفيشر F_{CaL}=180197 أكبر من القيمة المجدولة لفيشر التي تعادل قيمتها F_{tab} = F(6-28)= 2.44 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والنموذج معنوي ككل وتأثيره موضوعي وحقيقي.

وما يؤكد المعنوية الجيدة للنموذج المقدر التمثيل البياني للقيم الحقيقية والقيم المقدرة لمخرجات النموذج القياسي، ويلاحظ من الشكل رقم (3-18) مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، الأمر الذي يبين الجودة العالية للنموذج المقدر ويؤكد سلامة صياغة النموذج في التعبير على محددات الإنفاق العام في الجزائر.

الشكل (3-18): القيم الحقيقية والقيم المقدرة للنموذج



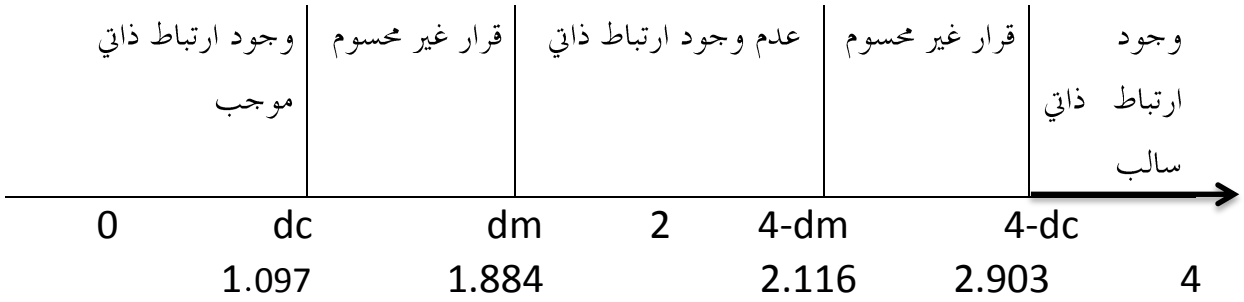
المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

ب- تقييم المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج:

من خلال النموذج المقدر نجد أن جميع معلمات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوي المعنوية 5% ويظهر ذلك أيضا من خلال قيمة ستيودنت المحسوبة F_{tab} > 2.0484 =T(28)= T_{CaL} المجدولة، ومنه فان جميع معاملات النموذج ذات معنوية جيدة و لها تأثير قوي وجيد في النموذج.

– **اختبار الارتباط الذاتي (داربن واتسون)**: يتضح لنا من خلال إحصائية دارين واتسون المحسوبة (DW= 1.79) أنها تقع ضمن مجال الشك [d_L=1.097 - d_u=1.884] وهذا ما يوضحه البيان التالي:

الشكل رقم(3-19) : اختبار داربن واتسون للارتباط الذاتي للأخطاء .



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائية داربين واتسون ومن خلال القيم الجدولية لمقياس داربين واتسون.

من خلال الشكل أعلاه نرى أن قيم داربن واتسون تقع ضمن مجال الشك وعليه لا يمكن اتخاذ قرار حول وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، ولتأكد من ذلك نقوم باختبار أكثر دقة من اختبار داربن واتسون والمتمثل في :

–**إختبار BREUSH – GODFREY** : للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل اختبار Breusch-Godfrey (يعرف أيضا بداربين الموسع[1]) من الدرجة الأولى، الذي يظهره الجدول الموالي.

الجدول (3-10): اختبار Breusch-Godfrey لأحسن نموذج.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.203676	Prob. F(1,27)	0.6554
Obs*R-squared	0.262047	Prob. Chi-Square(1)	0.6087

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج eviews.9

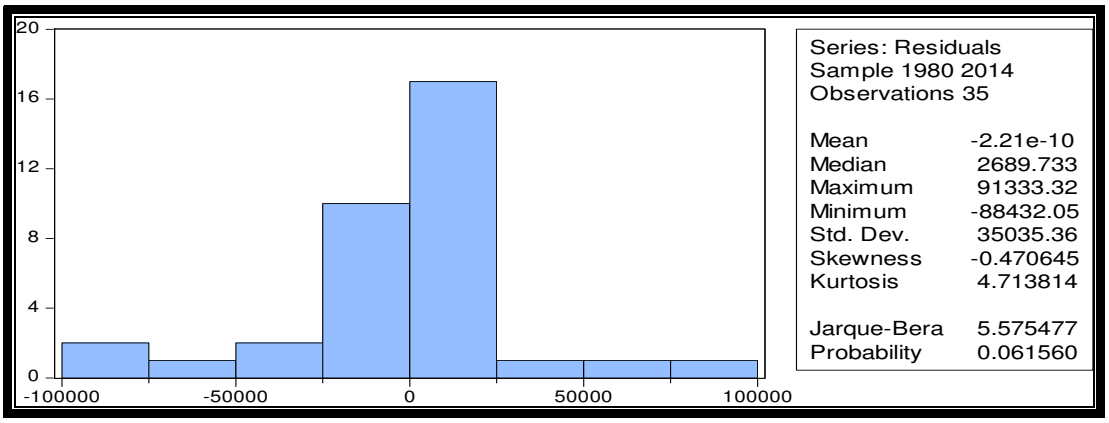
بما أن $F_{المحسوبة}$ = 0.203 < $F_{(28،6)المجدولة}$= 2.44 عند مستوى المعنوية 5 % وكذلك لدينا احصائية LM $n*R^2$ = 0.262 < $\chi^2_{p=1}$ = 3.841 عند مستوى المعنوية 5 % وذلك ما ينفي وجود ارتباط الاخطاء من الدرجة الأولى.

[1] صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي (دراسة نظرية مدعمة بأمثلة و تمارين)**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 61.

2- الدراسة القياسية:

أ- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: للتحقيق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار**JARQUE-BERA .**

الشكل (3-20):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (J.B)



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج eviews.9

من خلال النتائج نلاحظ ان قيمة الاختبار تساوي (J-B=5.57) بالاحتمال بلغ (pro-value= 0.061) أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ(عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي):

تم إختبار هذا الشرط من خلال اختبار Breusch-Godfrey وهو ما أكد عدم وجود ارتباط للأخطاء من الدرجة الأولى، لذلك سنقوم بإختبار وجود إرتباط الأخطاء من الدرجة الثانية اعتمادا كذلك على نفس الاختبار والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول قم(3-11): اختبار Breusch-Godfrey للكشف عن ارتباط الأخطاء من الدرجة الثانية.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.287762	Prob. F(2,26)	0.7523
Obs*R-squared	0.757965	Prob. Chi-Square(2)	0.6846

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج eviews.9

بما أن $F_{المحسوبة} = 0.28 < F_{(28،6)الجدولة} = 2.44$ عند مستوى المعنوية 5 % وكذلك لدينا من خلال الجدول إحصائية LM تساوي : $LM= N* R^2 = 0.75$ وبمقارنة إحصائية LM مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى 5% ودرجة حرية p=2 والتي تساوي من خلال جدول كاي تربيع = 5.99 ومنه نقبل فرضية العدم التي تنفي وجود مشكلة ارتباط الأخطاء من الدرجة الثانية.

ت- إختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):

- **اختبار ARCH :**

للتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ نستخدم هذا الاختبار فكانت النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.244831	Prob. F(2,30)	0.7844
Obs*R-squared	0.529977	Prob. Chi-Square(2)	0.7672

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامجEviews.9

تشير قيمة الاختبار إلى أن N*R-squared=0.52 باحتمال قدر بـــ (p-value=0.76)، ويتضح من ذلك رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص على تجانس حد الخطأ.

- **اختبار white**:

يستخدم للكشف ما إذا هناك تجانس تباين الخطأ، ونتائج موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (3-13): نتائج إختبار White

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	3.841284	Prob. F(27,7)	0.0360
Obs*R-squared	32.78710	Prob. Chi-Square(27)	0.2042
Scaled explained SS	38.96486	Prob. Chi-Square(27)	0.0638

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج eviews.9

من خلال نتائج إختبار white نجد أن القيمة المحسوبة تقدر بـــ32.78 = wh باحتمال قدر بـــ (p-value=0.20)، ويلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار wh = 32.78 أقل من القيمة المجدولة لإحصائية كي تربيع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية p=27 والتي تساوي $\chi^2_{p=27}$ =40.113 فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ.

ث- اختبار شرط استقلالية المتغيرات المستقلة(عدم وجود الازدواج الخطي):

هناك عدة اختبارات لاكتشاف وجود الازدواج الخطي ومن أهمها:

- **اختبارFrrar –Glauber**: يعطى هذا الاختبار بالشكل التالي[1]:

$$\chi 2 = -\left[n - 1 - \frac{1}{6}\,(2m + 5)\right] \log detR$$

حيث ان : n: عدد المشاهدات

m : عدد المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار.

Log detR :لوغاريتم قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي

تم حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي باستخدام SPSS.20 (انظر الملحق 06)

نقارن القيمة المحسوبة لـــ $\chi 2$ مع القيمة المجدولة لـــ $\chi 2$ عند درجة حرية عددها V =1/2m(m-1) ومستوى معنوية معينة، حيث إذا كانت قيمة $\chi 2$ المحسوبة أكبر من قيمة $\chi 2$ المجدولة ، هذا يدل على وجود ازدواج خطي في نموذج الانحدار المقترح، وبالعكس عندما تكون قيمة $\chi 2$ المحسوبة أقل من قيمة $\chi 2$ الجدولية نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ازدواج خطي ويتم حساب قيمة $\chi 2$ الجدولية كالتالي:

$$\chi 2_{v} = \chi 2_{\mathbf{1/2m(m-1)}} = \chi 2_{21} = 32.671$$

نجد أن قيمة 26.928- = $\chi 2_{cal}$ أقل من القيمة المجدولة 32.671 = $\chi 2_{tab}$ وهذا ما يدل على عدم وجود إزدواج خطي في النموذج بين المتغيرات المستقلة.

- **اختبار klien** : يستخدم كذلك للكشف عن وجود التعدد الخطي حيث يتم مقارنة معامل التحديد R^2 مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كانت R^2 أكبر من مربع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فهذا يعني عدم وجود تعدد خطي وإن كان موجود فهذا لا يؤثر أو يكون غير مؤثر في النموذج[2].

من خلال مقارنة بين معامل التحديد R^2 ومربع معاملات مصفوفة الارتباط 2(r_{xixj})، (أنظر الملحق رقم 07) نجد أن R^2 =0.99 أكبر من مربع معاملات مصفوفة الارتباط مما يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج.

[1] مكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 141-142.

[2] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2007، ص252.

ج–اختبار ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج:

يشير اختبار Ramsey reset test الى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر وذلك من خلال القيمة الاحتمالية F-Statistic، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% فإن الشكل الدالي المستخدم في النموذج ملائم وصحيح، والعكس بالعكس صحيح.

الجدول رقم (3–14): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PE BB ER X PF DFS OT C
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
F-statistic	0.543851	(2, 26)	0.5870
Likelihood ratio	1.434415	2	0.4881

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج eviews.9

نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (p-value=0.58> 0.05) وهذا ما يثبت صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر.

3–التحليل الاقتصادي:

خلال الفترة (1980–2014) تتمثل أهم العوامل المفسرة لتطور حجم الإنفاق العام في الجزائر من (الجباية البترولية، الجباية العادية، رصيد الميزانية، معدل سعر الصرف، الصادرات وعمق النظام المالي)، حيث أن الجباية البترولية هي المحدد الأساسي فهي تفسر حوالي43 % من التغيرات في الانفاق العام، فيما تشكل الجباية العادية أقل من 30% وما يعادل 18% بالنسبة لرصيد الميزانية، أما بقية المتغيرات(الصادرات، معدل سعر الصرف، عمق النظام المالي) فإن تأثيرها ضعيف.

- تبين نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين الجباية البترولية والإنفاق العام (0.928) وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، وذلك لأن زيادة الإيرادات من شأنه أن يحفز الدولة على زيادة الإنفاق في مجالات جديدة. ويتضح لنا من خلال حساب المرونة أن زيادة الإيرادات البترولية بـــ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بـــ 0.429%.

- أما بما يتعلق بالجباية العادية فإن نتائج التقدير توضح أن هناك علاقة طردية بينها وبين الإنفاق العام (0.926) وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية بحكم زيادة جباية العادية توجه لنفقات العامة، ومن خلال حساب المرونة نجد أن زيادة الجباية العادية بـــ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بـــ0.26%.

- حسب نموذج الانحدار المقدر هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزانية والإنفاق العام (0.99-) وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية كون رصيد الميزانية هو حاصل طرح الإيرادات من النفقات، فزيادة هذه الأخيرة يخفض فائض الميزانية(رصيد الميزانية).

- نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الصادرات والإنفاق العام (0.07)، وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، فالصادرات تعتبر مورد من موارد الدولة ومن خلال حساب قيمة المرونة وجدنا أن زيادة الصادرات بـــ 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بحوالي 0.07%.

-أما فيما يخص معدل سعر الصرف فهناك علاقة طردية بينه وبين الإنفاق العام(1817.7)، كما أن النظرية الاقتصادية لا تعارض هذا الطرح كون ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، مما يستوجب زيادة حجم الإنفاق العام للحصول على نفس مقدار السلع والخدمات قبل تغير سعر الصرف، واتضح من خلال حساب المرونة أن ارتفاع سعر الصرف بـــ 1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بـــ 0.04%.

- من خلال النموذج المقدر نجد أن معامل عمق النظام المالي يقدر بـــ (1799.4) مما يدل على وجود علاقة طردية بين عمق النظام المالي والإنفاق العام وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، كون عمق النظام المالي يعتبر على مدي تطور المؤسسات المالية داخل الدولة مما يمنح للدولة سهولة في الحصول على القروض وتغطية عجز الموازنة، ويظهر ذلك من خلال معامل المرونة الذي قدر بـــ(0.06).

- إشارة الحد الثابت سالبة وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية فهو يمثل الإنفاق المستقل بمعزل عن تأثير العوامل الأخرى، كما توافق إشارة السالبة للحد الثابت مع دراسة (c.okaforand and o.Eiya 2011)، ويمكن تفسير قيمة السالبة للإنفاق العام أنه قيمة العجز الحاصل في إنفاق الحكومة ولجوء الدولة إلى الاستدانة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

المطلب الثالث: تقدير نموذجي الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح أهم العوامل المحددة للإنفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الجزائر، وذلك بإدخال نفس المتغيرات المستقلة السابقة وتتبع نفس الخطوات السابقة بداية باختيار احسن الصيغة الرياضية بناءا على أعلى قوة تفسيرية لمعامل التحديد، ليتم بعدها إجراء الاختبارات الإحصائية ومن ثم الاختبارات القياسية للحكم على جودة وصلاحية النموذج المقدر وتقديم التحليل الاقتصادي للنتائج.

اولا: تقدير نموذج الانفاق الجاري:

1-تحديد الشكل الرياضي للنموذج : من خلال المقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج انحدار المتغيرات المستقلة والانفاق الجاري كمتغير تابع (انظر الملحق رقم:08)، وبناءا على قيمة R square نستنتج أن أغلب العلاقات

بين المتغيرات المستقل و المتغير التابع يعبر عنها بشكل خطي، كما أن قيمة R square=0.74 بشكل خطي اكبر منها في شكل لوغاريتمي R square= 0.44 ، وعليه فأحسن صيغة رياضية للتعبير عن الانفاق الجاري هي في شكل خطي متعدد من الشكل:

$$CE_t = B_0 + B_1 PF_t + B_2 OT_t + B_3 BB_t + B_4 FD_t + B_5 GDP_t + B_6 IR_t + B_7 ER_t + B_8 X_t + B_9 M_t + B_{10} POP_t + B_{11} UR_t + B_{12} DFS_t \qquad t=1.2.3.4.....35$$

وعليه فطريقة المربعات الصغرى OLS هي أحسن طريقة لتقدير النموذج القياسي الذي نحن بصدد تقديره .

2– تقدير النموذج الأولى للإنفاق الجاري:

من خلال الملحق رقم (09) يمكن كتابة العلاقة المقدرة كالتالي:

CE = -0.73*BB + 3063.94*DFS + 3405.37*ER + 0.079*FD + 0.23*GDP + 1456.80*IR - 0.67*M + 0.75*OT + 0.53*PF - 0.008*POP - 8364.61*UR - 0.13*X + 33147.98

R^2 adjusted=0.99 f-stat=661.5230 DN=1.62 N=35

أ– اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

– **معامل التحديدR^2:** قيمة معامل التحديد المحصل عليها تعادل R^2=0.99 هذا يعني ان 99% من التغيرات التي تحدث في الانفاق الجاري سببها المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج، بينما هناك نسبة 1% ترجع إلى عوامل خارجية.

– **اختبار فيشر F**: لدينا قيمة فيشر المحسوبة F_{cal} = 661.5230 اكبر من القيمة المجدولة F_{tab} =2.23 ، ومنه فان النموذج ككل ذو معنوية إحصائية و تأثيره موضوعي وحقيقي.

ب– اختبار معنوية معلمات النموذج:

من خلال النموذج المقدر نجد أن كل من المعلمات (M.BB.PF.GDP) لها معنوية تختلف احصائية عن الصفر عند مستوى المعنوية 5% كما تؤكده إحصائية ستيودنت المحسوبة لهذه المعلمات أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة T_{tab}=2.0739 ، اما باقي المتغيرات فهي غير معنوية إحصائيا بما فيها الثابت وأنه لا يمكن قبول هذه المعلمات عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الأولى يظهر بأن هناك عدد كبير من معلمات النموذج غير معنوية إحصائيا وعليه سوف نعتمد على تقنية Stepwise باستخدام برنامج spss.20، حيث تم حذف سبعة

متغيرات والإبقاء على خمسة متغيرات (أنظر الملحق10)، وادخال المتغيرات المعنوية في برنامج Eviews.9 نحصل على النموذج المحسن.

3- تقدير أحسن نموذج للإنفاق الجاري:

يبين الجدول الموالي نتائج التقدير لأحسن نموذج تم الحصول عليه كالآتي:

الجدول رقم (3-15): نتائج تقدير أحسن نموذج للإنفاق الجاري

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 18:37
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-0.515930	0.105526	-4.889139	0.0000
GDP	0.165354	0.042918	3.852787	0.0006
M	-0.579006	0.112566	-5.143702	0.0000
OT	1.298156	0.264904	4.900480	0.0000
PF	0.319005	0.146556	2.176682	0.0375

R-squared	0.995729	Mean dependent var	1108248.
Adjusted R-squared	0.995159	S.D. dependent var	1361796.
S.E. of regression	94745.68	Akaike info criterion	25.88734
Sum squared resid	2.69E+11	Schwarz criterion	26.10954
Log likelihood	-448.0285	Hannan-Quinn criter.	25.96404
Durbin-Watson stat	1.734789		

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج eveiws.9

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

CE = -0.5159*BB + 0.1653*GDP - 0.5790*M + 1.2981*OT + 0.3190*PF
R^2 adjustd=0.99 F-stat=1358.46 Dw=1.78 ob=35**

** تم حسابها باستخدام SPSS.20

أ- حساب متوسط معامل المرونة

من أجل تقدير نسبة تأثير أي متغير مستقلxi على المتغير التابع CE يتم حساب معامل المرونة كما يلي:

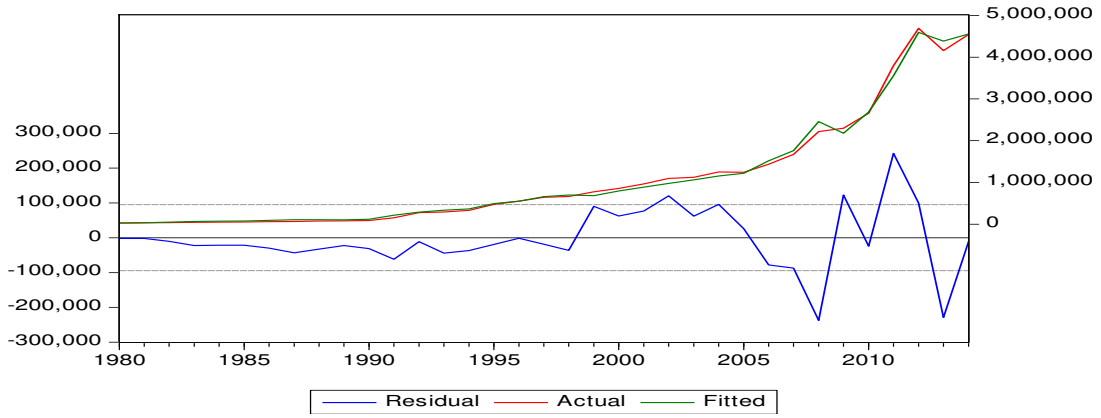
E=B1 $\overline{(BB/CE)}$= 0.15	المتغيرBB
E=B2 $\overline{(GDP/CE)}$= 0.71	المتغيرGDP
E=B3 $\overline{(M/CE)}$= - 0.69	المتغيرM
E=B4 $\overline{(OT/CE)}$ = 0.59	المتغير OT
E=B5 $\overline{(PF/CE)}$ = 0.23	المتغير PF

ب- اختبار معنوية النموذج المقدر:

قيمة معامل التحديد R^2 تساوي0.99 بمعني أن 99% من التغيرات التي تحصل في الانفاق الجاري مشروحة بواسطة متغيرات النموذج، وهناك قيمة ضئيلة أقل من 1% ترجع إلى عوامل أخرى.

كما أن القيمة المحسوبة لفيشر= 1358.46 F_{CaL} أكبر من القيمة المجدولة 2.54 =F(5-29) F_{tab} ومنه النموذج معنوي ككل وتأثيره موضوعي وحقيقي. ويلاحظ من الشكل رقم (3-21) مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية.

الشكل (3-21): القيم الحقيقية والقيم المقدرة لنموذج الانفاق الجاري



المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

وبالنسبة للمعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج نجد أن جميع معلمات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوي معنوية 5% ويظهر ذلك أيضا من خلال قيمة ستودنت المحسوبة T_{cal} < T_{tab} =T(29)=2.04 ، ومنه فان جميع معاملات النموذج ذات معنوية جيدة و لها تأثير قوي وجيد في النموذج.

ت- اختبار جودة النموذج المقدر:

يبين الجدول رقم(3-16) اهم الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج والتي من خلالها يمكن الحكم على جودة النموذج من عدمه.

الجدول رقم (3-16): اختبارات جودة أحسن نموذج مقدر للإنفاق الجاري

نوع الاختبار	فرضية العدم	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	لا يوجد ارتباط ذاتي	Obs*Rsquared =1.21	0.545
JARQUE-BERA	البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا	$\chi 2$ = 5.59	0.06
Heteroskedasticity Test: ARCH	تجانس حد الخطأ.	$\chi 2 = 0.194$	0.659
Ramsey reset test	عدم ملائمة صياغة النموذج	F – STAT = 0.37	0.69

المصدر: من مخرجات eviews.9 (انظر الملحق 11)

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- بما أن القيمة المحسوبة $LM = n^*R^2 = 0.262 > \chi^2_{p=2} = 5.99$ عند مستوى المعنوية 5 % مما يعني قبول فرضية العدم وذلك ما ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- تم استخدام إختبارJARQUE-BERA للتحقيق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر التوزيع الطبيعي من خلال النتائج نلاحظ ان قيمة الاختبار تساوي (J-B=5.59) بالاحتمال بلغ (pro-value= 0.06) أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.

- للتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ نستخدم اختبارARCH فكانت النتائج تشير ان قيمة الاختبار N*R-squared=0.194 باحتمال قدر بـــ (p-value=0.659) اكبر من 0.05، ويتضح من ذلك رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص على تجانس تباين حد الخطأ.

- يشير اختبار Ramsey reset test الى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر وذلك من خلال القيمة الاحتمالية F-Statistic، نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (p-value=0.69> 0.05) وهذا ما يثبت صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر.

4-التحليل الاقتصادي:

خلال فترة الدراسة تتمثل أهم العوامل المفسرة لتطور حجم الإنفاق الجاري في الجزائر من (الجباية البترولية، الجباية العادية، رصيد الميزانية، الناتج المحلي الاجمالي، الواردات)، حيث أن كل من الناتج المحلي الاجمالي، الواردات والجباية العادية هم محدداته الاساسية.

- تبين نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين الجباية البترولية والإنفاق الجاري، ويتضح لنا من خلال حساب المرونة أن زيادة الإيرادات البترولية بـــ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بـــ 0.23%.

- أما بما يتعلق بالجباية العادية فهي من المحددات الاساسية للإنفاق الجاري، حيث هناك علاقة طردية بينهما حيث نجد أن زيادة الجباية العادية بـــ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بـــ0.59%.

- هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزانية والإنفاق الجاري، فزيادة عجز الميزانية قد يؤدي الى قيام الحكومة بتخفيض الانفاق الجاري.

- نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الجاري، فارتفاعه بـــ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بـــ 0.71%.

-أما فيما يخص الواردات فهناك علاقة عكسية مع الإنفاق الجاري، واتضح من خلال حساب المرونة أن ارتفاع الواردات بـــ 1% يؤدي إلى انخفاض الانفاق الجاري بـــ 0.69%. ويفسر ذلك بزيادت الواردات المخصصة للإنفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري.

ثانيا: تقدير نموذج الانفاق الاستثماري "IS" : سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح اهم العوامل المحددة للإنفاق الاستثماري في الجزائر، وذلك بتتبع نفس الخطوات السابقة .

1–تحديد الشكل الرياضي للنموذج: من خلال المقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار الموضحة في الملحق رقم (12) ، ومن خلال مقارنة مع قيمة R square نستنتج أن أغلب العلاقات بين المتغيرات المستقل و المتغير التابع يعبر عنها بشكل خطي، كما أن قيمة R square=0.73 بشكل خطي اكبر منها في شكل لوغاريتمي R square= 0.42 ، وعليه فأحسن صيغة رياضية هي في شكل خطي متعدد من الشكل:

$$IS_t = B_0 + B_1 PF_t + B_2 OT_t + B_3 BB_t + B_4 FD_t + B_5 GDP_t + B_6 IR_t + B_7 ER_t + B_8 X_t + B_9 M_t + B_{10} POP_t + B_{11} UR_t + B_{12} DFS_t \qquad t=1.2.3.4.....35$$

2– تقدير النموذج الأولى للإنفاق الاستثماري:

من خلال الملحق رقم (13) يمكن كتابة العلاقة كالتالي:

IS = -0.2731*BB - 76.2617*DFS + 660.1505*ER - 0.0935*FD - 0.2136*GDP + 1127.74158527*IR + 0.6193*M + 0.1434*OT + 0.3909*PF + 0.0024*POP + 5589.4711*UR + 0.1938*X - 117655.5336

R^2 adjusted=0.99 f-stat=428.9735 DN=1.47 N=35

3- **الاختبارات الإحصائية للنموذج الأولى للإنفاق الاستثماري:**

أ– اختبار معنوية النموذج المقدر:

– **معامل التحديد R^2:** قيمة معامل التحديد المحصل عليها تعادل R^2=0.99 هذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 99% من التغيرات التي تحدث في الانفاق الاستثماري، بينما هناك نسبة 1% ترجع إلى عوامل خارجية.

– **إختبار فيشرF:** لدينا قيمة فيشر المحسوبة F_{cal} = 428.9735 اكبر من قيمة المجدولة F_{tab} =2.23 ، ومنه نموذج ككل ذو معنوية إحصائية و تأثيره موضوعي وحقيقي.

ب– اختبار معنوية معلمات النموذج:

نجد أن كل من المعلمات (X.M.BB.PF.GDP) لها معنوية احصائية عند مستوى المعنوية 5% كما تؤكده إحصائية ستيودنت المحسوبة لهذه المعلمات أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة T_{tab}=2.0739 ،

اما باقي المتغيرات فهي غير معنوية إحصائيا بما فيها الثابت وأنه لا يمكن قبول هذه المعلمات عند مستوى معنوية 5%، وعليه نستخدم طريقة Backward للحصول على أحسن نموذج مقدر.

4- تقدير أحسن نموذج للإنفاق الاستثماري:

يبين الجدول الموالي نتائج التقدير لأحسن نموذج تم الحصول عليه كالآتي:

الجدول رقم (3–17): نتائج تقدير أحسن نموذج للإنفاق الاستثماري

Dependent Variable: IS
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 21:52
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-0.362509	0.082247	-4.407597	0.0001
GDP	-0.197629	0.026484	-7.462308	0.0000
M	0.584586	0.080774	7.237284	0.0000
PF	0.494508	0.116519	4.244026	0.0002
X	0.159255	0.040691	3.913802	0.0005

R-squared	0.994473	Mean dependent var	650315.2
Adjusted R-squared	0.993736	S.D. dependent var	834059.5
S.E. of regression	66014.15	Akaike info criterion	25.16469
Sum squared resid	1.31E+11	Schwarz criterion	25.38688
Log likelihood	-435.3821	Hannan-Quinn criter.	25.24139
Durbin-Watson stat	1.451049		

المصدر: من إعداد الطالب بإستخدام برنامج eveiws.9

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

IS = - 0.3625*BB - 0.1976*GDP + 0.5845*M + 0.4945*PF + 0.1592*X

R^2 adjustd=0.99 F-stat=1114.86 Dw=1.4510 ob=35**

** تم حسابها باستخدام SPSS.20

أ- حساب متوسط معامل المرونة

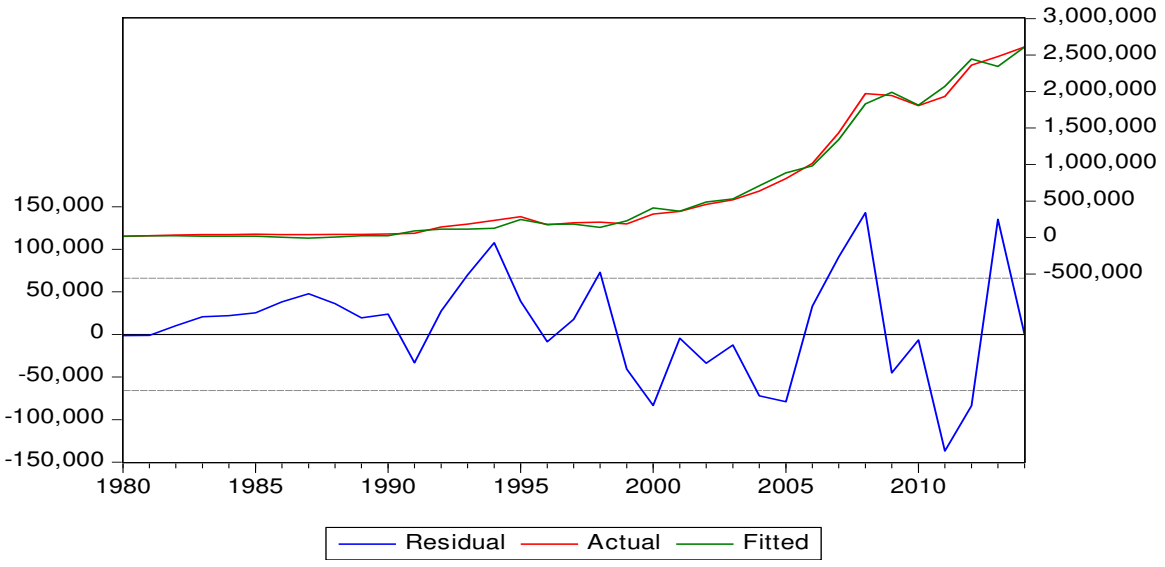
من أجل تقدير نسبة تأثير أي متغير مستقلxi على المتغير التابع yi يتم حساب معامل المرونةكما يلي:

المتغيرBB	E=B1 $\overline{(BB/IS)}$= 0.18
المتغيرGDP	E=B2 $\overline{(GDP/IS)}$= - 1.4599
المتغيرM	E=B3 $\overline{(M/IS)}$=1.20
المتغيرPF	E=B2 $\overline{(PF/IS)}$ = 1.01
المتغيرX	E=B5 $\overline{(X/IS)}$= 0.43

ب- تقييم جودة النموذج القياسي المقدر:

قيمة معامل التحديد R^2 تساوي0.99 بمعني أن 99% من التغيرات التي تحصل في الانفاق الاستثماري مشروحة بواسطة متغيرات النموذج، وهناك قيمة ضئيلة أقل من 1% ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج. كما **أن** القيمة المحسوبة لفيشر F_{CaL} =1114.86 أكبر من القيمة المجدولة F_{tab} = F(5-29)= 2.54 ومنه النموذج معنوي ككل، وما يؤكد المعنوية الجيدة للنموذج المقدر مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية.

الشكل (3-22): القيم الحقيقية والقيم المقدرة لنموذج الانفاق الاستثماري



المصدر : من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

اما بالنسبة للمعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج نجد أن جميع معلمات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوي المعنوية 5% ويظهر ذلك أيضا من خلال قيمة ستودنت المحسوبة T_{CaL} =T(29)=2.04 < F_{tab}، ومنه فان جميع معاملات النموذج ذات معنوية جيدة و لها تأثير قوي وجيد في النموذج.

ت- اختبار جودة النموذج المقدر:

الجدول رقم (3-18): اختبارات جودة أحسن نموذج مقدر للإنفاق الاستثماري

نوع الاختبار	فرضية العدم	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	لا يوجد ارتباط ذاتي	N*R Squared = 4.543	0.103
JARQUE-BERA	البواق تتوزع توزيعا طبيعيا	$\chi 2 = 0.052$	0.973
Heteroskedasticity Test: ARCH	تجانس حد الخطأ.	$\chi 2 = 0.783$	0.676
Ramsey reset test	عدم ملائمة صياغة النموذج	F –STAT = 0.766	0.474

المصدر: من مخرجات eviews.9 (انظر الملحق 14)

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

– عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وذلك باستخدام اختبار LM Test حيث ان القيمة الاحتمالية للإحصائية 0.103 أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم وذلك ما ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

– بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لكون القيمة الاحتمالية (pro-value= 0.973) أكبر من 0.05.

– عدم وجد مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ باستخدام اختبارARCH حيث ان قيمة الاختبار تساوي N*R-squared=0.783 باحتمال قدر بـــ (p-value=0.676) اكبر 0.05، ويعني ذلك رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص على تجانس تباين حد الخطأ.

– يشير اختبار Ramsey reset test الى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر وذلك من خلال القيمة الاحتمالية F-Statistic، حيث نلاحظ ان (p-value=0.474> 0.05) وهذا ما يثبت صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر.

5– التحليل الاقتصادي:

تتمثل اهم محددات الانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر في (الجباية البترولية، الناتج المحلي الاجمالي، رصيد الميزانية، الواردات، الصادرات)، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي والواردات هما المحددان الأساسيان له.

- تبين نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين الجباية البترولية والإنفاق الاستثمار، ويتضح لنا من خلال حساب المرونة أن زيادة الإيرادات البترولية بـــ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بـــ 1.01%.

- أما بما يتعلق بالجباية العادية فإنها بدون معنوية إحصائية في النموذج ما يؤكد أثرها الهامشي على الانفاق الاستثماري.

– هناك علاقة عكسية بين كل من رصيد الميزانية والناتج المحلي الاجمالي على الإنفاق الاستثماري، كما نرى من خلال حساب المرونة أن زيادة الناتج المحلي بـــ1 % يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري ب 1.4599% ويفسر ذلك بان الزيادة في GDP توجه الى زيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري.

- هناك علاقة طردية بين الصادرات والواردات على حجم الإنفاق الاستثماري، حيث أن تأثير الواردات أكبر من تأثير الصادرات، فزيادة الواردات بـــ 100% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري 120%، بينما زيادة الصادرات ب 100% تؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري بـــ 43%.

خلاصة:

إن الهدف من هذا الفصل، هو تحديد العوامل المؤثرة على الإنفاق العام ككل في الجزائر وعلى الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري خلال الفترة 1980-2014، وذلك باستخدام أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في الانحدار الخطي المتعدد، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بهدف تحديد أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق في بلادنا، حيث قمنا بدراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة لمعرفة خصائصها ومدي ارتباطها بالإنفاق العام واتجاه العلاقات الارتباطية، ومن ثم دراسة استقرارها وتحديد درجة تكاملها، ليتم بعدها تقديم النموذج القياسي وصياغته الرياضية وتقدير معلماته واختباره إحصائيا وقياسيا، ليتم في الأخير تحليل أهم النتائج التي توصلنا إليها.

و أظهرت النتائج عموما توافقا مع النظرية الاقتصادية و الدارسات السابقة، حيث توصلت الدراسة إلى:

- محددات الانفاق العام تتمثل في الجباية البترولية، الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الصادرات و عمق النظام المالي بعلاقة طردية ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث تشكل الجباية البترولية محدده الاساسي.
- الانفاق المستقل يأخذ قيمة سالبة.
- محددات الانفاق الجاري تتمثل في الجباية البترولية (علاقة طردية)، الجباية العادية (علاقة طردية)، والناتج المحلي الاجمالي(علاقة طردية)، الواردات ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث أن كل من الناتج المحلي الاجمالي، الواردات والجباية العادية هم محدداته الاساسية.
- محددات الانفاق الاستثماري تتمثل في الجباية البترولية (علاقة طردية) ، الصادرات (علاقة طردية)، الواردات(علاقة طردية)، الناتج المحلي الاجمالي ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي والواردات هما المحددان الأساسيان له.

و باستثناء المتغيرات السابقة التي ثبتت أهميتها في التأثير على حجم الإنفاق العام، أظهرت النتائج عدم أهمية كل من الناتج المحلي الإجمالي، المديونية الخارجية، معدل التضخم، معدل البطالة، الواردات وعدد السكان في تحديد حجم الإنفاق العام، وهذا لا يعني أنها لا تؤثر في الإنفاق العام ولكن تأثيرها قليل مقارنة بالمتغيرات الداخلة في النموذج.

خاتمـــــــــــة

خـــــاتمـــــة

حاولت هذه الدراسة تحديد أهم العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2014، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية بهدف تحديد طبيعة العلاقة ودرجة تأثير المتغيرات المفسرة على حجم الانفاق العام. ومن أجل الالمام بجوانب هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

اهتم الفصل الأول باستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنفاق العام، حيث عرف اهتماما متزايدا مع تطور الفكر المالي والاقتصادي وله دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد من خلال تأثيره المباشر وغير المباشر على النشاط الاقتصادي، وقد اكتسب في الوقت المعاصر مكانة هامة كسياسة اقتصادية تنتهجها الدولة للمحافظة على التوازنات المالية والنقدية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مختلف العوامل المؤثرة على الإنفاق العام وأهم النظريات الاقتصادية وبعض الأبحاث والدراسات العلمية التي ناقشت الظاهرة والعوامل المفسرة لها، حيث تبين لنا أن محددات الانفاق العام عديدة وتختلف من دولة لأخرى حسب الواقع الاقتصادي للدولة والظروف الاقتصادية المحيطة بها، وتتمثل هذه العوامل أساسا في عوامل مذهبية، اقتصادية، اجتماعية، مالية، مؤسسية، سياسية، ادارية وأمنية، كما بينت الدراسات السابقة ان هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على الانفاق العام وتمثلت في معدل سعر الصرف، الصادرات، الواردات، رصيد الحساب الجاري، الانفاق الخاص والفساء الاداري.

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة قياسية لتحديد العوامل المؤثرة على حجم الانفاق العام في الجزائر، الذي عرف تغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة وارتبط أساسا بتغيرات أسعار البترول وبالأوضاع الامنية أثناء العشرية السوداء، حيث سجل أعلى معدل نمو له عام 1992، كما كان لإملاءات المؤسسات الدولية والبرامج التنموية للحكومة أثر معتبر في توجهات الإنفاق العام.

إن من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة ما يلي:

– هناك عوامل عديدة تدخل في تحديد حجم الإنفاق العام تتعدى العوامل الاقتصادية والمالية وأهمها العوامل السياسية التي تقلل من قدرة الدولة على تلبية أولويات وحاجات مواطنيها وتقلل من أثره على النشاط الاقتصادي، وكذلك العوامل المؤسسية المتمثلة في عمق النظام المالي الذي يشكل أهم مصادر الإنفاق العام في الوقت المعاصر.

– عرف نمو الانفاق العام اكبر مستوى له عام 1992 بنسبة نمو سنوي بـــ 98.08 % وهذا نتيجة متطلبات الفترة التي تزامنت مع العشرية السوداء وتدهور الأوضاع الأمنية، وما يتطلبه من زيادة في الانفاق العسكري، كما انخفض إلى مستوى 4.61- % عام 1994 نتيجة تطبيق الجزائر إتفاقية التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات الدولية وتراجع أسعار البترول.

– توجهات الدولة نحو زيادة الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري بداية من عام 1999، رغم ذلك يبقى الانفاق الجاري يحتل النسبة الأكبر من الانفاق العام.

– التعبير عن الصيغة الرياضية لدالة الإنفاق العام في الجزائر في شكل نموذج خطي متعدد صحيحة وسليمة، هذا ما يوضحه مدى تطابق التمثيل البياني للقيم الحقيقية والقيم المقدرة لمخرجات النموذج القياسي المقدر، وكذا اختبار Ramsey reset test، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

– هناك علاقة سببية في اتجاهين من رصيد الميزانية نحو الانفاق العام وهذا حسب نتائج اختبار السببية لجرانجر Granger، فرصيد الميزانية يؤثر ويتأثر بحجم الانفاق العام في الجزائر.

– محددات حجم الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة تتمثل في الجباية البترولية، الجبايات العادية، معدل سعر الصرف، الصادرات ،عمق النظام المالي ورصيد الميزانية.

– قيمة معامل التحديد تساوي 0.99 وهذا يبين مدى القوة التفسيرية الجيدة للنموذج، ويعني أن 99% من التغيرات التي تحدث في الانفاق العام سببها المتغيرات الداخلة في النموذج (الجباية البترولية، الجباية العادية، رصيد الميزانية، معدل سعر الصرف، الصادرات وعمق النظام المالي).

– الإنفاق المستقل يأخذ قيمة سالبة (130005.5- مليون دج) وهو ما يتعارض مع افتراضات النظرية الاقتصادية، في حين يتوافق مع دراسة (**2011 c.okaforand and o.Eiya**)، ويعبر عن مقدار العجز في الانفاق العام في حالة انعدام المتغيرات المستقلة، ويفسر ذلك بلجوء الدولة للاستدانة.

– تعتبر الجباية البترولية المحدد الأساسي لحجم الإنفاق العام في الجزائر، فكلما زادت الجباية البترولية بنسبة 1 % يؤدي ذلك لزيادة حجم الانفاق العام بـــ 0.429 %، فهي تتحكم في 42.9 % في تحديد حجمه، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

– تساهم الجباية العادية بنسبة 26.8 % في تمويل الانفاق العام في الجزائر، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بالجباية البترولية.

– يؤثر معدل سعر الصرف سلبا على الاقتصاد الجزائري، فزيادته بـــ 1% يؤدي الى زيادة إسمية في حجم الانفاق العام بـــ 0.046 %، وهذا بسبب تدهور قيمة العملة المحلية واعتماد الدولة على الاستيراد في توفير السلع والخدمات العامة.

– معدل التضخم بدون معنوية إحصائية في النموذج ما يؤكد أثره الهامشي في التأثير على حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، فهو ليس من محدداته، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

– تأثير عمق النظام المالي على الانفاق العام ضئيل بسبب ضعف أداء الجهاز المصرفي وعدم وجود سوق مالي كفء، وعلاقة بينهما علاقة طردية.

– يخضع حجم الإنفاق العام في الجزائر إلى متغيرات اقتصادية ومالية بدرجة أساسية ولا يرتبط بالمتغيرات الاجتماعية (معدل البطالة وعدد السكان)، وهذا ما يتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (عبد القادر قداري 2014)، حيث وجد أن النمو السكاني يتحكم في 69.09% في زيادة الانفاق العام في الجزائر، ويفسر ذلك بأن ضهوره مع مجموعة من المتغيرات ذات التأثير المعنوي في حجم الانفاق العام والموضحة في صياغة نموذج الانحدار المتعدد أظهر ضعف أهميته في تفسير الظاهرة.

– محددات الانفاق الجاري تتمثل في الجباية البترولية، الجباية العادية، والناتج المحلي الاجمالي بعلاقة طردية والواردات ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث أن كل من الناتج المحلي الاجمالي، الواردات والجباية العادية هم محدداته الاساسية.

– محددات الانفاق الاستثماري تتمثل في الجباية البترولية ، الصادرات، الواردات بعلاقة طردية من جهة والناتج المحلي الاجمالي ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية من جهة أخرى، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي والواردات هما المحددان الأساسيان له.

– زيادة الناتج المحلي الاجمالي1 % يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري بـــ0.71 % وانخفاض الانفاق الاستثماري بـــ 1.45%.

– تؤثر الجباية البترولية طرديا على كل من الإنفاق الجاري والاستثماري فزيادتها بـــ 100 % يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري بـــ 23% و زيادة الإنفاق الاستثماري بـــ101%، وهذا ما لمسناه من خلال تحليل تطورهما، حيث أنه بداية من سنة 1999 ونتيجة زيادة الايرادات البترولية بسبب ارتفاع اسعار البترول هناك توجه لزيادة الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري.

– تعتبر الجباية العادية من محددات الاساسية للإنفاق الجاري فزيادتها بـــ 1 % يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري بـــ 0.59 % ، في حين لا ترتبط بالإنفاق الاستثماري.

- هناك علاقة طردية بين الصادرات وحجم الإنفاق الاستثماري، فزيادة الصادرات بـــ 100% تؤدي إلى زيادته بـــ 43%. في حين لا تأثر على الإنفاق الجاري.

- هناك علاقة طردية بين الواردات وحجم الإنفاق الاستثماري، فزياد الواردات بـــ 100% تؤدي إلى زيادته بـــ120%. غير ان لها علاقة عكسية مع الانفاق الجاري، فزيادة الواردات بـــ 100% تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الجاري 69 %.

– معدل البطالة بدون معنوية إحصائية في النموذج ما يؤكد أثره الهامشي في التأثير على حجم الإنفاق الجاري و الاستثمار، فهو ليس من أولويات الحكومة.

الـــــــــــتوصـــيـــات:

استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها ندرج بعض التوصيات كالاتي:

– تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الجباية البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار بسبب التقلبات التي تحدث في اسعار البترول، مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة ويظهر ذلك من خلال ميزانية الدولة.

– زيادة نسبة الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري وخاصة الاستثمار في البنية التحتية التي تعتبر الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص.

– استثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع منتجة من أجل ضمان موارد مالية جديدة.

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي والقطاع السياحي اللذان تملك فيهما الجزائر إمكانيات كبيرة، ومن شأنه توفير موارد مالية أكثر استقرارا.

– وجود سوق مالي يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وتوفير مصادر لتمويل ميزانية الدولة بفعالية.

– يستوجب على الحكومة العمل على تطوير النظام المالي الذي من شأنه استيعاب المدخرات من الأفراد، وتمويل البرامج التنموية وتغطية عجز الموازنة الحكومية وعدم اللجوء الى الاستدانة الخارجية.

– ضرورة المحافظة على استقرار العملة المحلية، لأن تدهور قيمتها له أثار سلبية على الاقتصاد من خلال الزيادة الاسمية في حجم الإنفاق العام دون زيادة حقيقية في السلع والخدمات المقدمة للمجتمع وزيادة رفاهته.

أفاق البحث:

في صياغ هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع للبحث التي يمكن الاجابة عنها مستقبلا:

- دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار المالي.
- أثر تطور النظام المالي على حجم الإنفاق العام.
- محددات الانفاق العام على البنية التحتية في الجزائر وانعكاسه على الاستثمار الخاص.
- دور الادخار المحلي في تمويل الإنفاق العام في الجزائر.

قائمة الـــمـــراجـــع

قائمة مراجع

أولا- المراجع باللغة العربية :

أ- **القُرْآنُ**:

1.سورة الإسراء، من الأية 100.

ب- الكتب:

1.أحمد البطريق يونس واخرون، المالية العامة – **الضرائب والنفقات العامة**- دون طبعة ،الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.

2.أحمد اللوزي سليمان، علي محمد خليل، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

3.احمد حشيش عادل، **اصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001.

4.احمد حشيش عادل، مصطفى رشيد شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ،1998.

5.البنا محمد، **اقتصاديات المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر،2009.

6.التومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي (دراسة نظرية مدعمة بأمثلة و تمارين)**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

7.السيد حجازي المرسي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، 2000.

8.الحاج طارق ، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2008.

9.بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009.

10.وليم اندراوس عاطف، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2010.

11.حسين الوادي محمود، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2010.

12.يحياوي اعمر، **مساهمة في دراسة المالية العامة، دون طبعة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005.

13.محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2008.

14مكيد علي، **الاقتصاد القياسي (دروس وتمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007.

15.نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006.

16.سعد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

17.عبد الحميد عايب وليد، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية ، بيروت،2010.

18.عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

19.عبد الرزاق النقاش غازي، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان،2003.

20.عبد العظيم ابو غابة خالد، حسني محمد جاد الرب، **الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

21.عبد المجيد دحامد راز، سعيد عبد العزيز عتمان، محمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

22.عبد المجيد دراز حامد، سعيد عبد العزيز عتمان، **مبادئ المالية العامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

23.عدلي ناشر سوزي، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، بيروت، 2009.

24.علي العبيدي سعيد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى ، دار دجلة، عمان،2011.

25.علي بخيت حسين، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

26.عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار البيارق، عمان، 1998.

27.عواضة حسين، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.

28.صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

29.صغير بعلي محمد، يسري ابو العلا، **المالية العامة**، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003.

30.فليح العلي عادل، **مالية الدولة**، دون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

31.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005.

32.شحاتة الخطيب خالد، احمد زهير شامية، **اسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

33.شحادة الخطيب خالد، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن،2007.

34.تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

35.خصاونة محمد، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

36.طاقة محمد، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسر، الطبعة الأولى، عمان، 2007 .

ج- **الأطروحات و الرسائل الجامعية :**

- **أطروحات الدكتوراه:**

1.محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتورة منشورة، جامعة تلمسان،2015.

2. سعد أولاد العيد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة–حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2013.

3.شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر** -دراسة حالة الجزائر (2000-2010)،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012.

4.دراسة علي سيف المزروعي، **الإنفاق العام واثره على التوازن الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، اطروحة دكتورة في الاقتصاد ،جامعة دمشق، 2012.

5.جمال يرقي، **اشكالية العجز في ميزانية البلدية – دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية المدية**، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.

6.رحمة زيوش، **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة ملود معمري – تيزي وزو، الجزائر، 2011.

7.دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990–2004)**، اطروحة دكتورة دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

- **رسائل الماجستير:**

1.مهما محمد نافذ بهلول، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية – دراسة قياسية (1995–2012)**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ،الجامعة الإسلامية ، غزة،2015.

2.عبد القادر قداري، **اثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990–2012**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة شلف، الجزائر، 2014.

3.نسيمة بن يحي، **اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970–2013 (دراسة تحليلية قياسية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية،2014.

4.بن سبع حمزة، **اثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر– دراسة قياسية باستخدام تقية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970–2010)**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

5.عبد القادر زيتوني، **محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1970–2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر،2010.

6.كريم بودخدع، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2010.

7.سعيد أولاد العيد، **دراسة قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

8.جمال يرقي، **اساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر،2002.

9.محمد خلاص، **عملية تحضير الميزانية العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر،1992.

د– الملتقيات والمؤتمرات:

1.بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية ،مقارنة نقدية**، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، 2013.

2.عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، **أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية**، 23-24 ديسمبر2009، القاهرة، مصر، 2009، متاح على:
http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html تاريخ الإطلاع:2016/03/02.

3.خليل جبارة، سعيد عيسى، أولويات الإنفاق العام في لبنان في ظل أهمية إدارة حجم الدين العام، **أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية**،23-24 ديسمبر 2009، متاح على:
http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html تاريخ الاطلاع: 2016/03/02.

ه-المجلات العلمية والمقالات:

1.مهدي سهر الجبوري، سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(1988-2009)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد الثاني، العدد الثامن،2015.

2.محمد على جاسم، النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع الإشارة إلى تجارب منتخبة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 82، 2015.

3.محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية – دراسة العلاقة بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد9، 2015.

4.كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974- 2010)، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة الكوفة، العراق، حجم 10، عدد 34، 2015.

5.سلامي الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 36، 2014، متاح على:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=91870 تاريخ الاطلاع :2016/03/25.

6. نبيل بوفيح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ،جامعة الشلف، عدد 9، 2013.

7.كريم سالم حسين الغالبي، "الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (wagners law) في العراق للمدة (1975- 2010): تحليل قياسي ،**مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الكوفة، حجم 3، عدد 25، 2012.

8.علي سيف المرزوقي، الياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

9.سابق عبد الله علي عبد المجيد، أحمد علي أحمد، تحليل العوامل المحددة للحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة 1985-2005 (دراسة قياسية)، **مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، حجم 13، عدد 2، نوفمبر2012.

10.دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر : بعض الادلة التجريبية لقانون واجنر باستعمال مقاربة منهج الحدودARDL، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، جزائر، العدد 11، 2012.

11.احمد حسين الهيتي واخرون، **العلاقة السببية بين الإفاق الحكومي والخاص والعوامل المحددة للنوعين– الاردن حالة دراسية** 1970-2007،2011 متاح على:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45616 ،تاريخ الاطلاع 2016/01/15.

12.ربيع قاسم نجيل، جواد كاظم حميد، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد20، شباط 2008.

13.ربيع قاسم نجيل، جواد كاظم حميد، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد20، شباط 2008.

14.عبد الله حاسن الجابري، سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز واثارها الاقتصادية، دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث، **مجلة جامعة ام القري للعلوم الشرعية واللغة العربية**، السعودية، العدد 25، المجلد 15، 2002: ،متاح على: https://uqu.edu.sa/page/ar/1027 ، تاريخ الاطلاع: 2015/11/15.

15.محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، جامعة قاصي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 10،2012.

16.محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، ص98، متاح على:

http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=76685 ،تاريخ الاطلاع :2016/02/26.

و.تقارير:

1. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي**، 2015، تاريخ الإطلاع:2016/03/12.

2.طالب عوض، **تقرير حول : الحلول المطبقة لمواجهة عجز الموازنة غير مجدية** ، 2012، متاح على: www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=121531، تاريخ الاطلاع: 2016/02/26.

ز.القرارات، القوانين، المراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 14– 10**، الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن لقانون المالية 2015.
2. الجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 15– 18**، الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن لقانون المالية 2016.
3. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 05/88، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخ في 1988/01/12، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، المادة:03.
4. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/07، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، المادة:26.
5. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84 ، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/07، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، المادة:11.
6. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/07، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، المادة:06.
7. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/10، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، المادة:14.
8. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17/84، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 1984/07/10، متاح على: http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، المادة:20.

ح– الموسوعة أو القاموس:

1. قاموس المعاني، قاموس الكتروني عربي– عربي: متاح على: http://www.almaany.com/ تاريخ الاطلاع 2015/11/12،الساعة 22:00.

ط–.البرامج :

1. رئاسة الحكومة، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014[برنامج]،الجزائر، 2010، متاح على: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf تاريخ الاطلاع 2016/03/02.

ثانيا– مراجع باللغة الفرنسية :

1- R.bourbonnais. **économétrie – cours et exercices corrigés**.9 édition.paris .2015. DISPONIBLE SUR : <http://medias.dunod.com/document/9782100721511/Feuilletage.pdf> .(Consulté le 30.12.2015).

2- Usenobong F. Akpan, Long-term Determinants of Government Expenditure :

3- A Disaggregated Analysis for Nigeria ، **Journal of Studies in Social Sciences**,Volume5,Number1,2013 .DISPONIBLE SUR: <http://infinitypress.info/index.php/jsss/article/view> .(Consulté le 30.01.2016).

4- -Sultan N. Abu tayeh. The Determinants of Public Expenditures in Jordan. ***International Journal of Business and Social Science*** . *Vol. 2 No. 8; May 2011.* DISPONIBLE Sur.<WWW.ijbssnet.com >.(Consulté le 01.01.2016).

5- Benedict Clements , Christopher Faircloth and Marijn Verhoeven , Public Expenditure in Latin America Trends and Key Policy Issues , Working Paper, **International Monetary Fund.2007** .DISPONIBLE SUR : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp0721.pdf >.(Consulté le 30.02.2016).

6- C.Okafor and O. Eiya**,** Determinants of Growth in Government Expenditure: An Empirical Analysis of Nigeria**, Research Journal of business Management,** Volume 5,May12,2011.

7- Mohammed abdalra.Uf Magablem, **A Theretical and empirical analysis of the wagner hypothesis of public expenditure growth**, Athesis submitter in fulfillment of the requirements fir the degree of doctor of philosophy ,university of western Sydney, australia, 2006.

ثالثا– المواقع الإلكترونية:

1. http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html(www.kotobarabia.com Consulté le 03.02.2016).
2. http://djeln3.blogspot.com/2014/09/blogpost_49.html(www.kotobarabia.com Consulté le 09.12.2015).
3. http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html
4. http://www.arab.ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164568
5. www.bank-of-algeria.dz
6. www.ons.dz.
7. www.worldbank.org.

الـمـــــلاحـــــق

ملحق رقم (01): جدول معطيات الدراسة

UR	pop	GDP	FD	M	X	ER	IR	DFS	Bb	PE	PF	OT	Annèe
12	18666000	162500,002	74305,5958	49300,0008	55800,0005	3,83745	9,5178245	57,5618455	15578	44016	37658	20362	1980
13,2	19262000	191400,002	79282,737	59100,0003	66199,9985	4,31580833	14,6548426	57,0292576	21729	57655	50954	25760	1981
16,3	19883000	207599,993	81003,8822	60200,0015	64199,9995	4,59219167	6,54250963	66,4205225	1801	72445	41458	27990	1982
13,1	20522000	233700	78380,4924	60300,0013	65300,0008	4,7888	5,96716393	70,9995722	-4181	84825	37711	37454	1983
8,7	21185000	267600,003	79187,3287	73500,0003	68800,0041	4,983375	8,11639796	72,7645732	9767	91598	43841	46968	1984
9,7	21863000	291300,016	91811,3285	77899,9972	68700,0003	5,0278	10,482287	76,8486054	6009	99841	46786	46991	1985
18	22512000	299500,012	106506,264	69400,0026	38499,9997	4,70231667	12,3716092	75,7986615	-12127	101817	21439	52656	1986
21,4	23139000	323699,999	118570,5	59599,999	46200,0005	4,84974167	7,44126091	79,6713009	-10993	103977	20479	58215	1987
21,9	23783000	349500,015	154383,324	79000,0026	54200,0005	5,91476667	5,91154496	83,8234586	-26200	119700	24100	58100	1988
18,1	24409000	423300,006	207321,855	120700,002	78900,0028	7,60855833	9,30436126	72,7961247	-8100	124500	45500	64500	1989
19,7	25022000	555800,003	252188,874	138600,006	130300,002	8,95750833	16,6525344	61,7137457	16000	136500	76200	71100	1990
21,2	25643000	844499,976	526291,525	199300,006	245900,001	18,472875	25,8863869	49,1734768	-63200	212100	161500	82700	1991
23,8	26271000	1048200,02	597243,641	250199,999	265399,992	21,836075	31,6696619	49,2178964	-108267	420131	193800	108864	1992
23,15	26894000	1166000	613393,043	269799,997	254000,005	23,3454067	20,5403261	53,810206	-162678	476627	179218	121469	1993
24,36	27496000	1491500,01	1060236,17	388591,125	336045,769	35,0585008	29,0476561	48,5091516	-89148	566329	222176	176174	1994
28,1	28060000	1990600,03	1575344,91	577198,948	521433,219	47,6627267	29,7796265	40,1668837	-147886	759617	336148	241992	1995
27,99	28566000	2570000,01	1842514,25	615378,78	764843,524	54,7489333	18,6790759	35,6053696	100548	724609	495997	290603	1996
29,2	29045000	2780199,91	1783304,67	593227,94	859257,242	57,70735	5,73352275	38,9007278	81472	845196	564765	314013	1997
28,02	29507000	2830500,1	1802858,11	637318,136	639080,333	58,7389583	4,95016164	56,2607646	-101228	875739	378556	329828	1998
29,3	29965000	3238200,08	1877834,91	766932,484	868124,983	66,573875	2,64551113	55,2575491	-11186	961682	560121	314767	1999
28,89	30416000	4123499,95	1917388,75	880542,024	1697865,66	75,2597917	0,33916319	49,0481393	400039	1178122	1173237	349502	2000
27,3	30879000	4227113,1	1757713,93	930677,5	1550898,4	77,2150208	4,22598835	58,5151128	184498	1321028	956389	398238	2001
25,66	31357000	4522773,3	1836293,45	1159170,2	1605789,6	79,6819	1,41830192	64,153116	52542	1550646	942904	482896	2002
23,7	31848000	5252321,1	1840054	1254041,2	2008951,3	77,394975	4,26895396	62,8198455	335201	1639265	1284975	524925	2003

17,7	32364000	6149116,7	1616078,98	1577137,7	2462919,6	72,06065	3,9618003	59,2654226	340969	1888930	1485699	580411	2004
15,3	32906000	7561984,4	1252468,12	1820427,1	3569649,3	73,2763083	1,38244657	53,8271409	1030791	2052037	2267836	640472	2005
12,3	33481000	8501635,8	429399,694	1863501,3	4149706,9	72,6466167	2,31452409	58,0323613	1186911	2453014	2714000	720884	2006
13,8	34096000	9352886,4	425074,851	2326059,4	4402231,8	69,2924	3,67382727	64,0935829	579231	3108669	2711850	766750	2007
11,3	34591000	11043703,5	403409,485	3170777,2	5298034	64,5828	4,86299053	62,9852114	-1288605	4191053	1715400	965289	2008
10,2	35268000	9968025,3	537988,047	3583772	3525855,1	72,6474167	5,73433341	71,9610934	-970972	4246334	1927000	1146612	2009
10	35978000	11991563,9	539001,133	3768002,9	4610102,5	74,3859833	3,91304348	69,0543791	-1392296	4466940	1501700	1297944	2010
10	36717000	14519807,5	440889,082	4172893	5658617,1	72,9378833	4,52176466	68,3838267	-2328644	5731752	1529400	1448898	2011
11	37495000	15843022,8	437570,118	4612074,7	5979809,5	77,5359667	8,89458529	69,5265048	-3249900	7054350	1519040	1911210	2012
9,8	37900000	16643833,6	415261,921	5061121,5	5528756,9	79,3684	3,25368418	71,7472926	-2744810	6635620	1615900	2027740	2013
10,6	39500000	17205106,3	439402,176	5502404,59	5252595,88	80,579016	2,91640641	79,4177017	-3250360	7153040	1577730	2090380	2014

المصادر:

OT: تم الحصول علي الإحصائية من 1980-2011 ديوان الوطني للإحصائيات "حوصلة احصائية"، 2012-2014 من ووزارة المالية (مديرية العامة للتنبؤات والسياسات الاقتصادية) بتاريخ 20-03-2016.(مليون دنار جزائري).

PF: تم الحصول علي الإحصائية من 1980-2011 ديوان الوطني للإحصائيات "حوصلة احصائية"، 2012-2014 من و وزارة المالية (مديرية العامة للتنبؤات والسياسات الاقتصادية) بتاريخ 20-03-2016. (مليون دنار جزائري).

PE: تم الحصول علي الإحصائية من 1980-2011 ديوان الوطني للإحصائيات "حوصلة احصائية"، 2012-2014 من ووزارة المالية (مديرية العامة للتنبؤات والسياسات الاقتصادية) بتاريخ 20-03-2016. (مليون دنار جزائري).

POP: الديوان الوطني للإحصائيات .بتاريخ 15-03-2016 (نسمة).

ER: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 20-03-2016. (دينار مقابل الدولار).

X: قاعدة بيانات البنك الدولي 20 بتاريخ -03-2016. (مليون دينار جزائري)

M: قاعدة البيانات البنك الدولي بتاريخ 20-03-2016. (مليون دينار جزائري)

UR: من 80-99 محفوظ مراد رسالة دكتوراه، من 2000-2014 من الديوان الوطني للإحصائيات.

DFS: بنك الجزائر، قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 20-03-2016.

IN:مصدره قاعدة البيانات البنك الدولي 20-03-2016.

GDP: قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 20-03-2016. (مليون دنار جزائري)

FD: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 20-03-2016. (مليون دنار جزائري)

BB: رصيد الميزانية تم حسابه بناءا علي معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.(مليون دينار جزائري).

ملحق 02: مصفوفة معاملات الارتباط البسيط

	PE	OT	PF	BB	FD	GDP	IR	ER	UR	DFS	X	M	POP
PE	1.000000	0.993748	0.721547	-0.823044	-0.055077	0.989211	-0.382193	0.708389	-0.499768	0.281116	0.950276	0.994699	0.871562
OT	0.993748	1.000000	0.709260	-0.818678	-0.019053	0.984988	-0.391232	0.720995	-0.471274	0.271918	0.932025	0.991671	0.874674
PF	0.721547	0.709260	1.000000	-0.203205	0.173404	0.801554	-0.516588	0.819019	-0.339727	0.032951	0.872406	0.741499	0.836643
BB	-0.823044	-0.818678	-0.203205	1.000000	0.249459	-0.740230	0.102179	-0.313643	0.445728	-0.372358	-0.632642	-0.798524	-0.539274
FD	-0.055077	-0.019053	0.173404	0.249459	1.000000	0.009046	-0.090885	0.608819	0.749526	-0.633258	-0.011267	-0.048657	0.341686
GDP	0.989211	0.984988	0.801554	-0.740230	0.009046	1.000000	-0.437102	0.771875	-0.475338	0.233503	0.978250	0.990348	0.909846
IR	-0.382193	-0.391232	-0.516588	0.102179	-0.090885	-0.437102	1.000000	-0.452350	0.282908	-0.457254	-0.466095	-0.400336	-0.367504
ER	0.708389	0.720995	0.819019	-0.313643	0.608819	0.771875	-0.452350	1.000000	0.063172	-0.193560	0.770128	0.718979	0.923294
CPI	0.869547	0.876514	0.842385	-0.527962	0.402366	0.910931	-0.447607	0.959080	-0.139470	-0.042565	0.894639	0.877176	0.978057
UR	-0.499768	-0.471274	-0.339727	0.445728	0.749526	-0.475338	0.282908	0.063172	1.000000	-0.615825	-0.505802	-0.511957	-0.139511
DFS	0.281116	0.271918	0.032951	-0.372358	-0.633258	0.233503	-0.457254	-0.193560	-0.615825	1.000000	0.206749	0.283358	0.000972
X	0.950276	0.932025	0.872406	-0.632642	-0.011267	0.978250	-0.466095	0.770128	-0.505802	0.206749	1.000000	0.951246	0.895053
M	0.994699	0.991671	0.741499	-0.798524	-0.048657	0.990348	-0.400336	0.718979	-0.511957	0.283358	0.951246	1.000000	0.879518
POP	0.871562	0.874674	0.836643	-0.539274	0.341686	0.909846	-0.367504	0.923294	-0.139511	0.000972	0.895053	0.879518	1.000000

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

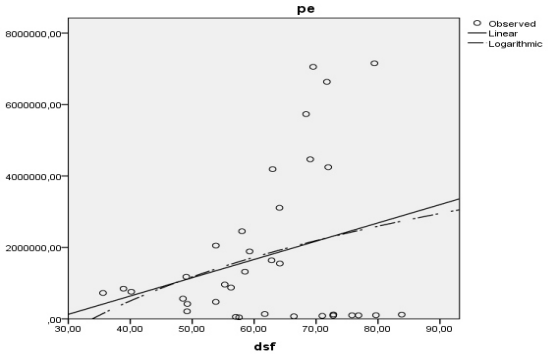
الملحق رقم 03: نتائج اختبار السببية لجرانجر

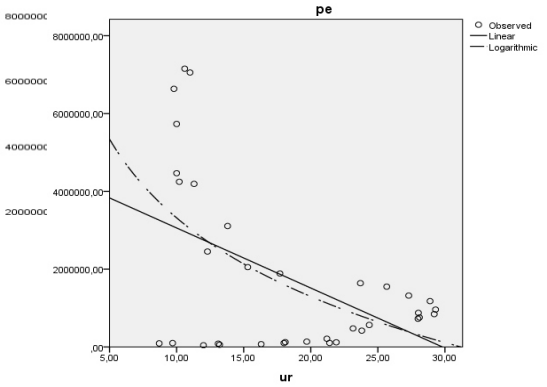
Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/04/16 Time: 12:17
Sample: 1980 2014
Lags: 2

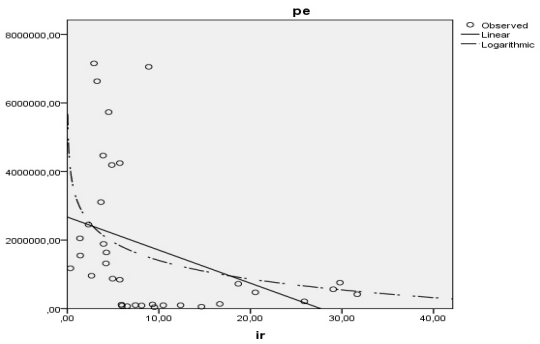
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OT does not Granger Cause PE	33	19.3025	5.E-06
PE does not Granger Cause OT		36.2978	2.E-08
PF does not Granger Cause PE	33	3.37045	0.0488
PE does not Granger Cause PF		0.09081	0.9135
BB does not Granger Cause PE	33	3.68891	0.0378
PE does not Granger Cause BB		4.01365	0.0293
FD does not Granger Cause PE	33	0.70423	0.5030
PE does not Granger Cause FD		0.30995	0.7360
GDP does not Granger Cause PE	33	9.36325	0.0008
PE does not Granger Cause GDP		1.38960	0.2658
IR does not Granger Cause PE	33	0.31706	0.7309
PE does not Granger Cause IR		0.45690	0.6379
ER does not Granger Cause PE	33	1.35322	0.2748
PE does not Granger Cause ER		0.76817	0.4734
UR does not Granger Cause PE	33	0.18258	0.8341
PE does not Granger Cause UR		1.15106	0.3308
DFS does not Granger Cause PE	33	0.04942	0.9519
PE does not Granger Cause DFS		0.80747	0.4561
X does not Granger Cause PE	33	5.92721	0.0071
PE does not Granger Cause X		1.54720	0.2305
M does not Granger Cause PE	33	13.3111	9.E-05
PE does not Granger Cause M		0.99076	0.3839
POP does not Granger Cause PE	33	2.90886	0.0712
PE does not Granger Cause POP		35.0041	2.E-08

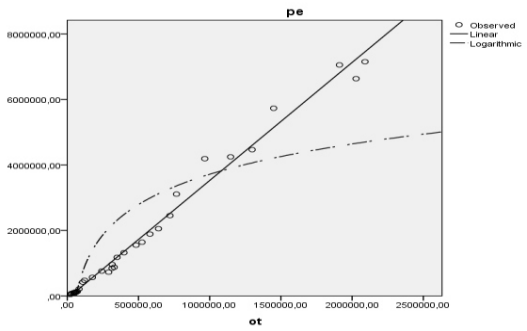
المصدر : من إعداد الطلب باستخدام برنامج Eviews.9

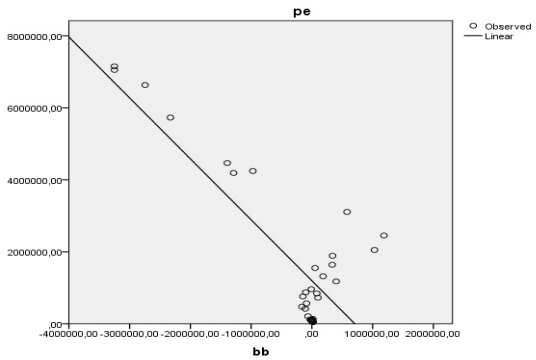
الملحق (04): الشكل الانتشاري بين الانفاق العام والمتغيرات المستقلة

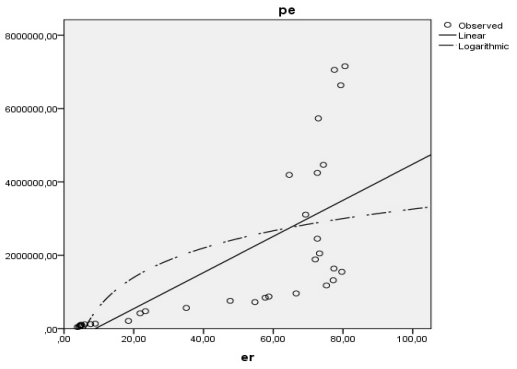


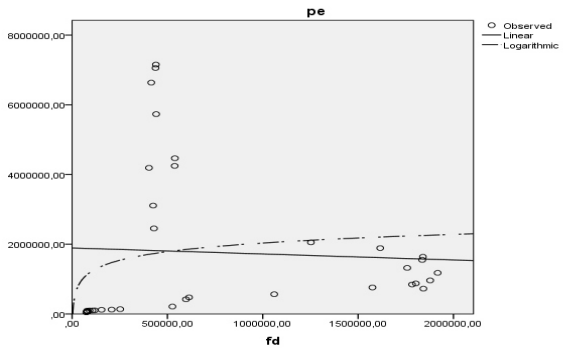


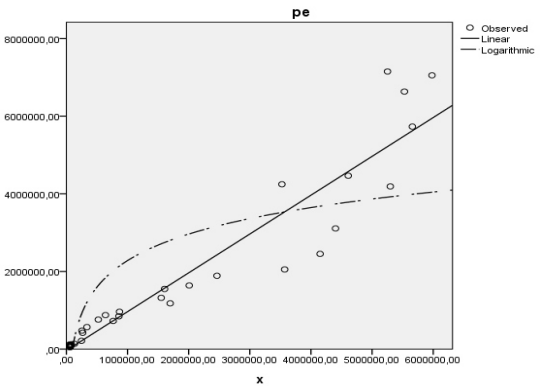


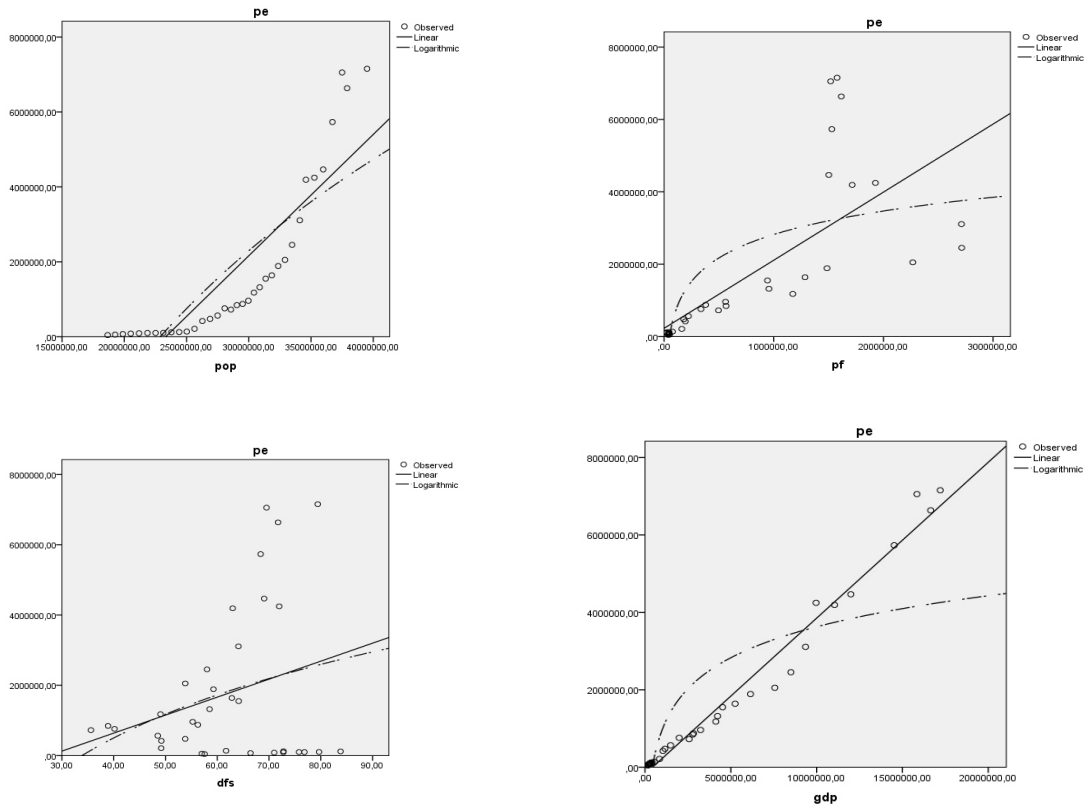












المصدر : من اعداد الطالب باستخدام SPSS.20

الملحق رقم 05: طريقة Stepwise لاختيار احسن نموذج للإنفاق العام

Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\spps20.sav

Stepwise

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-15464,040	49947,517		-,310	,759
	m	1,326	,024	,995	55,570	,000
2	(Constant)	-51004,616	43278,962		-1,179	,247
	m	,742	,157	,556	4,734	,000
	ot	1,603	,426	,442	3,762	,001
3	(Constant)	-76597,817	42768,726		-1,791	,083

	m	,517	,182	,388	2,837	,008
	ot	1,860	,422	,513	4,409	,000
	x	,109	,051	,104	2,136	,041
	(Constant)	9971,385	27089,864		,368	,715
	m	,268	,110	,201	2,434	,021
4	ot	1,432	,250	,395	5,724	,000
	x	,310	,039	,294	7,940	,000
	bb	-,315	,040	-,153	-7,899	,000
	(Constant)	7380,397	11706,470		,630	,533
	m	-,016	,054	-,012	-,297	,769
	ot	1,084	,112	,299	9,651	,000
5	x	,074	,027	,071	2,807	,009
	bb	-,966	,059	-,470	-16,294	,000
	pf	,942	,082	,361	11,477	,000
	(Constant)	7780,189	11450,645		,679	,502
	ot	1,065	,091	,294	11,755	,000
6	x	,075	,026	,071	2,856	,008
	bb	-,957	,050	-,465	-19,126	,000
	pf	,931	,072	,357	12,980	,000
	(Constant)	-8625,520	12742,669		-,677	,504
	ot	,974	,093	,269	10,507	,000
	x	,077	,024	,073	3,150	,004
7	bb	-,986	,048	-,480	-20,442	,000
	pf	,931	,067	,357	13,937	,000
	er	1087,049	461,532	,016	2,355	,025
	(Constant)	-130005,492	50540,877		-2,572	,016
	ot	,927	,088	,255	10,571	,000
	x	,077	,022	,074	3,445	,002
8	bb	-,994	,045	-,483	-22,281	,000
	pf	,929	,062	,356	15,073	,000
	er	1817,718	518,387	,026	3,506	,002
	dfs	1799,485	728,744	,010	2,469	,020

a. Dependent Variable: pe

المصدر : من اعداد الطالب باستخدام SPSS.20

الملحق رقم 06 : حساب المحدد

Factor Analysis

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\spps20.sav

Correlation Matrix[a]

a. Determinant =
6,195E-005

Factor Analysis

Communalities

	Initial	Extraction
ot	1,000	,969
pf	1,000	,845
bb	1,000	,773
dfs	1,000	,745
x	1,000	,961
er	1,000	,904

Extraction Method: Principal
Component Analysis.

المصدر : من اعداد الطالب باستخدام SPSS.20

ملحق: 07 مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات أحسن نموذج مقدر للإنفاق العام

	PE	OT	PF	BB	DFS	X	ER
PE	1.000000	0.993748	0.721547	-0.823044	0.281116	0.950276	0.708389
OT	0.993748	1.000000	0.709260	-0.818678	0.271918	0.932025	0.720995
PF	0.721547	0.709260	1.000000	-0.203205	0.032951	0.872406	0.819019
BB	-0.823044	-0.818678	-0.203205	1.000000	-0.372358	-0.632642	-0.313643
DFS	0.281116	0.271918	0.032951	-0.372358	1.000000	0.206749	-0.193560
X	0.950276	0.932025	0.872406	-0.632642	0.206749	1.000000	0.770128
ER	0.708389	0.720995	0.819019	-0.313643	-0.193560	0.770128	1.000000

المصدر : من إعداد الطلب باستخدام برنامج Eviews.9

الملحق رقم (08): مقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار بدالة الانفاق الجاري.

Variable	Equation	R square
CE	Linear	0.74
	Logarithmic	0.44
PF	Linear	0.47
	Logarithmic	0.49
BB	Linear	0.7
	Logarithmic	-
FD	Linear	00
	Logarithmic	0.04
GDP	Linear	0.96
	Logarithmic	0.67
IR	Linear	0.14
	Logarithmic	0.12
ER	Linear	0.51
	Logarithmic	.0.41
x	Linear	0.87
	Logarithmic	0.64
M	Linear	0.96
	Logarithmic	0.71
POP	Linear	0.75
	Logarithmic	0.67
MR	Linear	0.21
	Logarithmic	0.25
DFS	Linear	0.7
	Logarithmic	0.73
OT	Linear	0.98
	Logarithmic	0.73

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام على برنامج spss.20.

الملحق رقم (9): نتائج التقدير الأولي للنموذج الانفاق الجاري:

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 17:06
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-0.731582	0.134103	-5.455364	0.0000
DFS	3063.942	3094.561	0.990106	0.3329
ER	3405.378	5007.190	0.680098	0.5035
FD	0.079267	0.142641	0.555709	0.5840
GDP	0.234874	0.088250	2.661450	0.0143
IR	1456.808	4043.002	0.360328	0.7220
M	-0.677610	0.143438	-4.724073	0.0001
OT	0.754691	0.407574	1.851663	0.0775
PF	0.535999	0.184425	2.906321	0.0082
POP	-0.008044	0.019177	-0.419471	0.6789
UR	-8364.615	7374.691	-1.134233	0.2689
X	-0.134793	0.109027	-1.236321	0.2294
C	33147.99	297556.7	0.111401	0.9123

R-squared	0.997236	Mean dependent var	1108248.
Adjusted R-squared	0.995729	S.D. dependent var	1361796.
S.E. of regression	88999.46	Akaike info criterion	25.90920
Sum squared resid	1.74E+11	Schwarz criterion	26.48690
Log likelihood	-440.4110	Hannan-Quinn criter.	26.10862
F-statistic	661.5230	Durbin-Watson stat	1.620248
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

الملحق رقم(10): طريقة stapwise لاختيار احسن نموذج للإنفاق الجاري

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-40036,645	36541,131		-1,096	,281
	ot	2,252	,047	,993	48,143	,000
2	(Constant)	-2827,168	39090,959		-,072	,943
	ot	2,120	,078	,934	27,313	,000
	bb	-,092	,044	-,072	-2,091	,045
3	(Constant)	7509,951	32118,591		,234	,817
	ot	,786	,332	,347	2,365	,024
	bb	-,224	,048	-,174	-4,628	,000
	gdp	,130	,032	,511	4,086	,000
4	(Constant)	-15734,842	26016,928		-,605	,550
	ot	1,147	,276	,506	4,154	,000
	bb	-,294	,042	-,229	-7,076	,000
	gdp	,230	,034	,903	6,768	,000
	m	-,496	,113	-,595	-4,392	,000
5	(Constant)	-9121,358	24887,172		-,367	,717
	ot	1,319	,275	,581	4,801	,000
	bb	-,507	,110	-,394	-4,624	,000
	gdp	,168	,044	,659	3,810	,001
	m	-,585	,115	-,702	-5,070	,000
	pf	,312	,150	,191	2,081	,046
6	(Constant)	-44309,697	27052,350		-1,638	,113
	ot	1,184	,259	,522	4,563	,000
	bb	-,604	,109	-,470	-5,562	,000
	gdp	,135	,043	,532	3,176	,004
	m	-,543	,108	-,652	-5,040	,000
	pf	,383	,141	,235	2,709	,011
	er	2537,714	1031,129	,058	2,461	,020

a. Dependent Variable: CE

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج spss.20

الملحق رقم (11): اختبارات جودة نموذج الانفاق الجاري

1- اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.530937	Prob. F(2,28)	0.5939
Obs*R-squared	1.212418	Prob. Chi-Square(2)	0.5454

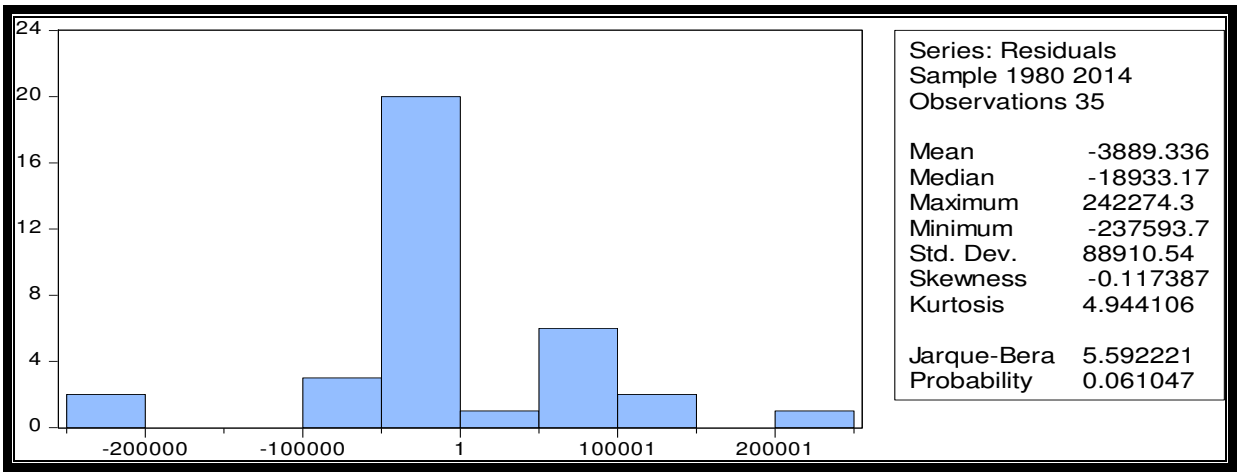
Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 19:49
Sample: 1980 2014
Included observations: 35
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-0.011279	0.107871	-0.104562	0.9175
GDP	-0.020446	0.047907	-0.426790	0.6728
M	0.087052	0.142417	0.611251	0.5460
OT	-0.096882	0.287316	-0.337197	0.7385
PF	0.026457	0.151125	0.175067	0.8623
RESID(-1)	0.227042	0.235711	0.963220	0.3437
RESID(-2)	0.121395	0.238721	0.508524	0.6151

R-squared	0.034641	Mean dependent var	-3889.336
Adjusted R-squared	-0.172222	S.D. dependent var	88910.54
S.E. of regression	96262.75	Akaike info criterion	25.96441
Sum squared resid	2.59E+11	Schwarz criterion	26.27548
Log likelihood	-447.3771	Hannan-Quinn criter.	26.07179
Durbin-Watson stat	1.988132		

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

2- اختبار JARQUE-BERA



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

3- اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.184002	Prob. F(1,32)	0.6708
Obs*R-squared	0.194384	Prob. Chi-Square(1)	0.6593

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 19:57
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.32E+09	3.06E+09	2.390072	0.0229
RESID^2(-1)	0.075604	0.176251	0.428954	0.6708

R-squared	0.005717	Mean dependent var	7.92E+09
Adjusted R-squared	-0.025354	S.D. dependent var	1.57E+10
S.E. of regression	1.59E+10	Akaike info criterion	49.87437
Sum squared resid	8.09E+21	Schwarz criterion	49.96416
Log likelihood	-845.8643	Hannan-Quinn criter.	49.90499
F-statistic	0.184002	Durbin-Watson stat	2.047648
Prob(F-statistic)	0.670831		

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

4- اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: CE BB GDP M OT PF
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
F-statistic	0.370431	(2, 28)	0.6938
Likelihood ratio	0.914039	2	0.6332

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6.94E+09	2	3.47E+09
Restricted SSR	2.69E+11	30	8.98E+09
Unrestricted SSR	2.62E+11	28	9.37E+09

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	-448.0285	30
Unrestricted LogL	-447.5715	28

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 06/07/16 Time: 06:38

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

الملحق رقم (12):مقارنة بين الصيغ الرياضية لنماذج انحدار المتغيرات المسقلة بدلالة الانفاق الاستثماري

Variable	Equation	R square
IS	Linear	0.73
	Logarithmic	0.42
PF	Linear	0.56
	Logarithmic	0.50
BB	Linear	0.36
	Logarithmic	-
FD	Linear	0.01
	Logarithmic	0.02
GDP	Linear	0.95
	Logarithmic	0.65
IR	Linear	0.14
	Logarithmic	0.10
ER	Linear	0.46
	Logarithmic	.0.37
x	Linear	0.91
	Logarithmic	0.63
M	Linear	0.98
	Logarithmic	0.70
POP	Linear	0.73
	Logarithmic	0.65
MR	Linear	0.31
	Logarithmic	0.35
DFS	Linear	0.09
	Logarithmic	0.09
OT	Linear	0.94
	Logarithmic	0.70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss.20

الملحق رقم (13): نتائج التقدير الأولي لنموذج الانفاق الاستثماري:

Dependent Variable: IS
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 21:32
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-0.273104	0.101919	-2.679611	0.0137
DFS	-76.26173	2351.885	-0.032426	0.9744
ER	660.1506	3805.496	0.173473	0.8639
FD	-0.093522	0.108408	-0.862683	0.3976
GDP	-0.213697	0.067071	-3.186144	0.0043
IR	1127.742	3072.707	0.367019	0.7171
M	0.619372	0.109014	5.681604	0.0000
OT	0.143442	0.309759	0.463077	0.6479
PF	0.390927	0.140164	2.789059	0.0107
POP	0.002479	0.014575	0.170097	0.8665
UR	5589.471	5604.812	0.997263	0.3295
X	0.193806	0.082861	2.338918	0.0288
C	-117655.5	226145.0	-0.520266	0.6081

R-squared	0.995744	Mean dependent var	650315.2
Adjusted R-squared	0.993423	S.D. dependent var	834059.5
S.E. of regression	67640.15	Akaike info criterion	25.36034
Sum squared resid	1.01E+11	Schwarz criterion	25.93804
Log likelihood	-430.8060	Hannan-Quinn criter.	25.55976
F-statistic	428.9735	Durbin-Watson stat	1.475934
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews.9

الملحق رقم (14): اختبارات جودة نموذج الانفاق الاستثماري

1- اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.503658	Prob. F(2,28)	0.0999
Obs*R-squared	4.543866	Prob. Chi-Square(2)	0.1031

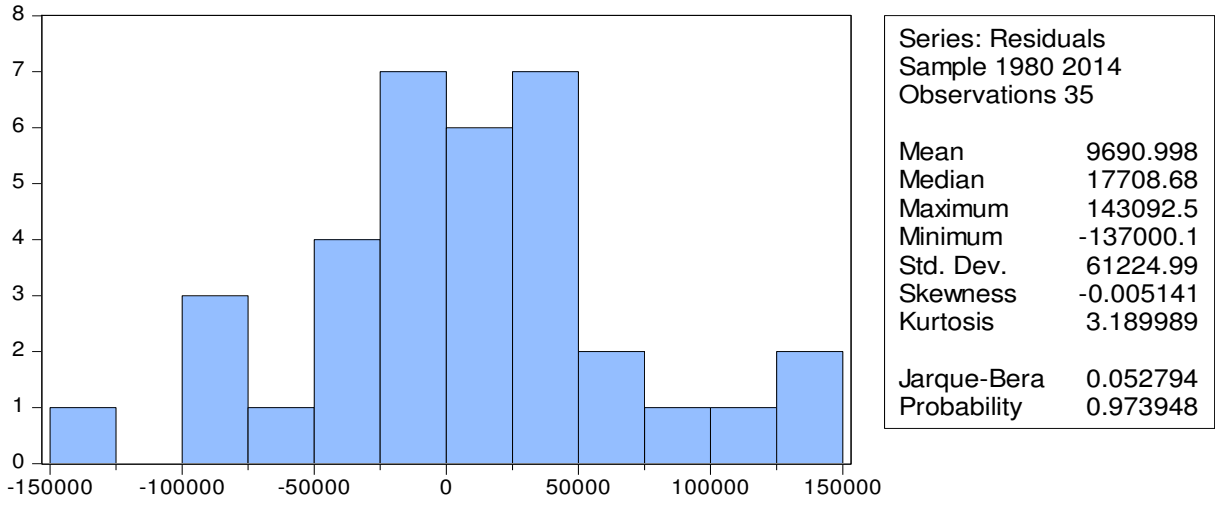
Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 22:18
Sample: 1980 2014
Included observations: 35
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	0.037668	0.081154	0.464163	0.6461
GDP	0.011033	0.027261	0.404732	0.6888
M	-0.026854	0.085423	-0.314366	0.7556
PF	-0.074199	0.116274	-0.638136	0.5286
X	0.030486	0.041244	0.739162	0.4660
RESID(-1)	0.457351	0.215148	2.125748	0.0425
RESID(-2)	-0.253408	0.211447	-1.198444	0.2408

R-squared	0.129825	Mean dependent var	9690.998
Adjusted R-squared	-0.056641	S.D. dependent var	61224.99
S.E. of regression	62935.05	Akaike info criterion	25.11445
Sum squared resid	1.11E+11	Schwarz criterion	25.42552
Log likelihood	-432.5029	Hannan-Quinn criter.	25.22183
Durbin-Watson stat	1.939775		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss.20

2- اختبار JARQUE-BERA



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss.20

3- اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.364624	Prob. F(2,30)	0.6975
Obs*R-squared	0.783136	Prob. Chi-Square(2)	0.6760

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 22:21
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.20E+09	1.35E+09	2.359474	0.0250
RESID^2(-1)	0.088976	0.184186	0.483076	0.6325
RESID^2(-2)	0.121495	0.205160	0.592199	0.5582

R-squared	0.023731	Mean dependent var	3.96E+09
Adjusted R-squared	-0.041353	S.D. dependent var	5.68E+09
S.E. of regression	5.80E+09	Akaike info criterion	47.88605
Sum squared resid	1.01E+21	Schwarz criterion	48.02210
Log likelihood	-787.1198	Hannan-Quinn criter.	47.93183
F-statistic	0.364624	Durbin-Watson stat	2.019823
Prob(F-statistic)	0.697493		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss.20

4- اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: IS BB GDP M PF X
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
F-statistic	0.766550	(2, 28)	0.4741
Likelihood ratio	1.865750	2	0.3934

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6.79E+09	2	3.39E+09
Restricted SSR	1.31E+11	30	4.36E+09
Unrestricted SSR	1.24E+11	28	4.43E+09

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	-435.3821	30
Unrestricted LogL	-434.4492	28

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: IS
Method: Least Squares
Date: 06/05/16 Time: 22:24

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss.20